المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والأنظمة السياسية المقارنة

دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس

2015-2010

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص:

النظم السياسية المقارنة

إعداد الطالبة: ليلى بن عودة

إشراف الأستاذ: د. طارق تاحي

أعضاء لجنة المناقشة

- أ.د بوشرف كمال رئيسا
- أ.د تاحي طارق مشرفا ومقررا
- أ.د طال أجمد طالب مصححا

ماي 2016

شكر وتقدير

بعد شكرنا الله تعالى على فضله ومنه علينا أن هدانا وأمدنا بالقوة والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع،

يطيب لي أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير إلى الدكتور « **طارق تاحي**» على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى توجيهاته القيمة و نصائحه المفيدة،

والشكر موصول أيضا إلى جميع أساتذتي الكرماء والى كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

إلى كل من ساهم وشارك من قريب أو بعيد في هذا العمل وأمد يد العون
أو كان سببا في دفعي إلى تحقيق هذا العمل المتواضع

ليلى بن عودة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين اللّذين لم يبخلا علي بالدعم المادي والمعنوي...

الوالدتين العزيزتين اللتان احتضنتاني وكانتا لي نعم العون....

زوجي العزيز الذي كان لي سندا كبيرا في مشواري الدراسي...

إخوتي وأخواتي: وليد، حسام، جمال ومهدي، وهيبة، وئام...

كل العائلة الكريمة.....

كل الأحبة والأصدقاء...

ليلى بن عودة

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي–مقاربة نظرية–	20
تمهيد	21
المبحث الأول: طردية العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.	22
المطلب الأول :المجتمع المدني وأهميته	23
المطلب الثاني :المجتمع المدني والديمقراطية	27
المطلب الثالث :المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي	33
المبحث الثاني: محدودية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي	39
المطلب الأول: أسباب محدودية دور المجتمع المدني في تعزيز عملية التطور الديمقراطي في الحالة التونسية	40
المطلب الثاني: المجتمع المدني والدولة الكوربوراتية –أنموذجا–	41
المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني	43
أولا: التدابير المعيقة لعمل المجتمع المدني والتي تستند إلى القانون أو الأحكام القانونية	44
ثانيا:الإجراءات التعسفية	45
ثالثا: المضايقة والترهيب والأعمال الانتقامية الخارجة عن القانون	46
المطلب الرابع:الإشكاليات المرتبطة بالمجتمع المدني في الوطن العربي	47
المبحث الثالث: متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي	50
المطلب الأول :آليات تفعيل التحول الديمقراطي	51
المطلب الثاني: أسس تفعيل المجتمع المدني	53
1– الأسس القانونية	53
2– الأساس السياسي	54
3– الأساس الاقتصادي	54
4– الأساس الثقافي الايديولوجي	55

الفصل الثاني: تطور المجتمع المدني التونسي	62
تمهيد	62
المبحث الأول: المجتمع المدني–دراسة تاريخية–	63
المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني التونسي	64
المطلب الثاني: كرونولوجيا المجتمع المدني التونسي	64
المبحث الثاني: تشكيلات المجتمع المدني التونسي	67
المطلب الأول: الأحزاب السياسية التونسية	68
1– الإطار الدستوري والقانوني	68
2– تصنيف الأحزاب السياسية التونسية	69
المطلب الثاني: المنظمات المدنية التونسية	72
1–الإطار الدستوري والقانوني	73
2– أهم المنظمات المدنية التونسية	73
أولا– الجمعيات النسوية	73
ثانيا: جمعيات حقوق الإنسان	74
ثالثا: النقابات	75
المبحث الثالث: المجتمع المدني والدولة مابين بورقيبة وبن علي	77
المطلب الأول: المجتمع المدني بين الرقابة والاحتواء	78
المطلب الثاني: الانفتاح على المجتمع المدني بين بورقيبة وبن علي	83
المبحث الرابع: دور التعليم في بلورة المجتمع المدني في تونس	86
المطلب الأول: التعليم في تونس في فترة الاستعمار	87
المطلب الثاني: التعليم في تونس في فترة بورقيبة	88
الفصل الثالث: مسار التحول الديمقراطي في تونس وإسهامات المجتمع المدني فيه	93
تمهيد	93
المبحث الأول: أسباب التحول الديمقراطي في تونس	94
المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية غير المباشرة التي أدت إلى قيام الحراك الاجتماعي	96
أولا: الأسباب السياسية غير المباشرة	96

ثانيا: الأسباب الاقتصادية غير مباشرة التى أدت إلى قيام الحراك الاجتماعي	103
المطلب الثاني:الأسباب الاقتصادية المباشرة التى أدت إلى قيام الحراك الاجتماعي	106
المبحث الثاني: خصوصية الحركات الاحتجاجية في تونس	109
المطلب الأول. : بداية الاحتجاجات في تونس	110
المطلب الثاني: خصائص الحركات الاحتجاجية التونسية	113
المبحث الثالث: إسهامات تشكيلات المجتمع المدني في بناء عملية التحول الديمقراطي في تونس	115
المطلب الأول: إسهامات المجتمع المدني قبل الحراك الاجتماعي	116
أولا: دور الأحزاب السياسية في بناء عملية التحول الديمقراطي	116
ثانيا: إسهامات المنظمات الوطنية في بناء عملية التحول الديمقراطي في تونس	121
المطلب الثاني: مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية	124
1- دور المنظمات المهنية	125
2- الدور التصالحي لقادة الأحزاب السياسية	127
المبحث الرابع: التحديات التي تواجه عملية بناء التحول الديمقراطي في تونس	129
المطلب الأول: التحديات السياسية	130
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية	131
المطلب الثالث: التحديات الأمنية.	132
الخاتمة	133
قائمة المراجع	137
ملخص الدراسة	138

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول الأول : النسب المئوية لتوزيع مصادر تمويل قطاع المجتمع المدني	52
الجدول الثاني: تطور حجم البطالة بين صفوف خريجي التعليم العالي	107

فهرس الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل الأول: العلاقة بين النظام وقوى المجتمع المدني كانعكاس لعملية التحول الديمقراطي	ص 39

الملخص:

حاولت هذه الدراسة ابراز دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بتونس للفترة ما بين (2010-2015)، حيث أدّى الفاعلون في المجتمع المدني دوراً حاسماً و على وجه الخصوص التحالف الرباعي في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، و تغليب لغة الحوار و الاحتكام إلى الحلول السياسية التوفيقية.

وقد تميز المجتمع المدني في تونس منذ بداية القرن العشرين بوعي سياسي وحركية اجتماعية رغم كل المخاطر و الصعاب الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا الأمنية، حيث تواجه تونس تحديات عديدة في مرحلة ما بعد الثورة ، وعلى مختلف المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، التحول الديمقراطي، الحراك الاجتماعي

Abstract :

This study tries to examine the role of the civil society's institutions in the process of the democratic transition in Tunis in the period between 2010 and 2015, since these institutions played a crucial role, and particualry the quartium alliance, in building a mutual ground for agreement and understanding between the political parties.

The civil society in Tunis has been known since the twenith century for its political awareness and social dynamic in spite of all the economic and social obstacles, hence Tunis faced many chanllenges after the revolution on the political, social and economic levels.

Key words : the civil society's institutions, democratic transition, social movement

مـــــــقـــدمـــــة

شهدت المنطقة العربية العديد من التحولات والتغيرات في السنوات الأخيرة، حيث برزت فيها فواعل جديدة أسهمت في الرفع من وتيرة تلك التغيرات وصلت في كثير من الدول إلى الراديكالية، ومن ابرز هده الفواعل المجتمع المدني بكل تشكيلاته وحركياته، الذي كان له النصيب الأكبر في أحداث ما عرف على تسميته"بالحراك العربي" أو " بالربيع العربي "أو الثورات العربية"، وهذا بعدما فشلت عديد الأحزاب السياسية المعارضة في إسقاط أنظمة الحكم الاستبدادية، رغم تاريخها العريق في العمل السياسي، ناهيك عن تميزها بالهيكلية والتجانسية في كثير من الأحيان في بنائها التنظيمي والخبرة النضالية الطولية في أدائها الوظيفي، حيث يشكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركز لقيادة السلطة الاجتماعية في مواجهة سلطة الدولة،والذي يحتم عليها أن تتقاسم معه القرار فإنشاء الجمعيات و المنظمات غير الحكومية تضمن إحترام حقوق الإنسان ورعايتها، لأن المجتمع المدني الفعّال يشكل ضمانة باستقلالية وحرية وطواعية لضمان شروط المواطنة الفعّالة، وعليه فإن هذا المفهوم قد إرتبط بالنضال من أجل تحقيق الديمقراطية وتثبيت حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة، فالمجتمع المدني هو معيار محدد لمستوى شدّة الديمقراطية، فنجاح أو فشل تجربة المجتمع المدني في دولة ما يعني نجاح أو فشل تجربة البناء الديمقراطي فيه، باعتباره همزة وصل بين الدولة ومواطنيها و أداة لتعبير عن رغبات المواطنين وحاميا لحقوقهم وكذا أداة مهمة لتثقيف المواطنين و توعيتهم في شتى المجالات خاصة السياسية منها، و لما كان موضوع المجتمع المدني بهذه الأهمية، خاصة بعد موجة التحولات الديمقراطية والتي شهدها العالم الثالث في السنوات الماضية.

تعتبر تونس من بين هذه الدول العربية التي تعاني من غياب الإطار الديمقراطي،هذا البلد الصغير الذي يقع في شمال إفريقيا كثيرا ما يصور على أنه نموذج للتنمية والاستقرار كونه مهيأ من كل النواحي إلى أن يصبح بلدا ناهضا و ذلك من خلال المستوى العالي للتعليم وكذا وجود طبقة وسطى واسعة وديناميكية أتاحت لاقتصادها أن ينمو بمعدل ثابت نسبته 5 في المائة منذ السبعينات،وفي الثمانينات كان يجسد الآمال في إمكانية تحقيق التعددية حيث شهدت البلاد في هذه الفترة ازدهار صحافة حرة كانت طليعة مجتمع مدني حي يمارس الرقابة والمحاسبة،آما الخطاب الرسمي للنظام الحاكم كان يركز غالبا على مبادئ الديمقراطية ودولة القانون،وذلك بمجرد وصول زين العابدين بن علي في السابع من نوفمبر 1987 ،الذي استمد شرعيته الشعبية والقانونية من مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية التي مكنته من نيل شبه إجماع في انتخابات 1989 .

ولكن الانتقادات المتواصلة للمعارضين من كافة التيارات كذا انتقادات المنظمات غير الحكومية بينت أن هذا المسار الديمقراطي لم يتحقق بعد، بمعنى آخر لم يتم بناء نظام يسمح بالتنافس العادل لمختلف قناعات المجتمع بالرغم من أن البلاد حققت مكاسب عديدة في المجال الاجتماعي والاقتصادي،ولكن من ناحية أخرى فان الوضع السياسي يجسد نظام يحاصر الحريات والآراء المخالفة ويحتكر الفضاءات العمومية، ونلمس المفارقات في كون أن الدولة تتجاوب مع الأوضاع الخارجية من عولمة على وجه الخصوص مما جعلها تدخل في ركب اقتصاد السوق،إلا أن السلطة الحاكمة تذهب في اتجاه معاكس فيما يخص مشاركة المواطن خصوصا مع تصاعد أصوات المعارضة التي تزعم بتخطيط السلطة الحاكمة للعودة إلى نظام الرئاسة مدى الحياة من خلال العمل على تغيير الدستور وتمديد عهدة الرئيس،وكذلك إبقاء التعددية السياسية رهينة للديمقراطية الشكلية،

وعليه، سنحاول في هذا البحث أن نبرز آثار الأحداث التي أدت إلى سقوط نظام الرئيس بن علي على عملية التحول الديمقراطي ومشاركة المجتمع المدني في بناء الديمقراطية في تونس، وهذا ما يقودنا إلى **طرح الإشكالية التالية: ما دور المجتمع المدني في مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة الممتدة مابين 2010-2015؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي؟
- ما هو واقع المجتمع المدني في تونس؟
- ما مدى مساهمة تشكيلات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس؟وما هي ابرز التحديات التي يواجهها ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية ارتئي الباحث اختبار الفرضية المركزية والفرضيات الفرعية التالية:

- كلما زادت مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية كلما ساهم ذلك في نجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس
- كلما استفاد المجتمع المدني في تونس برصيد تاريخي، كلما أصبح فاعل رئيسي في عملية التحول الديمقراطي.
- تتأثر عملية التحول الديمقراطي إيجابا باستقلالية المجتمع المدني في تونس.

- هناك علاقة سلبية بين تسلط النظام ونشاط المجتمع المدني في تونس، فكلما زادت تسلطية النظام السياسي كلما تقلصت حركية المجتمع المدني وبذلك تتقلص فرص التحول الديمقراطي .

أهمية الدراسة:

كان لتفجر الأوضاع في المشهد التونسي هدف رئيسي، رغم اختلاف الشعارات والعناوين الإيديولوجية والشعبية، فان إسقاط حاجز الخوف ومعه منظومة الاستبداد الحاكمة كان رهانا مفصليا وحاسما، وأدى هذا الحراك الاحتجاجي العارم إلى الإطاحة بنظام سلطوي احتكر النفوذ والسلطة المادية والرمزية، لتدخل تونس بعدها مرحلة انتقالية جديدة، شهدت ترتيبات سياسية ودستورية خاصة بإقامة نظام جديد على أسس مختلفة، تحقق أهداف تلك الانتفاضة .لكن ما حدث هو أن المخاوف تصاعدت مع طول حقبة الانتقال إلى نظم ديمقراطية فعلية، في ظل قدرة منظومات البيروقراطية والمالية الرأسمالية السلطوية النائمة من العودة عبر التفاوض بشأن مبادلة احتكار القضاء ببقائها في عمق الدولة، أو الانتشار الفوضة الأمنية، لتصبح أسئلة الانتقال المقلقة وتحديات المجتمع المدني حول حقبة "ما بعد الأحداث في تونس"مهددة في مستقبلها السياسي ومؤسساته.

أسباب اختيار الموضوع: إن اختيار هذا الموضوع ليس اعتباطيا وإنما هناك مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية التي قادت إلى اختياره:

الأسباب الموضوعية:

1- كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يثار حولها الكثير الإشكالات التي تتطلب منا الإجابة عليها

2- الوصول إلى فهم طبيعة عملية التحول الديمقراطي في تونس ودور المجتمع المدني فيها، وبالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم والمنطق الذي يحكمه، والوقوف على مدى نجاح التجربة الديمقراطية الفتية في تونس

الأسباب الذاتية:

1- تنبع من ميل الباحث وفضوله المعرفي الى دراسة كل المواضيع المتعلقة بالمغرب العربي وعلى رأسها تونس.

2- تقديم دراسة متواضعة ترصد دور أحد الفاعلين في إحداث التحول أو التغير في المشهد السياسي خاصة وأن هذا النوع من الدراسات قليلِ.

3- الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة بهذا النوع من الدراسات المتخصصة التي نأمل أن يستفيد منه طلبة العلم في المستقبل إن شاء الله.

حدود الدراسة: تعالج الدراسة ظاهرة المجتمع المدني وتأثيراته على التحول الديمقراطي في تونس، ونحدد المجالات المكانية والزمانية والموضوعية كالتالي:

أ- **الإطار المكاني:** تهتم هذه الدراسة بمنطقة تونس

ب-**الإطار الزماني:** تتناول الدراسة الفترة الممتدة بداية من 2010 الى 2015، فبداية الدراسة تفسر على أن هذه المرحلة مرحلة مفصلية من خلال التحولات التي عرفها العالم العربي، أما تحديد سنة 2015 كسقف زمني فهو راجع لمقتضيات الدراسة فقط.

ت-**الإطار الموضوعي:** تعالج هذه الدراسة موضوع المجتمع المدني ودوره في العملية السياسية من خلال التطرق لتأثيره في عملية التحول السياسي وفي ارساء وترسيخ الديمقراطية في تونس.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني و علاقته بالتحول الديمقراطي سواء بشكل صريح أو ضمني ومن أهمها نجد:

1- **كتاب لـ "توفيق المديني" المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**[1] ،ويكمن هدف الدراسة الى دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة السياسية وجوهر هذا التناقض المزدوج الذي يحكمها، سواء في ظل سيادة الديمقراطية البرجوازية في الغرب، أو في ظل نماذج الاشتراكية المشيدة قبل انهيارها.

و تكمن نقطة الاختلاف بين دراستنا ودراسة الكاتب في أن هذا الأخير لم يتناول حالة تونس بنوع من الإسهاب ، فقد تناول العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية بصفة عامة في الدول العربية ونفس الشيء بالنسبة للقوى الاجتماعية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي.

2-**رسالة ماجستير لـ شهرزاد صحراوي بعنوان هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**[2]، تهدف هذه الدراسة الى تناول الآليات والترتيبات المؤسسية التي قامت

[1] - توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (دمشق: من منشورات اتحاد الكتّاب العرب، 1997).

[2] - شهرزاد صحراوي ، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية –دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب**، *رسالة ماجستير*، (جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012).

عليها عملية إصلاح وتهيئة بناء النسق السياسي والقانوني في كل من تونس و الجزائر والمغرب، حيث الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا، حيث هذه الأخيرة ركزت على الجانب القانوني المؤسساتي أكثر.

3- رسالة ماجستير لـ ليلى سيدهم بعنوان **إشكالية التحول الديمقراطي في تونس**[1]، تهدف هذه الدراسة الى تناول تأثير العوامل الداخلية التي تعتبر الأساس لإحداث تغيير عميق في الحياة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في تونس، حيث الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا أن هذه الدراسة تناولت هذه الإشكالية في الفترة الممتدة ما بين 2008-2009 والتي تعتبر أساسا لدراستنا.

الإطار المنهجي:

- تماشيا مع طبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج واقترابات من بينها :

أولا: المناهج

1-**المنهج التاريخي** :وهو منهج أساسي في حقول العلوم الإنسانية[2]، فبواسطته يفهم التاريخ و يعاد بناء الحدث، و عن طريق تأمل تاريخ البشرية استطاع الفكر الإنساني أن يبلور منهجها تاريخيا سمح له باستيعاب ماضيه و توظيفه لفهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل.

- ونوظف هذا المنهج خاصة لتتبع السيرورة التاريخية للمجتمع المدني وتجربة التحول الديمقراطي في تونس بغية فهم خلفياته التاريخية التي صنعت معطيات الحاضر.

1- **منهج دراسة الحالة** :يقوم هذا المنهج على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد طبيعة العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها[3]، وهذا ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تنحصر دراستنا بأخذ دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس كحالة للدراسة والتحليل وذلك لغرض الحصول على أهم المعلومات والحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بعملية التحول الديمقراطي.

ثانيا: الاقترابات

1-**الاقتراب الوظيفي** :و الذي يشير إلى ما يترتب على نشاط إجتماعي من نتائج تؤدي إلى تكيف أو تلاؤم هذا النشاط مع بناء معين[4] أو مع جزء منه ويساعد هذا الاقتراب على تفسير وتحليل الدور

---

[1] – سيدهم، ليلى ، **اشكالية التحول الديمقراطي في تونس**، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام ،2008).

[2] -محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر ، دار هومة، ط5 ،2007 .)، ،ص68 .

[3] – **المرجع نفسه**، ص 86.

[4] - **المرجع نفسه**، ص 171.

الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي و في قياس قوّتها وقدرتها في التحكم على الأوضاع وإحتواء الأزمات و المشاكل ومعرفة درجة تأثيرها على الساحة الوطنية

2-**اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع** :والذي جاء به " جويل ميجدال انتقاده للدراسات التي تناولت العالم الثالث وخصوصا عملية التغير فيه ، فقد انتقد نظريات التحديث والتنمية، والنظرية الماركسية،لافتقارها إلى تفسير علمي للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث ، فأسس ميجدال هذا الاقتراب الذي أولى فيه اهتماما كبار للتغيير والنظام في الدولة .وفي دول العالم الثالث خصوصا، ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه فعليا تلك الدول يتطلب اقترابا متشابكا للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغير في المجتمع ككل.

الاطار المفاهيمي:

سوف نقوم بتحديد المفاهيم التالية وهي: المجتمع المدني، التحول الديمقراطي، الإنتقال الديمقراطي، التحديث السياسي،التغيير السياسي، الثورة، الانتفاضة، الحراك، العنف السياسي.

1- المجتمع المدني:

1-أ تطور المجتمع المدني في الفكر الغربي: ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بالمعنى المتداول في عهدنا المعاصر بنشأة الدولة القومية في الغرب، وبالتطور الهام الذي عرفه الفكر السياسي الغربي في القرنين السابع عشر والّثامن عشر ميلادي[1].

وبرز هذا المفهوم للتخّلص من تأثيرات العصور الوسطى، وهي العصور التي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة، والتخلي عن ما أصطلح على تسميته في الأدبيات السياسية الغربية" بالنظام القديم"، والدعوة إلى نظام جديد يعتمد على أسس مختلفة ومغايرة تماما[2]، واستخدمت العديد من المدارس هذا المفهوم منها نظرية **العقد الاجتماعي** حيث تجاوزت المنظور الديني للدولة ،حيث تشير إلى وضعية البساطة في غياب للروابط السياسية بين الفرد والدولة، أي حرب الجميع ضد الجميع، أو حالة سلم دائم للجميع، ويتم الانتقال إلى المجتمع المدني نتاج التصادم والتعارض في الحالة الطبيعية ، فيتفق المجتمع على الإنتظام في دولة بموجب عقد بينهم وبين فرد أو هيئة[3].

لم يفرق مفكرو وفلاسفة العقد بين المجتمع المدني و الدولة إذ اعتبروهما كيان واحد، إلى غاية منتصف القرن الثامن عشر حيث تم التمييز بين الدولة وبين المجتمع المدني و النظر إلى كل قطب على أنه كيان قائم بذاته[4]

ولقد نظر غرامشي الى المجتمع المدني كفضاء للتنافس الأيدلوجي من أجل الهيمنة... ، فقد فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي .فالأول هو فضاء للهيمنة الإيديولوجية، أما الثاني فيعتبر فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة أو التهديد بالقوة.

---

[1] – ماجدة شاكر مهدي،**الدولة والمجتمع المدني**، *مجلة كلية الاداب*، العدد 93، ص 564

[2] – صالح زياني،" **تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر**"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، ديسمبر، 2007، ص89

[3] – –توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (القاهرة :اتحاد الكتاب العرب،1997)، ص ص50–55.

[4] – فيروز حنيش، "**إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر(1989– 2005)**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر–، 2007–2008، ص 16.

1-ب- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر: فقد ظهر في أواخر الثمانينات اتجاه يقوم بدراسة النظم السياسية العربية، واتخذ من مفهوم المجتمع المدني مدخلا للدراسة والتحليل، وتزايد الاهتمام بهذا المفهوم في التحليل السياسي منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وقد تزامن ذلك مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تكلم عنها هنتنغتون ، هذه الأخيرة مست معظم الدول العربية، وأيضا تنامي الحركات الاجتماعية الجديدة في العالم العربي، الذي يبحث عن مكانة تؤهله لأن يكون شريكا وليس مشاركا في الحياة السياسية في البلدان العربية، ومن بين التسميات الأكثر انتشارا في الوطن العربي، هي تسمية" المجتمع الأهلي[1]"، ووضع المجتمع المدني مقابلا له، حيث أن المجتمع المدني، مرتبط بالتجربة الغربية ، بينما المجتمع الأهلي، يشير إلى وجود نوع من التكوينات المهنية الاجتماعية في إطار المدنية الإسلامية، والتي تراوحت بين جماعات الحرف بالأسواق والطرق الصوفية، وكذلك الوقف والأوقاف الإسلامية.

وهناك العديد من المفاهيم التي قدمت كبديل للمجتمع المدني أو كمقابل له في الوطن العربي، منها الدراسة التي قدمها" وحيد عبد المجيد بعنوان" :المجتمع المدني :مفهوم فقير واستخدام أفقر"، ويقترح مفهوما بديلا له، وهو ما أسماه" :المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية(Political Community)

1-ج- تعريف المجتمع المدني وخصائصه:

- **تعريفه:** بما أن مصطلح المجتمع المدني يتكون من شقين :مجتمع ومدني، سنتناول تعريف كل واحد منهما على حدى، ثم نتناول التعريفات المختلفة التي قدمت للمجتمع المدني من قبل المفكرين والباحثين[2]:

- **المجتمع:**

يعرف بأنه" :مجموعة هياكل ومؤسسات ترتب العلاقات بين الأفراد، ويعني على النحو المادي المزاملة المستمرة للأفراد الذين تحكم تفاعلاتهم ثقافة واضحة وهيكل مؤسسي".

ويعرفه" ماكيفر وبيج Maciver&Page بأنه" :نسق من العادات والإجراءات والسلطة والتعاون المتبادل، ويتكون من تجمعات أنماط عديدة من ضوابط السلوك الإنساني"

---

[1] - الطاهر بلعيور ، "**المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**"، *مجلة العلوم الانسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10،(نوفمبر 2006)، ص 121.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 17.

أما تعبير" **مدني**Civil" فهو مشتق من الكلمة اللاتينية "Civis" ، والتي تشير إلى الأمور التي لها علاقة بالمواطن، أي كل ما هو غير مدرج في قواعد وأنظمة داخل الدولة، وكل ما هو خارج عن المجتمع الرسمي (خارج المؤسسات الحكومية).

ونجد أن تعبير" مدني"، يتناقض مع التعبيرات التالية :رسمي، عسكري، ديني، إضافة إلى تعبير متوحش أو همجي، ولقد ورد معنى المجتمع المدني كفكرة منذ القدم، إلا أنه كمصطلح" المجتمع المدني" فإنه حديث.

- **تعريف المجتمع المدني:**

ان التفحص البناء لتراكمات المعرفة العلمية، والقراءات المتأنية للتراث السوسيولوجي، تكشف لنا التعدد في تناول مفهوم المجتمع المدني، والذي يرجع استخدامه لأول مرة سنة 1594 م في اللغة الإنجليزية، ويضم عادة مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع محلي، بيد أن هذا المفهوم يقصر اهتمامه بالجوانب التركيبية والجغرافية، ويهمل الجوانب الوظيفية، وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات.ونتيجة لهذا القصور في التداول، أخذ مفهوم المجتمع المدني يتسع، ليشكل اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين.

ويعرفه" لاري دياموند Larry Diamondعلى أنه :"حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة، والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة"

و يعتبر" **سعد الدين إبراهيم** "المجتمع المدني بأنه" :مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها .ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف .لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من المجتمعات والروابط والنقابات والأندية والتعاونيات، أي ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي[1]"

ويقدم" **مصطفى كامل السيد** "تعريفا إجرائيا للمجتمع المدني، بإعتبار أنه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها، أي كل ما ليس جزءا من التنظيم الحكومي، سواءلاعلى المستوى المركزي أو المحلي، أي أنه يضم النقابات العمالية والمهنية، وتنظيمات المنتجين سواء كانوا من أصحاب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة، في الزراعة والصناعة أو الخدمات، كما يضم المؤسسات شبه التقليدية، والتي تشمل

[1] – محمد أحمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية–دراسة تحليلية–**، (الرياض: مكتب البحوث والدراسات، 2014)، ص 13.

المؤسسات الدينية :الإسلامية، المسيحية واليهودية حيثما وجدت، ويضيف الكتاب اليمنيون واللبنانيون كلا من القبيلة والطائفة.

وعليه فإنه بالنظر إلى مختلف التعريفات التي قدمت للمجتمع المدني، فإننا نقترح التعريف التالي:

"**إن المجتمع المدني هو فضاء ومجال للمشاركة الجماعية الحرة والمنظمة، والذي يشمل جميع التنظيمات من جمعيات ومنظمات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية، سياسية، ثقافية، دينية، رياضية، ...ذات مجال خارج عن إطار الأسرة والحكومة والسوق (القطاع الخاص)، سعيا لتحقيق مصالح المجتمع، وبعيدا عن هدف تحقيق الربح أو مصالح خاصة، وينضم إليها الأفراد طواعية، ويمارسون داخلها العمل الحر، بعيدا عن تدخل الدولة أو سيطرتها .ويتضح من خلال ذلك أن الاستقلالية هي أحد العوامل التي تسهل قيام المجتمع المدني بوظائفه من أجل تعزيز وتنمية وتقوية المصالح العامة، وسعيا إلى الحفاظ على هويتها وإنتمائها وأصالتها**".

ب – خصائص المجتمع المدني:

ا– **القدرة على التكيف في مقابل الجمود** :و يقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها.

و ثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

– **التكيف الزمني** :و يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن .

– **التكيف الجيلي** :و يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

– **التكيف الوظيفي** :ويقصد به قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة[1].

2– الفعل الإرادي الحر (الطوعي):

فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن" الجماعة القرابية"، مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة .ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها .فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث.

[1] – فيروز حنيش، **مرجع سابق**، ص 32.

3- التنظيم الجماعي (المؤسسية):

فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء، اختاروا عضويته بمحض إراداتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن" المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي"، وهذا ما يشير إلى فكرة "المؤسسية"، التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا.

4-الركن الأخلاقي والسلوكي:

ينطوي على قبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية.

5-الاستقلال:

وهو أن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية الحركة عن سلطة الدولة، وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، ولكنها استقلالية نسبية.

6-التجانس:

بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، والعكس صحيح.

أركان ووظائف المجتمع المدني:

إن المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ، ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. "

من خلال هذا التعريف نرى أن مفهوم المجتمع المدني ينطوي على ثلاثة أركان أساسية [1]:

الركن الأول : الفعل الإرادي الحر

فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده[2]، ولذلك فهو غير" الجماعات القرابية"

---

[1] – محمد زاهي بشير المغيربي، **الدولة والمجتمع المدني فى ليبيا**،منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، قضايا وآراء سلسلة كتيبات تتناول القضايا المطروحة على الحوار الوطني في ليبيا، المجتمع المدني: مفهومه، شروطه، ودوره في التنمية السياسية، 2007، ص ص 11- 12

[2] – مرسي مشري، **المجتمع المدني في الجزائر :دراسة في آلية تفعيله**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول :التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (الجزائر :جامعة الجزائر ، 20 أوت2008)، ص ص12 .13.

الركن الثاني : التنظيم الجماعي

فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات[1] ، كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة ، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد[2].

الركن الثالث : الركن الأخلاقي والسلوكي:

ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين ، وعلى حق الآخرين فى أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية ، بالوسائل السلمية المتحضرة.

الركن الرابع: الاستقلالية

وهي عنصر أساسي لتمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها وتحقيق أهدافها، واستقلالية منظمات المجتمع المدني تتطلب استقلاليتها تنظيميا وإداريا وماليا عن إدارات الدولة الرسمية.

الركن الخامس:الشفافية

يجب أن تكون رؤية ورسالة وأهداف منظمات المجتمع المدني ومصادر تمويلها واضحة ومشروعة، كما يجب أن تكون هناك آلية واضحة لمساءلة ومحاسبة الهيئات القيادية لتلك المنظمات من قبل هيئاتها العامة.

الركن السادس: المصداقية

وهي تأتي من ثقة الجمهور بالدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، وهي التي تبني وتعزز شرعية تلك المنظمات وهو ما يعرف بشرعية الأداء والإنجاز.

2- التحول الديمقراطي:

2-أ- تحديد وضبط المفهوم

إن مصطلح التحول يعني التغيير في الشيء، أو إنتقال الشيء من حالة إلى أخرى، أما على مستوى النظم السياسية فيعبر عن إنتقال النظام من نوع إلى أخر[1]، فمفهوم التحول الديمقراطي يعني بدلالته

[1] – عبد القادر كاس، **المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة**،ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول :المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية(الجزائر :جامعة الجزائر 3، 7- 8 ديسمبر 2011)، ص 46 .

[2] – علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني :قراءة أولية**، (القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2004)، ص75.

اللفظية المرحلة الإنتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة إنتقالية بين نظام غير ديمقراطي في إتجاه التحول إلى النظام الديمقراطي [2].وعملية التحول الديمقراطي هي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى تربط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السائدة وشرعية السلطة السياسية ،فمرحلة التحول الديمقراطي بهذا المعنى هي مرحلة إنتقالية نحو الديمقراطية يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية وإعلاء لحكم القانون[3]

وقد عرف فيليب شميتر عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي إجراءات يتم إتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر

2-ب-مراحل التحول الديمقراطي

لقد قاد إنبثاق الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في القسم الأخير من هذا القرن إلى نشوء ما يسمى" **بأدب التحول**" ، الذي أسهم في تشكيل صورة فهمنا لسيرورة تحول الأنظمة.

لعل إحدى أكبر أعمال هذا النمط و أكثرها أهمية دارسة دانكورت روستو،(**Rustow Dankwart**) التي تميز في هذه السيرورة ثلاثة أطوار إضافة إلى شرط أولي خاص بخلفية الحالة[4] .و هذه المراحل والأطوار يقدمها روستو كما يلي:

-**المرحلة الأولى** :هي مرحلة نشوء إتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.

-**المرحلة الثانية** :بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح إجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد وقد يؤدي هذا الصراع إلى إنتصار كاسح لشريحة معينة مما يغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن إجتماعي جديد.

---

[1] – الهام نايت سعيدي،" **طبيعة التحول الديمقراطي**" ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر (الجزائر :جامعة بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005)ص 78 .

[2] – أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004)،ص296.

[3] – محمد أمين لعجال،"**معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر**"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر (الجزائر :جامعة بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005)،ص 50 .

[4] – غرايم جيل، **مرجع سابق**، ص59

-**المرحلة الثالثة** :إذا إنتهى الصراع إلى توازن إجتماعي، تبدأ أطراف الصراع في عقد الصفقات وعادة ما يكون هذا القرار قائما على حسابات عقلانية للخسائر والأرباح.

- **المرحلة الرابعة** :يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ أن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية وليس نتيجة قناعة نهائية، غير أن الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرف اجتماعي[1]

2-ج-أنماط واستراتيجيات التحول الديمقراطي

أولا: أنماط التحول الديمقراطي

أنماط التحول الديمقراطي هي الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، ويميز صامويل هنتنغتون بين أربعة أنماط رئيسية لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية وهي على التوالي:

1- (نمط التحولTransformation) : حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحول الديمقراطي، وهي من يلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي. وتتمثل النتيجة الأكثر إحتمالا لهذا الشكل من التحول، قيام ديمقراطية محدودة تتميز بإستمرار الهيمنة السياسية لعدد صغير نسبيا من النخب، وغالبا ما تحتفظ النخب المسيطرة في النظام التسلطي بسيطرتها على السلطة والقوة في الترتيبات الجديدة، ولقد كان ذلك النمط الغالب لعمليات الإنتقال الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية [2].

2-نمط الإحلال (Replacement) : و ينتج التحول في هذا النمط من خلال تصاعد نفوذ القوى المعارضة، وفي المقابل يحدث إنهيار في قوة النخبة الحاكمة مما يؤدي في النهاية إلى إنهيارها أو الإطاحة بها .فتأتي فئات المعارضة إلى السلطة، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذين يريدون إقامته، وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل متميزة :الكفاح لإسقاط الحكومة،سقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة[3]

3-نمط الإحلال التحولي (Transformational Replacement): يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والإجتماعية المختلفة،

---

[1] – علي خليفة الكواري(محرر)، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1،2003)، ص57 .

[2] – محمد بشير المغيربي، **مرجع سابق**، ص14 .

[3] – صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب(القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ودار سعاد الصباح، ط1 ،1993)، ص217 .

وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل .وهذا الشكل من التحول فيه تعاقب متميز للخطوات بإتجاه الهدف في هذه الحالة وهي:

أ –ينشغل النظام باللبرلة، ويبدأ بفقدان قوته وسيطرته.

ب –تستغل المعارضة هذا الوضع لتكثيف نشاطها أملا في إحداث شرخ وإسقاط الحكومة.

ج –ترد الحكومة بعنف لإحتواء الموقف.

د –يعمل قادة الطرفين على تهدئة الوضع ويشرعون ببلورة إمكانية تحول متفاوض عليه[1].

وهكذا كانت عملية التحول الاحلالي تتطلب قدرا من التساوي في القوة بين الحكومة والمعارضة وشيئا من الشك لدى كل طرف ، وفي ظل هذه الظروف كانت مخاطر التفاوض والتسوية تبدوا أقل حجما من مخاطر المواجهة والكارثة[2]

4–نمط التدخل الأجنبي (Foreign Intervention): هذا النمط الأخير من عملية الإنتقال يحدث نتيجة لتدخل قوى أجنبية ومن أمثلة هذا النمط :التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينات القرن العشرين، إضافة إلى التدخل العسكري المباشر، كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة خلال فترة ثمانينات وتسعينات القرن العشرين[3]

ومن شأن كل نمط من الأنماط السابقة أن يؤثر في عملية التحول الديمقراطي بنسب متفاوتة، إذ يرى أغلب المختصين والدارسين لأدبيات التحول أن نمط الإحلال الذي يكون بمبادرة من الشعب الأكثر قابلية لبناء نظام ديمقراطي مقارنة مع الأنماط الأخرى.

استراتيجيات التحول الديمقراطي

تتعدد استراتيجيات التحول الديمقراطي وذلك على النحو لتالي:

1– الإستراتيجية المؤسسية :

بمعنى توفير آليات مؤسسية لترجمة الرأي العام إلى سياسات حكومية لكي تكون تلك الحكومات على درجة عالية من الاستجابة ، فالانتخابات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح كلها تعتبر أمثلة على الآلية المؤسسية السياسية.

---

[1] – غرايم جيل، **مرجع سابق**، ص92 .

[2] – صامويل هنتنغتون، **مرجع سابق**، ص229 .

[3] – محمد بشير المغيربي، **مرجع سابق**، ص17 .

2- إستراتيجية الهندسة الاجتماعية:

تعني عدم تركيز القوة الاقتصادية في يد فرد أو جماعة معينة من خلال إعادة توزيع المصادر الاقتصادية، فذلك يقدم إستراتيجية ملائمة للتحول الديمقراطي كما في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي والصين وجنوب إفريقيا.

3- إستراتيجية الفعل:

ويقصد بها الوسائل التي تستخدمها القوى السياسية لتعبئة مطالب التحول السياسي ، والهدف من هذه الإستراتيجية هو تبديل هياكل القوى والمؤسسات غير الديمقراطية بأخرى ديمقراطية ، وهذه الإستراتيجية تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاجتماعية والإطار المؤسسي وكذلك رؤى وأفكار القادة السياسيين[1].

3- الإنتقال الديمقراطي:

إن الإنتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي وأخطرها، وهذا بالنظر إلى وجود إمكانية تعرض النظام فيها لإنتكاسات[2].

فالقول بالصفة الإنتقالية للتحول الديمقراطي لا يعني أن كل تجربة تحول ديمقراطي مآلها الوصول بالفعل إلى مرتبة الديمقراطية، إذ أن عملية التحول الديمقراطي قد تقف عند حدود معينة من تحقيق الإنفراج السياسي لا تتيح تأسيس نظام ديمقراطي [3].وبناءا عليه فالإنتقال الديمقراطي ما هو إلا حلقة من حلقات التحول الديمقراطي

---

[1] - الزاوي السعيدي ومعاذ بوحفص، "**المجتمع المدني ودوره في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر الفترة الممتدة مابين 1989-1999**"، *شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية*، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة:كلية العلوم السياسية ، 2012)، ص ص24-25.

[2] -هدى ميتيكس، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث**، من كتاب :اتجاهات حديثة في علم السياسة(القاهرة،1999) ، ص135

[3] -أحمد منيسي، **مرجع سابق**، ص295

4 -التحديث السياسي:

إن هدف عملية التحديث السياسي هو تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها، حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها[1].

وعليه يمكن القول، بأن عملية التحديث السياسي تستهدف بالأساس تطوير النظام السياسي وتنميته للزيادة من فعالية ومرونته، وبالمقابل نجد أن التحول الديمقراطي هو عملية الإنتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية تم فيها حل أزمة الشرعية، المشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية.

5- **التغيير السياسي:** :إن التحول الديمقراطي لا يعني التغيير السياسي، لأن التحول لا بد أن يكون جذري يعمل على إعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي، أما التغيير السياسي فهو البناء السياسي فقط، مثلا :كإباحة التعددية أو الدعوة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة[2] .

6- **الثورة:** فكلمة الثورة في اللغة العربية جاءت من الفعل ثار يثور،ثار، ثورة. وتعني في الأصل الهيجان او اشتداد الغضب والاندفاع العنيف.

فلقد برهنت الثورة الفرنسية 1879م واتباع «سان سيمون وماركس «على ان الثورة مرحلة من مراحل التطور التاريخي؛ وان حتمية الحركة الثورية تكمن في عدم ملازمة النظام القديم وضرورة استبداله بنظام آخر أكثر فعالية وتعبيرا عن جماهير الشعب.

ويعتقد البعض ان الثورة هي حالة فتنة هوائية يقوم على مهيجون لهدم المجتمع والحقيقة ان الثورة هي شكل من اشكال التغير الغير هادئ؛ انها التغير المفاجئ والسريع والجذري والعنيف والكبير في الحجم الذي يصيب المجتمع ويؤثر على كل جوانب الحياة وأوضاع المجتمع السياسية؛ الاقتصادية؛ والاجتماعية،ويأتي بوسائل تخرج عن المألوف ويتخللها العنفو الهياج، وتلعب فيه الإدارة الإنسانية دورا كبيرا.[3]

---

[1] – ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 ، 2004)،ص ص 209- 210.

[2] – الهام نايت سعيدي، **مرجع سابق**، ص 59.

[3]–حسين عبد الحميد أحمد رشوان***ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية*** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ؛2014) ص.10.

أمّا الثورة بمصطلحها السياسي تعني الخروج عن الوضع الراهن الى الوضع الأسوأ او الوضع الأفضل من الوضع القائم ،أو هي التغيير المفاجئ السريع بعيد الأثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم استمرار الأحوال القائمة في المجتمع وذلك بإعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناء جذريا[1] ، وكذلك يقصد بالثورة في الميدان السياسي تلك المرحلة التي تظهر فيها طبقة اجتماعية جديدة وتكون قادرة على تنحية طبقة اجتماعية غير قادرة على تدبير الأمور في نظام سياسي ما ، وتكون الطبقة الاجتماعية الجديدة حاملة لمشروع اقتصادي وسياسي يتجاوز ما هو كائن وحين تتمكن الطبقة الاجتماعية الجديدة من السيطرة على الأوضاع السياسية حينذاك يتحقق المفهوم السياسي للثورة . [2]

7- الانتفاضة:

تعبر عمل شعبي جماعي صاخب ويتخلله فعل ثوري رافض للسلطة العليا، وقد تكون منظمة تقودها فئات سياسية من أحزاب أو منظمات تتوحد تحت قيادة واحدة أو عدة مراكز قيادية متفرقة لكن تنسق فيما بينها من اجل تحريك الجماهير بشكل سليم وهادف، وتكون الانتفاضة عفوية تنطلق من رحم الجماهير هدفها الفك والتحرر من قيد النظام الذي تعيش تحت وطأته. [3]

و نشير الى مصطلح الانتفاضة عند الاشارة الى الأحداث في تونس عند بدايتها , بحيث تعتبر انتفاضة 17 ديسمبر 2010 م هي التي اشعلت الثورة ,الّا ان الحالة التونسية تسمية الثورة ارتبطت بتاريخ نجاحها وليس بتاريخ اندلاعها و قد اطلقت على الثورة التونسية عدة تسميات منها "ثورة الياسمين" و "ثورة الكرامة"

8- **الحراك الاجتماعي:** يشير مفهوم الحراك الاجتماعي الى امكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات الى أسفل أو الى أعلى في هرم التدرج الاجتماعي، وعلى فان الحراك يعني انتقالا أو تغيرا في المركز أو المكانة قد يكون سببا رأسيا أو أفقيا، أو نحو اتجاه أو اتجاهات، لذلك فان الحراك السياسي أكثر تعقيدا من الحراك الاجتماعي، اذ لا يمكن فصل الحراك الاجتماعي عن الحراك السياسي، اذ يحدد علماء الاجتماع أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي هي:

- الحراك المهني، والحراك المكاني والاقتصادي والحراك الفكري، والحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف الى الانتقال أو التحرك من موقف سياسي الى اخر، ومن رؤية

---

[1]-جابر السكران، ***سياسية: الثورة. تعريفها . مفهومها . نظرياتها***،(الجريدة).

[2]-علي سحمازي،**المفهوم السياسي للثورة و (ثورات الربيع العربي)**، وجدة، 07.09.2011.

[3]-حسنة أبا مولاي، **قراءة في المفهوم الكلاسيكي للانتفاضة، اتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين**،(21 نوفمبر 2012، 12افريل 2016).

سياسية الى أخرى، ومن تحالف الى اخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة ابراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع بهدف النضال من أجلها[1].

9- العنف السياسي:

التعريف بمفهوم العنف : المفهوم اللغوي : يعرفه القاموس الفرنسي على أنه كل ممارسة للقوة عمدا أو جورا وكلمة عنف Violence الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة. فمصطلح القوة والعنف مشتقان من أصل واحد، وإن كان مفهوم القوة(Force) أكثر شمولية من العنف فهذا الأخير من الناحية اللغوية هو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو إلتزام ما.

تتنوع و تتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي و يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف و القوى المرتبطة به فإن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية و يعرفه تيد. هندريش العنف السياسي هو اللجوء إلى القوة أو مدمر ا ضد الافراد أو الاشياء لجوء الى القوة يحضرها القانون موجها لاحداث تغير في السياسية في نظام أو أشخاصه و لذلك فإنه موجه أيضا لاحداث تغيرات في و جود الافراد في المجتمع، وعرفه لينبورج هو كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الاصابة تكون اثاره و محله واختيار أهداف ضحاياه و ظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي و المدلول السياسي يعن أن الفعل يرمي إلى تغير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة له تأثيره على النظام الاجتماعي . و العنف السياسي عند حسنين توفيق إبراهيم هو السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر و لأذى بالأشخاص و الممتلكات و أن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع و أهداف سياسية، كما أن العنف السياسي الاستخدام الفعلي للقوة و التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات و أبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني ، المنظم أو الغير المنظم[2].

---

[1] – مناور عبد اللطيف العتيبي، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في الكويت**، *رسالة ماجستير*،(جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية، 2013)،ص 7.

[2] – ادم قبي، "**رؤية نظرية حول العنف السياسي**"، *مجلة الباحث*، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–،عدد 1، 2002)، ص 105.

الفصل الأول:

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

-مقاربة نظرية-

مع بداية موجة التحول الديمقراطي التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا أواخر الثمانينات، اهتم العديد من الباحثين برصد و تحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها و آلياتها و تقويم مخرجاتها، و بدأ في خضم ذلك الحديث عن أهمية مفهوم " المجتمع المدني " في المنطقة كمؤشر مهم في عملية التحول الديمقراطي الناجح، فضلا عن ذلك، فإن وجود هذا المجتمع المدني أعتبر ضمانا أساسيا لاستمرار و تماسك الديمقراطية و ترقية ممارستها نظرا للوظائف التي يؤديها في ممارسة الضغوط و بلورة قواعد عامة مساعدة للحكومات في خدمة المواطنين و تحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية، وعليه سيتطرق هذا الفصل لدراسة المجتمع المدني و علاقته بالتحول الديمقراطي من خلال ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: طردية العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: محدودية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي

المبحث الأول: طردية العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

أثارت إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني و التحول الديمقراطي العديد من الغموض والإلتباس بين الباحثين، خاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة قدرة المجتمع المدني في دعم الديمقراطية، والتي تندرج ضمن سياق إشكالية دراستنا هذه، حيث يمكن أن نميز بين ثلاثة خيارات فكرية وهي كالآتي:

ذهب **الفريق الأول** بالقول أن للمجتمع المدني القدرة في دعم وخدمة الديمقراطية مع الأخذ بعين الإعتبار حجم هذه المنظمات وعددها، لكن البعض من الباحثين المنتمين لهذا التيار وإن وافقوا على المبدأ فإنهم يرون بأن التركيز يجب أن يكون أولا حول كيفية خدمة المجتمع المدني بدفع الديمقراطية داخل سياقات مختلفة[1]، فأنصار هذا الفريق يرون بأن المجتمع المدني يدعم الديمقراطية بهدوء إما للتحول من قواعد الشمولية إلى الديمقراطية أو ترسيخها في حالة وجودها.

لقد أصبحت الديمقراطية اليوم لا تقتصر على إفرازات العملية الانتخابية فقط مهما كانت درجة مصداقيتها، إذ توسعت لتشمل مشاركة المواطن في إتخاذ القرارات ومراقبة المسؤولين، بل وحتى محاسبتهم إذا استدعى الأمر ذلك، لهذا كان لمنظمات المجتمع المدني الدور الأبرز في هذه الحلقة لما تتمتع به من خصائص تمكنها من ترسيخ مختلف القيم المرتبطة بالديمقراطية، كالتسامح والتحاور وقبول الرأي الأخر مهما كان معارضا، فهذه القيم في الأساس نجدها متأصلة في منظمات المجتمع المدني ذاتها[2].

من هنا يأتي اختلاف الباحثين حول إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية، بمعنى آخر أيهما يساهم في ولادة الآخر، إذ هناك من يقول بأن المجتمع المدني هو الذي يفرز لنا قيم الديمقراطية ويعززها مثل :الباحث ريتشارد فولك **(Richard Falk)**، وهناك من يرى أن تجربة الديمقرطية أسبق من تأسيس المجتمع المدني مثل :**محمد أركون و محمد عابد الجابري.**

---

[1] – Nahla Mahmoud Ahmed, **the Civil Society and Democracy in Gulf and Maghreb Countries**, (A comparative Study), (Public Administration Département : Faculty of Economics and Political sciences, Cairo university), p3-8.

[2] – بلال موزاي، **دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب**، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية3، 2014)، ص 62.

مما سبق يتضح أن الإختلاف الموجود بين الباحثين لا يكمن في وجود أو عدم وجود علاقة بين المفهومين، وإنما في أسبقية أحدهما على الأخر فقط.

وعليه سنحاول في هذا المبحث، بداية في **مطلبه الأول** تناول أهمية المجتمع المدني التي إكتسبها في الآونة الأخيرة، والتي سمحت له أن يضطلع بأدوار مهمة في ترسيخ الحياة الديمقراطية، لننتقل بعدها إلى **المطلب الثاني** في دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية كأساس لفهم الترابط الذي يجمع بين مفهوم المجتمع المدني و عملية التحول الديمقراطي بإعتباره آلية من الآليات الأساسية لحدوث هذه العملية

المطلب الأول :المجتمع المدني وأهميته

لقد ساهم التغيير الذي حدث على المستوى الاجتماعي والاقتصادي في العديد من البلدان في العقود الثلاثة الأخيرة في إفراز العديد من الفواعل الجديدة في الساحة وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، هذا البروز الذي جاء على حساب تراجع وتقلص أدوار هذه الدول وحكوماتها حتى ولو كان ذلك بصفة نسبية. من جهة أخرى أصبح الإهتمام الحكومي بالمجتمع المدني واضحا على مختلف الأصعدة ، ففي المملكة المتحدة وقعت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني إتفاقا رسميا يقضي بإدامة الإتصالات وتوضيح الأدوار من خلال التأسيس لمنتديات دائمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى وعلى المستوى الأكاديمي، يبرز جليا مستوى الإهتمام بالمجتمع المدني من خلال البحوث الميدانية، كالبحث الميداني للأكاديمي الأمريكي روبرت بوتنام(Robert Putnam)*، هذا الأخير الذي وضع إيطاليا نموذجا في بحوثه، وقد توصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن الحكومة الرشيدة تتحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي والتي بواسطتها يتكون رأس مال إجتماعي[1] قائم على الثقة والتعاون الإجتماعي ، فالمجتمع المدني حسبه هو من يصنع الفارق ويحقق الديمقراطية والتنمية في الدول على إختلافها[2].

---

* - **روبرت بوتنام:** هو عالم السياسة الأمريكي ولد في 9 يناير 1941 في روتشستر، نيويورك، وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد ،وهو مشهور لكتاباته على المشاركة المدنية والمجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي. وقد تطور بوتنام أيضا نظرية اللعبة أن الاتفاقات الدولية سيتم التفاوض بنجاح إلا إذا حقق فوائد وطنية

[1]– **رأس مال اجتماعيSocial Capital** : هو مصطلح إجتماعي يدل على قيمة وفعالية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، ويستعمل المصطلح في العديد من العلوم الاجتماعية لتحديد أهمية جوانبه المختلفة.

وبمفهوم عام، فإن الرأس المال الاجتماعي هو الركيزة الأساسية للعلاقات الاجتماعية ويتكون من مجموع الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون ما بين أفراد وجماعات مجتمع ما وتفاضلية التعامل معه، أما سبب انتشار المفهوم فهو كتابات بيير برديو ثم تطور بشكل واضح في أعمال جيمس كولمان وروبرت بوتنام ورونالد بيرت وغيرهم، ويعد إسهام برديو هو الأكثر إسهاما في علم الاجتماع،، إلا أنه لم يقدر له أن يكون الأكثر تأثيرا، فالتأثير الأكبر كان لجيمس كولمان، أما الأفضل في التطبيقات السياسية الأكاديمية فيرجع إلي روبرت بوتنام

[2]– روبرت بوتنام، **كيف تنجح الديمقراطية– تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة–**، تر ايناس عرفت،(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 2006)، ص 216.

وعلى العموم فإن أطروحة بوتنام(**Putnam**) قد ركزت أساسا على عمل التطوعية لبناء قدرات الحكومة بطريقة أحسن، بمعنى آخر فبناء الحكمانية يتوقف على القدرات الذاتية والتي لا تحتوي على معايير تقوي التطوعية[1] ، بالإضافة إلى الدراسة السابقة لبوتنام جاءت دراسات أخرى في نفس السياق، والتي دعمت أكثر أطروحته ومن بينها دراسة الباحثة ليزا يونغ(Liza Young) من جامعة ألبرتا، حيث توصلت إلى وجود علاقة بين الفعل المدني والمستويات العالية للثقة في الحكومة[2].

ومع بداية التسعينيات ارتبط هذا المفهوم "المجتمع المدني "بما يسمى العولمة، فظهر تعبير المجتمع المدني العالمي في ظل تبلور ثلاثة عناصر أساسية [3]:

-الثقافة المدنية العالمية.

-النسق الاتصالي الحديث والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة.

-هوامش الاقتصاد والتمويل الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والاتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطها عبر الحدود.

ونتيجة هذا التفاعل مع ديناميكية العولمة وإفرازاتها، أصبح للمنظمات غير الحكومية أدوار بارزة على مستوى الرأي العام العالمي، و أصبح لها أدوار وبرامج ضمن مختلف الإجتماعات والمؤتمرات العالمية، كبروتوكول مونتريال عام 1987 المتعلق بثقب الأزون ، ومؤتمرات البيئة عام1992 (هنا يظهر التأثير الكبير لقطاع المجتمع المدني على مستوى قضايا حماية البيئة تكريسه واقراره القانوني على مستوى العديد من الأطر والقواعد المنظمة للمجال البيئي، وبشكل تعززت معه مكانة هذا القطاع في انقاذ ومتابعة مختلف الاستراتيجيات البيئية وهو ما يؤكده الواقع العملي من خلال البروز المتزايد للتنظيمات المدنية انطلاقا من مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972ومرورا بمؤتمر ريو سنة 1992 الذي انعقد في 14 جوان

---

[1] Robert,D,Putnam,**Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy**,(Princeton University , press, 1993), p 3

[2] خيرة بن عبد العزيز، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية** ،*رسالة ماجستير*،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007)، ص47 .

[3] – بلال موزاي ، **مرجع سابق**، ص 64.

بمدينة 'ريو ديجانيرو' البرازيلية ويعتبر المؤتمر الأممي الثاني حول البيئة والتنمية ، ووصف هذا المؤتمر بـ"قمة الأرض")[1]

إن هذه الأدوار التي أصبحت تضطلع بها منظمات المجتمع المدني سواء على المستويات المحلية أو العالمية أكسبتها أهمية متزايدة وجعلتها فاعلا أساسيا في الساحة تسعى جميع الأطراف لإستقطابها نحوها.

إضافة إلى ذلك تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة...إلى غير ذلك، فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة أدوار هامة في المجتمع والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1–وظيفة تجميع المصالح :حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2–تحقيق الديمقراطية :فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق ممارسة الطرق التي يمكّن من خلالها المجتمع المدني أن يعزز الديمقراطية، وقد ركز "**L.Diamond** " ديامونـد " على التصور الليبرالي لوظائفها المتمثلة في كبح وضبط قوة وسلطة الدولة، وتدعيم المشاركة السياسية، ومقاومة التسلطية لما يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل، باعتبارها البنية التحتية لها، حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة لتربية المواطنين ديمقراطيا، وتدريبهم عمليا في إكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر[2].

3–وظيفة حسم وحل الصراعات :حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وتساهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي بينهم.

---

[1]–كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، *أطروحة دكتوراه*، (جامعة مولود معمري : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014)، ص 3.

[2]– عبد القادر كاس، **المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول :المجتمع، المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، (الجزائر: جامعة الجزائر، 7،8 ديسمبر 2011) ، ص ص52 – 53.

4-زيادة الثروة وتحسين الأوضاع :بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها، مثل :المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم[1].

5-إفراز القيادات الجديدة :حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من إكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكل لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية .

5- **الرقابة:** المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الافراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض،[2]

6-الوساطة والتوفيق :حيث تقوم تنظيمات المجتمع المدني بتحصين وحماية الفرد ضد تعسف السلطة من ناحية، وتحصن هذه الأخيرة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى.

7-ملئ الفرغ في حالة غياب الدولة أو إنسحابها:لقد أدى إنسحاب الدولة من عديد الأدوار التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي إنسحبت منها الدولة، وشغله الفراغ الذي تركته الدولة بعد إنسحابها، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000 كان هناك 1400 منظمة وفرت 10.5 بالمئة من مجموع فرص العمل[3].

8-التنمية الشاملة :ظهرت منذ فترة قريبة منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو" **التنمية بالمشاركة** " على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنه تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح، فمقارنة حجم إنتاج العمال الوفير في المصانع التي تسمح باشتراكهم في مجالس الإدارة بحجم هذا الإنتاج الهزيل في المصانع التي ينفرد فيا المدير أو صاحب المشروع باتخاذ

---

[1]- عبد الغفار شكر،" دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية"، الجزء الثالث، *الحوار المتمدن*،اليوم :10- -11-2004 http://www.rezgar.com/m, asp?i=459" تم تصفح الموقع يوم 30-12-2015

[2]- ليلى عمارة، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**"، *مذكرة ماستر*، (جامعة محمد خيضر :كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013)، ص 14.

[3]- عبد القادر كاس، **مرجع سابق**، ص ص 54-53.

القرارات تكشف عن ذلك بوضوح[1]، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة[2].

إذا ما يمكن استخلاصه أن للمجتمع المدني وظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية، والتي تبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي وهو مجال اهتمامنا في هذه الدراسة، فهذه الوظائف المتمثلة في الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية وإتاحة الفرصة للأفراد في التعبير عن أنفسهم والدفاع عن حقوقهم وقضاياهم، إضافة إلى تعزيز القيم الديمقراطية، وإشاعة الثقافة المدنية والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة والحياة المدنية تؤدي إلى الإرتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية والى مشاركة جادة في صناعة القرار السياسي[3]، وبالتالي يفضي هذا التفاعل المجتمعي إلى النهوض بدور فاعل ومهم في عملية التحول الديمقراطي، سواء من خلال الإعداد لها وتوفير البيئة المناسبة أم المساهمة في إحداثها.

المطلب الثاني :المجتمع المدني والديمقراطية

دون العودة إلى التعريفات المتعددة التي يوردها الباحثين لمفهوم الديمقراطية، ومنها أكثرها شهرة ما أطلقه اليونان القدامى عليها عندما عرفوها على أساس إنها تعني" حكم الشعب نفسه بنفسه"، من خلال ممثلين ينتخبهم عبر أي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية(اقتراع أو تصويت أو انتخاب مباشر أو غير مباشر)[4]، و يعتبر روبرت دال من أكبر مفكري هذا الطرح حيث يطرح هذا الأخير سمتين متلازمتين للديمقراطية وهما"الشمولية والصراع العام" فالأولى هي حق كل انسان راشد في المشاركة في النشاط السياسي بما في ذلك حق ترشيح نفسه في الانتخابات، والثانية هي جميع الحريات المدنية التي تتيح للمواطنين الإعراب عما يفضلونه من حيث تنظيم المعارضة ضد الحكومة وعزلها، ويعتقد دال أنه يوجد خمسة من هذه المعايير وهي المشاركة الفعالة والمساواة في التصويت والفهم المستنير والسيطرة في جدول

---

[1]- خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة –جمعيات النفع العام–**، *رسالة ماجستير*،(جامعة الشرق الأوسط ،كلية الاداب والعلوم ، 2013)، ص 46.

[2]– يسرى مصطفى، "**المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي** "(القاهرة :مركز البحوث العربية،ط1 ،2002)، ص25

[3]– عبد القادر كاس، **مرجع سابق**، ص55 .

[4]– عبد الوهاب الكيالي، وكامل زهيري، **الموسوعة السياسية**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1،ط 1، 1974)، ص 274.

الأعمال وتضمين البالغين[1]، الأمر الذي دفعهم إلى اعتبار المواطن الجيد هو الذي يشارك في العملية السياسية.

تقوم فرضية هذا المطلب على مقولة مهمة هي أن" التطور الديمقراطي وعملية بناء المجتمع المدني وتفعيل دوره هما عملية واحدة مترابطة، ولا يمكن لأي منهما أن ينجح دون الآخر، إذ لا وجود لديمقراطية حقيقية من دون مجتمع مدني قوي وفاعل[2]".

لقد فرض اتساع استخدام مفهومي(المجتمع المدني والديمقراطية)إشكاليات عدة كان أبرزها إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني، هل يصنع المجتمع المدني الديمقراطية، أم إن الديمقراطية هي الشرط والأساس السياسي لوجود مؤسسات المجتمع المدني وتطورها، أو بمعنى آخر هل يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني، وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي، يتفق أغلب الباحثين على أن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة متبادلة وهما يشكلا مفهوما متكاملا ، فيعد النظام الديمقراطي شرط لبناء الأسس المؤسسية الدستورية التي تشكل الأرضية الأساسية لازدهار المجتمع المدني.

تنتشر في الأدبيات السياسية مقولة لا ديمقراطية بدون مجتمع مدني[3]، فإذا كانت الديمقراطية تمثل قيمة إنسانية، فان معاييرها تتحدد حسب برهان غليون بثلاثة معايير هي : التعددية التنظيمية والفكرية والاعتراف بالحريات الأساسية، والتداول السلمي على السلطة وذلك عن طريق الانتخابات العامة[4]، فيمكن القول بأنها تمثل آلية ناجحة لبناء المجتمعات والحفاظ على وحدتها الوطنية.

---

[1]– روبرت دال، تر دكتور أحمد أمين الجمل، **عن الديمقراطية** ، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط1، 2000)، ص 39.

[2]– سميح محسن، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي: التجربة الفلسطينية من النجاح الى محاولة الافشال"، *مجلة أصوات*،(المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2007)، ص 15.

[3]– بهاء الدين محمد، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي"، *الحوار المتمدن*، (العدد 3425، 07/13/ 2011)، تم تصفح الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267017 في (20 جانفي 2016).

[4]– موسى بن سماعين، **مشكلة الدولة:الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون**، *رسالةماجستير*، (جامعة منتوري قسنطينة، 2006) ، ص 38.

وتأسيسا على ما تقدم فان الديمقراطية ستمثل الإطار الأمثل لانتعاش المجتمع المدني، الذي يمثل الركيزة الأساسية لترسيخ التجربة الديمقراطية ، والتي تعد بدورها من القيم الأساسية لنمو المجتمع المدني وتطوره فضلاً عن التطوع والشفافية قي التعامل مع المجتمع والديمقراطية في داخل مؤسساته[1] .

وبناء عليه، فان الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحاضر هو تحويل الديمقراطية إلى مطلب اجتماعي بوصفها تأسيساً مجتمعياً لمرحلة جديدة، وتوفير الشروط الأساسية للممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها وتوفير الشروط الضرورية لتعميق هذه الممارسة لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية بوصفها نظام للحياة وأسلوب لتسير المجتمع، وهي بذلك تعد أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية وتتضمن الديمقراطية مجموعة من القيم الأساسية المهمة تتمثل في توفر الإرادة الحرة للمواطنين ، التعددية السياسية،احترام رأي الأغلبية والأقلية التي تقررها صناديق الاقتراع، وتداول السلطة بشكل سلمي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، وسيادة القانون، وتقييد السلطات الثلاث بدستور دائم يحفظ حق الحاكم والمحكوم، الإقرار بمبدأ المعارضة، واحترام حق الاختلاف،احترام الرأي والرأي الأخر ، ...الخ .أضف إلى ذلك إلى إن أهم هذه القيم هو مبدأ المساواة الذي يمثل في الواقع القوة المحركة التي تقوم عليها الديمقراطية ،ونقطة البداية في عملية التحول الديمقراطي [2].

وإذا كان التطور الديمقراطي الناجح يحتاج إلى مؤسسات مجتمع مدني قوية وحيوية، فان مسؤوليتها الرئيسة هي القيام بدور مهم في بناء الديمقراطية، ويكون هذا على مستويين رئيسين هما:

أولا : دور ثقافي تعبوي من خلال توعية الجماهير بأهمية الممارسة الديمقراطية في تقرير مصيرهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والذي من الممكن أن يتعرض لعملية تصفية كبرى في حالة عدم مشاركتهم الفاعلة في العملية الديمقراطية وذلك من خلال إصدار النشرات وإقامة الندوات السياسية التثقيفية.

ثانيا :دور ميداني يتحقق من خلال الممارسة والتدريب والإشراف على سير العملية الديمقراطية، وتهيئة كوادر متخصصة لهذا الغرض.

---

[1]– حسين علوان البيج، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، *ورقة مقدمة إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي*، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2002)، ص 161.

[2]– عباس فاضل محمود، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق"، *الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان*، (بغداد: كلية التربية ابن رشد،العدد 203، 2012)، ص 634.

ثالثا :التنسيق المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني بمختلف توجهاتها ومشاربها الفكرية والسياسية على القيام بهذا العمل وعدم احتكار ساحة العمل السياسي والاجتماعي لأي سبب كان.

ومن خلال ذلك تكون مؤسسات المجتمع المدني قد عملت على جعل الديمقراطية قيمة إنسانية متجذرة في المجتمع من خلال(نمط ثقافي) يتضمن قيم ومبادئ وأهداف ملازمة للفرد في حياته بدأً من البيت والمدرسة والشارع والسوق وانتهاءا بأعلى مؤسسة والتي تحدد عادة بالقيم والمعايير الثابتة والمتغيرة والتقاليد التي تربط الجماعة بعضهم ببعض وتدفعهم للتكيف معها ،فهو (التثقيف)، عملية تنشئة وتعلم تبدأ من الطفولة ولا تنتهي إلا بالموت، والذي يركز على القبول بمبدأ التسامح والتعايش على ما هو مشترك وتجاوز سبيل الانقسام في المجتمع وحق العيش على نحو مختلف ،ومن هنا يرى" محمد السيد سعيد "إن إحياء المجتمع المدني يمكنه في نهاية المطاف من إعادة بناء الدولة بصيغة دستورية وديمقراطية وإخضاع الدولة للمحاسبة والمساءلة المستمرة والدورية، وأخيرا فان من أولى مهام التجربة الديمقراطية هي إرساء قواعد متينة وصحيحة للمجتمع المدني، إذ لا ديمقراطية حقيقية بدون وجود مجتمع مدني يتمتع باستقلالية حقيقية عن الدولة مع وجود الروابط المنظمة قانونيا ودستوريا والتي تحدد شكل العلاقة بينهما.[1]

تعتبر منظمات المجتمع المدني فضاء لتوسيع المشاركة، وقبيل وبعيد سقوط المعسكر الاشتراكي سابقاً تحول مفهوم المجتمع المدني إلى إيديولوجية تنشر على نطاق واسع وارتبطت بإيديولوجية نشر الديمقراطية، والتبشير بها كوصفه لتقدم العالم وخلاصه من براثن نظم الحكم المتسلطة التي تعيق التنمية وتؤبد الفقر والتخلف لدول العالم عامة ودول العالم الثالث خاصة وهذا التبشير الإيديولوجي بمقولة المجتمع المدني تبلور إلى سياسات محددة تعمل على تأسيس وتشجيع وتأسيس وتمويل العديد من المنظمات غير الحكومية في العالم، إما لسد فجوات التنمية التي لم تستطع الدولة في العالم الثالث القيام بها أو لتغيير النظم التسلطية ونشر الديمقراطية.

إن قيام الديمقراطية وتوفر شروط نجاحها واستمرار عملها هو نابع من طبيعة المجتمع المدني وبهذا يصبح المجتمع المدني هو أساس البنية التحتية لتحقيق الديمقراطية ، وعلى ذلك لا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون وجود مؤسسات المجتمع المدني.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص.635

ورغم اختلاف المفكرين العرب حول دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية إلا أن وجهة النظر التي أصبحت أكثر سيادية في هذا الموضوع هو أن كلاً من الديمقراطية والمجتمع المدني يقومان معاً على حق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية وأن المجتمع المدني يدرّب على المهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع الأكبر، الالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر وعضوية اللجان والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات وقبول النتائج سواء كانت على هوى العضو أم لم تكن.[1]

وفقا لما سبق يتضح أن ديمقراطية أي مجتمع تتوقف على مدى وجود مجتمع مدني، فهو أصدق مقياس لحقيقة الديمقراطية، وفي هذا المجال يظهر دور منظمات المجتمع المدني والذي يتمثل في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم، كما انه يمارس دور مدارس سياسية للتنشئة على الديمقراطية، وحاضنة للديمقراطية، وهيئات تثقيفية وتدريبية ومخزنا لا ينضب للقيم الديمقراطية المغذية للمجتمع وتوفير أجيال من العناصر القيادية لمختلف الهيئات المؤسسية في الساحة السياسية بما فيها الأحزاب والحكومات المحلية وهيئات الحكم(البرلمان) ، من هنا حق النظر إلى المجتمع المدني كونه دعامة الديمقراطية، أي يصبح من غير المتصور تطور مؤسسات المجتمع المدني ونموها وقيامها بدورها إلا في ظل نظام ديمقراطي، وبالمقابل من غير المتصور قيام نظام ديمقراطي من دون مؤسسات المجتمع المدني، فأركان العملية الديمقراطية تتكامل بتلك المؤسسات كونها قنوات للمشاركة السياسية[2].

مما لا شك فيه أن هناك إرتباط وثيق ما بين المجتمع المدني والديمقراطية،على إعتبار أنها تعمل كقنوات وسيطة بين المواطن والدولة، وتسعى دائما لتنظيم العلاقة بين الجانبين بطريقة تكون سلمية ومنظمة، فهي من جهة تعمل على حماية المواطن من خطر تعسف الدولة ومن جهة أخرى تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الذي يمكن أن تنتهجه بعض الجماعات في حالة عجزها عن إيصال مطالبها عبر قنوات سلمية ومشروعة ، وعليه يمكن القول أن الديمقراطية ما هي إلا عملية تطورية تعكس حركة تطور المجتمع بأسره.

---

[1]– محمد أحمد برواري، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**، (دهوك : مطبعة زانا ، 2007)، ص ص 30،31.

[2]– نغم محمد صالح،"مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، *مجلة العلوم السياسية*، (الجزائر: جامعة الجزائر 3،العددان 38–39)، ص ص 150،151

إذن فالعلاقة التي تحكم المفهومين هي علاقة متبادلة، إذ لا يمكن لأحدهما أن يتحمل إلغاء الآخر، بمعنى آخر فهما متكاملين وليس متنافسين، وقد تأتي أولوية الديمقراطية في كونها من يوفر البيئة المؤسسية (الحكومة الدستورية الديمقراطية) من أجل بناء مجتمع مدني معاصر.

مما سبق يتضح بأن وجود النظام الديمقراطي هو شرط أساسي لتشكيل أرضية مؤسسية مناسبة لتطور المجتمع المدني، لكن وجود الديمقراطية مع غياب للمجتمع المدني يكون مسارها بإتجاه واحد فقط من القمة إلى القاعدة ومع توفر المجتمع المدني يكتمل الخط الثاني من القاعدة إلى القمة.

المطلب الثالث :المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ما أطلق عليه بانبعاث المجتمع المدني، والذي جاء موازيا لانتقال العديد من البلدان في العالم إلى اعتماد النظام الديمقراطي كأسلوب للحكم، هذه الديناميكية التي سماها صامويل هنتنغتون **بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي**[1]"، والتي حدد بدايتها من منتصف السبعينات (1974)إلى غاية 1989 أي بالموازاة مع انهيار الإتحاد السوفييتي، أين شهد المجتمع المدني عودة قوية كفاعل جديد في الساحة، لكن هذه المرة تم استخدامه كوسيلة للتخلص من الإستبداد، والأمثلة في هذا المقام كثيرة نذكر منها :(حركة التضامن العمالية في بولندا، المنتدى المدني في تشيكوسلوفاكيا)، وقد ضمت هذه التنظيمات في صفوفها الكثير من فئات المجتمع من مثقفين وطلبة ورجال الدين...قادت إحتجاجات إنتهت بسقوط الأنظمة الشيوعية لتلك الدول[2].

لهذا أصبح المختصون في أدبيات التحول الديمقراطي ينظرون إلى هذه العملية بأنه تعبر عن صيرورة إجتماعية، يستدعي نجاحها إنضاج شروطها الداخلية سواء أكانت اقتصادية(تحقيق التنمية وحياة لائقة وكريمة للفرد)، أم اجتماعية (العدالة الاجتماعية* وتقوية المجتمع المدني وكذا تكريس الديمقراطية على صعيد المجتمع، أم ثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية) أم سياسية (تفكيك الهياكل السياسية للإستبداد)، وعليه يمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي تركز بالأساس على عدة جوانب أهمها :

---

*– لقد ربط هنتنغتون في كتابه الموجة الثالثة للديمقراطية في عام 1991 ، بين سرعة انتشار الديمقراطية بعد انقلاب البرتغال في أفريل عام 1974 ووجود منظمات المجتمع المدني، حيث لاحظ أنه بعد الانقلاب الديمقراطي في البرتغال بسنة واحدة حدث انقلاب ديمقراطي أخرفي اسبانيا في أعقاب رحيل فرانكو سنة 1975 ثم حدث انقلاب ديمقراطي ثالث في اليونان سنة1976 ، بعد سنة من التحول الديمقراطي في اسبانيا وبذلك استكملت بلدان جنوب أوروبا تحولها الديمقراطي إلى أن تبعه التحول الذي حدث في أوروبا الشرقية، وفي رأي هنتنغتون أنه ما كان لهذا التحول الديمقراطي أن يتم بنجاح لو لا منظمات المجتمع المدني من ناحية والجيرة الديمقراطية من ناحية أخرى، فمنظمات المجتمع المدني هي التي تدعم الديمقراطية وتجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد.

[2]– بلال موزاي، **مرجع سابق**، ص ص 67،68.

* – **العدالة الاجتماعية:** تعاظم الاهتمام بهذا المصطلح أكاديميا واعلاميا ونتيجة لذلك تم جعل يوم 20 فبراير من كل سنة كيوم عالمي للعدالة الاجتماعية، ويعد جون رولز (1921–2002) من أبرز فلاسفة الفكر الليبيرالي السياسي المعاصر في الولايات المتحدة الأمريكية ، واهتم بمسألة تأسيس العدالة اذ تعد هذه الأخيرة من أهم قيم المجتمع المدني، فيبدأ رولز بأن يقرر أن العدل هو "الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية "، فالعدل هو أساس الهيكل الاجتماعي لذلك يتعين في نظر رولز البحث عن تعيين القواعد والمبادئ التي تسير المؤسسات الاجتماعية العادلة، أنظر : عادل صابر راضي، الفكر الليبيرالي السياسي المعاصر (جون رولز انموذجا)، مجلة الفلسفة ، العدد العاشر، 2013، ص93

تحقيق التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية ، تعزيز ثقافة المشاركة السياسية للمواطن وكذا القبول بمبدأ التداول على السلطة بين مختلف أطراف العملية السياسية.

هذه الجوانب السابقة التي تشتمل عليها عملية التحول الديمقراطي، يسعى المجتمع المدني بدوره لتعزيزها على مستويين :**أولهما** عن طريق لعب مؤسساته لدورها الثقافي والتعبوي على مستوى المجتمع، أما المستوى **الثاني** فيتعلق بالدور التربوي والذي يتجسد ميدانيا عن طريق التدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني[1]

مما سبق يتضح بأن فهم سيرورة عملية التحول الديمقراطي لا يكفي النظر فيها إلى النخب السياسية فقط بل يجب إجراء تحليل لقوى المجتمع المدني، وعلى هذا النحو فان صورة التحول الديمقراطي تنعكس أساسيا من خلال العلاقة المتبادلة بين النظام من جهة أولى وقوى المجتمع المدني التي تملك قاعدة شعبية من جهة ثانية.

ويمكن تفسير ما سبق انطلاقا من التعبير عنها في شكل محورين بيانيين، تشكل نهاية كل منهما نمطا قياسيا مفهوميا :

أ –**طبيعة النظام** :الذي يكون إما نظام مركزي موحد يتميز ببنية عالية التماسك، أو نظام مجزأ ضعيف التماسك وتقوم في الغالب خلافات جوهرية بين قواه.

ب –طبيعة المجتمع:

–مجتمع مخترق مفكك الصفوف لا وجود لهيئات تنظيمية عامة مستقلة عن النظام، لهذا لا توجد رقابة شعبية على الحكام[2].

–مجتمع مدني يتميز بوجود قطاع من المنظمات العامة المستقلة، يعتبر نشاطها مشروعا يحميه القانون ويشكل وسيلة لممارسة رقابة شعبية على الحياة السياسية، ويمكن تمثيل هذين المحورين بيانيا على الشكل رقم01 :

---

[1]– عبد الغفار شكر، **مرجع سابق**.

[2] – غرايم جيل، **مرجع سابق**، ص ص156–157 .

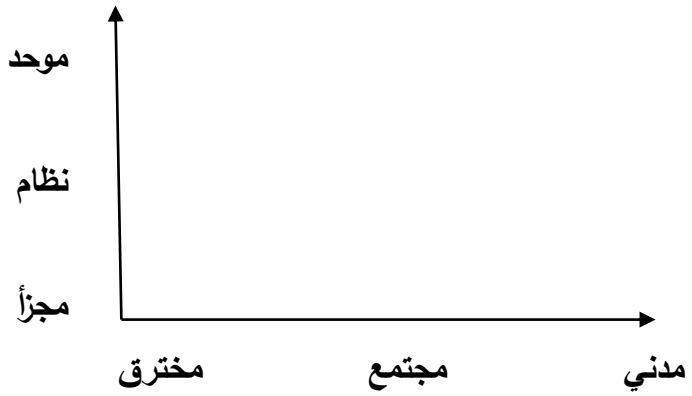

المصدر: غرايم جيل،" ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني 2009.

ولترجمة هذا الشكل البياني، أعطى غرايم جيل سلسلة من الافتراضات لقراءة الإحتمالات الممكنة الحدوث كما يلي[1]:

أ –كلما كان النظام أكثر توحدا وتماسكا، والمجتمع مخترقا مفككا كان التحول الديمقراطي أقل إحتمالا.

ب –كلما كان النظام مجزأ ضعيف التماسك، والمجتمع المدني أكثر قوة كانت آفاق التحول الديمقراطي أفضل.

ج –كلما كان النظام موحدا متماسكا والمجتمع المدني قويا، كانت إحتمالات المواجهة وانتشار العنف أقوى.

د –كلما كان النظام مجزأ، و المجتمع مخترقا منقسما على بعضه كانت آفاق التحول الديمقراطي ضئيلة.

يربط المخطط السابق ما بين طبيعة النظام وطبيعة المجتمع وقوة قوى المجتمع المدني فيه لتفسير مسار التحول الديمقراطي، فهو يعترف بأهمية قرارات النخب الحاكمة لكنه يركز أيضا على تحليل مجال نشاط نخب المعارضة، فقوة هؤلاء الأخيرين نابعة من موقعهم في المجتمع المدني[2] .

وعليه تكمن قيمة هذه المقاربة في اعترافها بمكانة كل من البعدين النخبوي والبنيوي، إضافة إلى إمكانية تطبيقها على شكلين من حالات تغيير النظام (أولا شكل الحالات الكلاسيكية، وشكل حالات العالم الشيوعي التي رأى البعض أنها تختلف جذريا عن سابقتها).

---

[1]– غرايم جيل، **مرجع سابق**، ص 157.

[2]– **المرجع نفسه** ، ص161 .

ويمكن النظر لمنظمات المجتمع المدني على أنها الأداة اللازمة من أجل إنجاز التحول الديمقراطي من خلال مداخل متعددة– قوة المجتمع المدني– تعددية منظمات المجتمع المدني وتنوعها –تحفيز المجتمع المدني للمشاركة السياسية ولمستوى الفاعلية السياسية الممارسة من المواطنين الديمقراطيين وقيامه باختيار قادة سياسيين جدد وتدريبهم ومقاومة لسيطرة النظام المتسلط وبالتالي التسريع للتخلص منه.

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصير منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من أحزاب ونقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية ..الخ، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطيا ، وتدريبهم عمليا لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية[1].

ويتمثل دور المجتمع المدني في ارساء عملية التحول الديمقراطي في عدة نقاط من بينها :

1) نشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الجمهور، وعدم حصر جهود التثقيف في المدن الرئيسة والتجمعات السكانية الكبرى، والسعي الدائم للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع.

2) توعية المجتمع، بأفراده، وتشكيلاته المحلية وأطره الجماهيرية والنقابية والحزبية، بمزايا نظام الحكم الديمقراطي، ومخاطر البدائل على مستقبل الدولة والنسيج والأمن الاجتماعيين فيها، وحض كافة التشكيلات والأطر المحلية والنقابية والحزبية على إجراء انتخابات دورية لانتخاب مؤسساتها القيادية، ومساعدتها على إنجاز ذلك. وفي هذا الإطار يتوجب على منظمات المجتمع المدني أن تبدأ بنفسها في التشريع لتقاليد وممارسات ديمقراطية في داخلها، وتقدم نموذجاً يحتذى به في هذا المجال.

3) نشر مبادئ الفصل بين السلطات الثلاث، والعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون على طريق بناء دولة القانون، والمؤسسات، وذلك للحد من استقواء وتغول سلطة على أخرى، لِما يسببه هذا الإخلال من زعزعة في استقرار مؤسسات الدولة، ولِما يتركه من مخاطر على أمن المجتمع وحقوق أفراده.

4) نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، والتعددية السياسية والحزبية وأهمية التداول السلمي للسلطة، ومفاهيمها ومبادئها، وتأصيلها في الثقافة المحلية، وبيان أهميتها في الحفاظ على السلم المجتمعين وتوفير بيئة صحية لتطور الدولة.

---

[1]– صالح ياسر، "المجتمع المدني والديمقراطية –بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية–"، *قضايا فكرية*، (بغداد: منشورات طريق الشعب، 2005)، ص 62.

5) فضح الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة، كظواهر الفساد الإداري والمالي، والتعدي على الحريات العامة، والمحسوبية، والانحياز الحزبي، وتغول سلطة على أخرى ومحاولة نفيها أو إقصائها لسلطة أخرى.

6) العمل على مناهضة ثقافة الإقصاء والنفي وإلغاء الآخر، وتعزيز مفاهيم الوطنية وشروطها، وإزاحة الولاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح العليا للوطن جانباً، على أن لا يترك لجهة بعينها أن تحدد تلك المصالح.

7)القيام بدور رقابي على الانتخابات التي تجري في البلاد، وتدريب المرشحين على قواعد الممارسة الديمقراطية، وتدريب مندوبيهم على آليات الرقابة خلال العملية الانتخابية من ألفها إلى يائها.

8) تنظيم حملات الضغط في مواجهة انتهاكات السلطات، وتشكيل الائتلافات للنضال في حالات محددة، كإعلان حالة الطوارئ، أو محاولات المساس بالدستور والقوانين، أو حملات الاعتقال التعسفي، أو التعذيب، أو غيرها من صنوف الانتهاكات.[1]

9) نشر الوعي بقيمة ومفهوم المواطنة وتفعيله في الواقع، و زيادة التأكيد علي أهمية المساواة القانونية، والمساواة في الحقوق والواجبات العامة، ونبذ التمييز والإستبعاد الإجتماعي والإقصاء.

10) مواجهة والقضاء علي إعلام الفتنة الطائفية ومثيري العنف ومحرضي الكراهية في وسائل الإعلام من خلال آليات الرقابة وفضح الممارسات الإعلامية المتحيزة وغير المسئولة والتي لا تتوافق ومبادئ ومواثيق الشرف الصحفي.

11) دعم إستقلال القضاء، ومحاربة محاولات التأثير عليه سواء من السلطات أو الجمهور.

12) مناقشة السياسات العامة مع المسئولين الرسميين، وإثراء النقاش العام بأفكار ومقترحات جديدة قد تغيب عن الخبراء المتخصصين، و محاولة استكشاف الجدوي المتوقعة لخطط الإصلاح والتطوير، وإدخال تعديلات عليها من أجل زيادة التشاور والشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص تطبيقا لمبادئ التوصل والديمقراطية التشاورية.[2]

13) ضمان الحرية الفردية والحد من تدخل الدولة؛ لأن بناء مجتمع مدني قوي وفعال ونشيط وتعددي ومستقل ووظيفي من شأنه توفير العديد من الخدمات التي كان يمكن توفيرها من خلال الدولة أو السوق،

1– سميح محسن، **مرجع سابق**.

2– بهاء الدين محمد، **مرجع سابق**.

وهذا يؤدي إلي الحد من تدخل الدولة وتقليل الروابط الرأسية بين السلطة والفرد، وزيادة الروابط والثقة الأفقية بين الأفراد والتعاون بينهم، وعن طريق الحد من تدخل الدولة يزيد ضمان الحريات الفردية ورأس المال الاجتماعي (قواعد التعاون) بين الأفراد.

14) النقاش والحجاج العقلاني والتفاوض في المجتمع المدني يؤدي إلي الوصول إلي معايير منصفة للحوار الديمقراطي وخلق ما يسمي بالتيار الرئيسي العام main stream حول القضايا الخلافية، ذلك لأنه في ظل الواقع المتغير بإستمرار في مجتمعات تعددية بطبيعتها يصعب لفصيل أو تيار أو حزب أو طرف واحد إيجاد حلول مثلي لكافة المشكلات[1].

يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات ، وذلك لأن العلاقة بين تلك المؤسسات والديمقراطية هي علاقة وثيقة ومترابطة ، إذ أن تلك المؤسسات لا يمكن لها أن تزدهر وتتطور إلا في إطار المناخ الديمقراطي ، كما أنها بالمقابل تعد من الأسس المهمة لترسيخ مبادئ النظام الديمقراطي وضمان استمراره لأطول فترة ممكنة ، وذلك يعود إلى طبيعة الدور الايجابي الذي يمكن أن تمارسه أو تؤديه تلك المؤسسات ، حيث تعمل كحلقات وصل بين المواطنين والدولة ، كما أنها تنظم العلاقة بينهما بطرق منظمة وبعيدة عن العنف ، فهي تحمي المواطنين من استبداد وتعسف الدولة ضدهم.

إذن ، فكلما كانت هناك مؤسسات مجتمع مدني تعمل بالشكل الصحيح ومن دون عوائق تعترضها ، لاسيما من قبل السلطة الحاكمة ، كلما كانت هناك إمكانية متاحة للتحول والتطور الديمقراطي وتعزيزه.

1- سميح محسن، **مرجع سابق**

المبحث الثاني: محدودية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي

يرى فريق آخر ، بأن المجتمع المدني لا يملك من القدرة ما يساعده على دعم الديمقراطية أو خدمتها، إنطلاقا من فكرة أن بعض منظمات المجتمع المدني تستخدم من قبل الأنظمة لتحقيق فوائد عدة، لعل أهمها الحصول على الدعم المادي والمعنوي وفيها من يكون جزء من النظام السياسي نفسه، مما يجعلها في صراع دائم مع المنظمات الأخرى .لهذا تكون إحتمالية قدرة دفع الديمقراطية إلى الأمام ضئيلة إن لم تكن معدومة في بعض الحالات حسبهم، ولتحليل هذا المنظور قام الباحث بتقسيم المبحث الثاني إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: أسباب محدودية دور المجتمع المدني في تعزيز عملية التطور الديمقراطي

المطلب الثاني: المجتمع المدني والدولة الكوربوراتية –أنموذجا–

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

المطلب الرابع: الإشكاليات المرتبطة بتفعيل دور المجتمع المدني

المطلب الأول: أسباب محدودية دور المجتمع المدني في تعزيز عملية التطور الديمقراطي

إن الدراسات الخاصة بالمجتمع المدني في الدول العربية أكدت محدودية الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز عملية التحول التطور الديمقراطي، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها [1]:

أ–**المجموعة الأولى** :أسباب تتعلق بطبيعة منظمات المجتمع المدني ذاته، إذ توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تفتقر إلى الديمقراطية داخل هياكلها وغياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل كثير من مؤسسات المجتمع المدني فأنها تظل عاجزة عن إحداث الصلاح أو تغيير في المجتمع علاوة على إصلاح أوضاعها نفسها ويبرز ذلك جليا على مستوى تولي المناصب وإدارة الخلافات الداخلية وكذا في علاقاتها فيما بينها والتي تفتقد إلى التنسيق والتعاون، هذا إلى جانب ضعف تنظيمات المجتمع المدني نفسه فهذه المؤسسات تفتقد لآليات البناء المؤسسي فضلا عن عدم وجود القدرات التي تقود عملية التأهيل هذه المؤسسات.

ب –**المجموعة الثانية** :أسباب تتعلق بطبيعة النظم ، إذ يغلب الطابع التسلطي على النظم الحاكمة لكن بدرجات متفاوتة[2]، فحتى النظم التي أخذت بالتعددية السياسية المقيدة جعلتها إطار شكلي بلا مضمون ديمقراطي حقيقي أو بمعنى أخر استخدمتها كآلية لتحديث تسلطيتها أكثر منها كمدخل لتحقيق التحول الديمقراطي ويتجلى ذلك بوضوح في مظاهر عديدة منها :ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية والتنشئة السياسية التي هي من المفروض أن تكرس مبادئ الحرية، العدالة والديمقراطية، وتدني قيمة الديمقراطية، فضلا عن تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الطبقة الوسطى في العديد من البلدان، وغيرها من القضايا والمشكلات التي تمثل عقبات أمام عملية التطور الديمقراطي وتدعيم المجتمع المدني .

ج –**المجموعة الثالثة** :وهي أسباب تتعلق بمشكلة الدولة الوطنية وضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الإقتصادي/ الإجتماعي والثقافي ، وقد حاولت هذه الدراسة توضيح مظاهر تأثير –أزمة الدولة الوطنية وكذا ضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي –على نمو المجتمع المدني

---

[1]- .حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية /الاتجاهات الحديثة في دراستها**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص، 234–235.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 234.

من خلال نقاط عديدة أهمها:ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، تدهور مستوى معيشة المواطن ، ضعف الطبقة الوسطى...الخ.

المطلب الثاني: المجتمع المدني والدولة الكوربوراتية –أنموذجا–

و يعبر المدخل الكوربوراتي كإطار تحليلي لتفسير النظم السياسية عن سيطرة وهيمنة الدولة على نشاط الجماعات و التنظيمات السياسية و الإجتماعية ، أي تدخل الدولة وتحكمها في كافة شؤون المجتمع، لهذا اهتمت الكوربوراتية بالبني والمتغيرات السياسية.

إن التسليم بالاحتكار هو أكثر من مجرد دور دولة ناشطة في تعريف وإعادة تعريف سلطات كل من هذه التنظيمات، فالدولة توجد التنظيمات الرسمية والمعترف بها قانونيًا، ويفرق" شميتر "بين التعاضدية المجتمعية حيث تهيمن الجماعات على الدولة أو تكون مستقلة نسبيًا عن مراقبة الدولة، وتلعب هذه الجماعات أدوارًا في العمليات السياسية، والنوع الثاني هو تعاضدية الدولة حيث تهيمن الدولة على مختلف العمليات وتراقب مختلف التنظيمات، بل تنشئها كما هو الشأن في الأنظمة التسلطية[1].

إن دراسة المجتمع المدني لا يمكن أن تكون بمعزل عن الدولة وتطورها ودستورها وقوانينها خصوصا لما يمثله مفهوم المجتمع المدني من علاقة جدلية مع الدولة وما تمثله هي كذلك بالنسبة للمجتمع، فكلاهما يرتبطان بدرجة التحديث السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، فظهور الدولة الحديثة وتطورها قد ترك تأثيره وانعكاساته على المجتمع المدني، خاصة في العديد من الدول العربية، إذ تقلص دور المجتمع المدني طرديا مع تطور الدولة واتساع مركزيتها تتمثل المشكلة في مدى فاعلية هذه المنظمات أي الدور الذي تلعبه في نشر الديمقراطية ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي، وكذا طبيعة العلاقة مع الدولة، إذ تعرف هذه العلاقة عدم الثقة وانتشار سلطة الدولة على كافة مجالات الحياة المجتمعية في إطار مفهوم كوربوراتية الدولة عند شومبيتر، ويميز شومبيتر بين نوعين من العلاقات الكوربوراتية تكون فيها منظمات المجتمع المدني متشابهة من حيث البنية ولكن الإختلاف في طبيعة علاقتها مع الدولة، النوع الأول يطلق عليه" الكوربوراتية المجتمعية "وهو الذي تكون فيه الجماعات مستقلة عن سيطرة الدولة، بحيث يكون لها تأثير في عملية صنع السياسات العامة، أما الثاني والذي ينطبق على الحالة المغاربية

---

[1]– سيد أحمد كبير، **التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية(1989–2009)**، *رسالة ماجستير*،(جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص ص 15، 16.

فيسميه" كوربوراتية الدولة "والذي تكون فيه هذه الجماعات خاضعة لسيطرة الدولة ويكون في النظم التسلطية [1].

إن العلاقة بين المجتمع المدني و بين الدولة كانت علاقة تبعية شبه مطلقة ، حيث كان دورها مبرمجا مسبقا من طرف الدولة في إطار ما عرف في الجزائر" بالمنظمات الجماهيرية " المؤطرة والموجهة لفئات المجتمع المختلفة :شباب، طلبة، نساء...الخ، والتي كانت تابعة للحزب الواحد الحاكم آنذاك ، **أما بعد التعددية فأصبحت عرضة للاستقطاب السياسي** للسيطرة و مراقبة تلك الفئات الاجتماعية و التحكم فيها وليس تمثيلها و رفع مطالبها إلى أصحاب القرار.

وهنا يكون المجتمع المدني والمعارضة داعمان للسلطة و ليس للمجتمع، وهي التي سماها **وليم زرتمان** "**المعارضة الداعمة للدولة**" ، أي المعارضة أو المجتمع المدني الذي لا ينتظر منه إحداث التغيير والتحديث في المجتمع[2].

وتتمثل كوربوراتية الدولة المغاربية في سياساتها المعتمدة للسيطرة على المجتمع والحد من فاعليته والمتمثلة في فرض قوانين وتشريعات تقيد عملة أو إنشاء هذه الجمعيات، وكذا التغلغل ضمن هذه الجمعيات والسيطرة عليها أو إنشاء منظمات موازية(مصطنعة)تابعة للأنظمة، فقد لعبت الأيديولوجية الاشتراكية والشعبوية والاختيارات الاجتماعية دورًا كبيراً في تبرير هذه التوجهات، كما استخدم التجنيد السياسي والتعبئة لدعم أنظمة الحكم، واقتفت تونس والمغرب هذا المنحى في الفترات اللاحقة، وقد تركت تلك التوجهات تأثيرات سلبية في الحياة التعددية، وفي تنظيمات المجتمع المدني، حيث كان هذا الأخير ممنوعاً أو مقيداً بشكل كبير بحزمة من القوانين والمراسيم، أو كان تابعا للحزب الوحيد في السلطة .

وهنا تقول آسيا بلحسن الناطقة باسم الإتحاد التونسي للنساء الديمقراطيات أنه « توجد رسميا في تونس أكثر من 9400 منظمة غير حكومية ، سبع منظمات منها فقط مستقلة حقيقة[3] » فكل المنظمات الأخرى أنشأتها السلطات، إضافة إلى فرض القيود المالية وعليه فإن هذه السياسات عامة تطرح إشكالية

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص 116

[2]– عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**،*أطروحة دكتوراه* ،(جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011)،ص ص 15، 17.

[3]– خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا (1999–2010)** ، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011) ، ص 71.

تطور كل من المجتمع المدني وكذا الدولة، ويمكن تلخيص أبرز هذه الإشكاليات التي تحول دون تطور وتفعيل المجتمع المدني في الشمال الإفريقي كما يراها حمدي عبد الرحمن فيما يلي:

شخصانية نظام الحكم :فالحاكم في شمال إفريقيا سواء كان رئيسا للدولة أو زعيما للثورة الشعبية أو أميرا للمؤمنين يظل محور النظام السياسي، يظهر هذا جليا في مركزية المؤسسة الملكية في المغرب التي تستند إلى شرعية دينية تقليدية

عسكرة السياسة :ويتمثل هذا في تدخل الجيش في السياسة وهيمنته على دوائر صنع القرار بحيث تعتبر المؤسسة العسكرية مصدر التأييد الأساسي لنظام الحكم في المنطقة.

القيود البيروقراطية :فعلى الرغم من توسع حركة المجتمع المدني في معظم دول الشمال الإفريقي إلا أن إطار نشاطها لا يخرج من الهامش المتاح الذي تسمح به الدولة، كما أنها لاتزال تعاني من قيود قانونية تحد من نشاطها.

حركات الإسلام السياسي :المتمثلة في التيارات الأيديولوجية الإسلامية المتطرفة الرافضة لشرعية الدولة والمنادية بتطبيق النظام الإسلامي وفقا لمنظورها الخاص، وتوظيف الإسلام سياسيا بهدف إقصاء الأخر وعدم الاعتراف به وهو ما يعني هدم الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني بمعناه العام ومنه فالحركات الإسلامية السياسية رغم أنها تدخل ضمن تعريف المجتمع المدني إلا أنها قد تمثل تحديا وعائقا لتطورها في نفس الوقت[1].

ونتيجة لهذه العوامل إضافة إلى السياسات المتبعة من طرف الدول العربية وانتشار سلطتها على كافة مجالات الحياة المجتمعية نجد أن المجتمع المدني العربي والمغاربي فقد فاعليته وكفاءته وتحول إلى أدوات تستخدمها هذه الدول للسيطرة على المواطنين وتضييق الخناق على المجتمع[2].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، محليا أوطنيا أو إقليميا أو عالميا، عقبات تهدف للحيلولة دون القيام بأنشطتهم المشروعة أو التقليص من تأثيرها أو إيقافه أو عكسه وذلك بسبب انتقادهم أو معارضتهم لمواقف الحكومة أو سياساتها أو إجراءاتها .

---

[1]– بيات شتاوفر، "المجتمع المدني: محاولة سيطرة الدولة وخطوط حمراء " ، ترجمة عارف حجاج، في:
http://ar.qantara.de/Webcom/show article.php/c-492/nr-300/i.html/ ، (2015/12/31)

[2]– محمد زاهي المغيربي، "المجتمع المدني والدولة: دلالات المفهوم وإشكاليات العلاقة " ،في:
http://www.mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat04.html، (2015/12/30)

وقد تشمل هذه العقبات فرض قيود على الحرية والاستقلالية، أو المضايقة والترهيب وارتكاب الأعمال الانتقامية(أي العقاب أو الثأر)ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

أولا: التدابير المعيقة لعمل المجتمع المدني والتي تستند إلى القانون أو الأحكام القانونية

قد تحد القوانين واللوائح القانونية من حرية واستقلالية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على سبيل المثال:

- اشتراط التسجيل دون الحصول على مزايا إيجابية(مثل المزايا الضريبية)،
- الحد من أنواع الأنشطة التي يمكن القيام به،
- فرض العقوبات الجنائية على الأنشطة غير المسجلة،
- القيود المفروضة على تسجيل الجمعيات الخاصة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجمعيات التي تتلقي تمويلا أجنبيا أو المجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان،
- وضع معايير للأشخاص أو الجهات ممن يمكنه القيام بالأنشطة أو الحد من تلك الأنشطة،
- تقييد مصادر التمويل(أي المصادر الأجنبية)،
- التشريعات التي تنظم حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتي تتضمن أحكاما تمييزية، أو لها تأثير سلبي على بعض المجموعات.

بالإضافة إلى ذلك، قد تحول وطأة الإجراءات الإدارية والتدابير الاستنسابية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دون تنفيذ الأنشطة أو تأخرها مثل منح" صفة مراقب "للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، أو محدودية حقوق التحدث أيضا عوائق تحول دون المشاركة .وبقدر ما تنطبق معايير حرية تكوين الجمعيات على الصعيد الدولي فهي تنطبق كذلك على الصعيد الوطني والمحلي .

ثانيا:الإجراءات التعسفية

عند انتقاد أو معارضة المجتمع المدني لمواقف أو سياسات أو إجراءات حكومية قد تُطبق أحكاما مبهمة وردت في القوانين تحت ستار الشرعية الالتزام بالقانون بشكل تعسفي(على سبيل المثال، مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، والأمن القومي، والآداب العامة، والتشهير، وحماية السيادة الوطنية)، والتي قد تصل إلى درجة[1]:

[1]– الأمم المتحدة، **دليل عملي للمجتمع المدني ، الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الانسان في الأمم المتحدة،** (سويسرا،2014) ، ص 15.

- التدقيق التعسفي للإدارة والحوكمة الداخلية،
- التهديد بإلغاء التسجيل أو إلغائه بالفعل،
- الإغلاق القسري للمكتب،
- البحث في الممتلكات ومصادرتها،
- الغرامات المفرطة،
- المحاكمات الزائفة،
- الاعتقالات والاحتجازات التعسفية،
- حظر السفر،
- الحرمان من الجنسية،
- فرض القيود التعسفية على الاحتجاجات أو التجمعات أو إلغاؤها.

ثالثا: المضايقة والترهيب والأعمال الانتقامية الخارجة عن القانون

علاوة على القيود المفروضة بشكل قانوني والقوانين التي تطبق بشكل تعسفي، والتي من شأنها تقويض الحيز المتاح للمجتمع المدني، فإن التهديدات أو غيرها من أشكال الضغط النفسي أو الاعتداءات الجسدية التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أو أسرهم قد تحول دون عملهم بحرية وتشتمل الأمثلة على ذلك[1]:

- رسائل التهديد الهاتفية،
- المراقبة،
- الاعتداءات الجسدية أو الجنسية،
- تدمير الممتلكات،
- الحرمان من فرص العمل أو فقدان الدخل،
- حملات تشويه السمعة ووصف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ب" أعداء الدولة"، أو" الخونة"أو عملاء لخدمة" مصالح أجنبية"،
- حالات الاختفاء،

[1]- **المرجع نفسه**، ص 16.

- التعذيب،

- جرائم القتل.

ومن هنا، بالنظر إلى أوضاع مؤسسات المجتمع المدني ونتيجة للتحديات العديدة التي تواجهها وفي مقدمتها القيود المفروضة عليها ما قبل الحكومات وضعف التمويل وعدم وجود آليات للبناء المؤسسي وعدم وجود قواعد جماهيرية عريضة لها في أوساط الناس، نتيجة قلة الوعي بجدواها وأهميتها وتأثيرها في المجتمع في مؤسسات المجتمع المدني تظل محدودة التأثير وعاجزة على الإسهام في الإصلاح المطلوب بمستوياته السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية[1] ، من هنا يتضح ضعف العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي .

لقد أدى تشدد الدولة إزاء المجتمع المدني إلى خسارة الطرفي ، فالفرد لم تتوفر له الحصانة التي تقيه ضد سطوة الدولة، كذلك الدولة لم تتوفر لها الحصانة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة، وبالتالي لم تتوفر في البيئة العربية خاصية إدارة الصراع الاجتماعي بصورة سلمية منظمة.[2]

- القيود والضوابط التي تفرضها النظم الحاكمة لضمان السيطرة على الحركة الطلابية بالاعتماد على أساليب عدة تتعلق بنظم وسياسات التعليم وآليات تشكيل الاتحادات الطلابية فضلا عن التصدي للاحتجاجات الطلابية بالقوة.

- إن السلطات الحاكمة تقوم أحيانا بتعميق الخلافات والانقسامات داخل بعض أحزاب المعارضة بهدف تقليص دورها وتحجيم فاعليتها أو تلجأ إلى خلق وتعميق ما يعرف بالصراعات المتوازنة فيما بين منظمات المجتمع المدني لإضعافها بحيث يستمر النظام قابضا على مختلف خيوط اللعبة ، كما أن السلطات الحاكمة في كل الدول العربية أو الغالبية العظمى منها لا تتساهل مع أي مظاهر للاحتجاج الجماعي السلمي التي تمارسها قوى وتنظيمات المجتمع المدني وخاصة أن الأطر القانونية المعمول بها في كل هذه الدول تحظر وتجرم التظاهر والإضراب والاعتصام مما يجعلها سندا للسلطات الحاكمة في تصديها لتلك الممارسات[3].

---

[1]- نغم محمد صالح،**مرجع سابق**، ص ص 150،151

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 149، 150

[3]- ابتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، *مجلة كلية الاداب* ،(المستنصرية: ، العدد 98)،ص 701

وفي ضوء ذلك فان المسألة تتعلق بإقصاء فكرة المجتمع المدني ، وبالتالي عدم فعاليته ليس من باب قيود السلطة والقيود الثقافية والاجتماعية العامة المفروضة عليه ، وإنما من باب ملاحظة تأثير القوى الاجتماعية ومنظوماتها القيمية فيما هي تداخلات بين الريف والمدينة العربية باتجاه ترييف المدينة في فكرة المجتمع المدني وفاعلياتها باتجاه التحولات الديمقراطية ، إن فكرة المجتمع المدني وقواه وعناصره الحالية لا يمكن لها أن تقوم بأدوار في التحول الديمقراطي أو تعزيزه أو المحافظة عليه.

المطلب الرابع:الإشكاليات المرتبطة بالمجتمع المدني في الوطن العربي

على الرغم من وجود تفاوتات بين دول الوطن العربي من حيث طبيعة تنظيمات المجتمع المدني ومدى فاعليتها وقدرتها على التأثير الا ان المجتمع المدني في معظم هذه الدول يتسم بالضعف والهشاشة ، ويمكن فهم ذلك في ضوء قضايا واشكالات عدة اهمها:

اولا : غياب او ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني.

يتسم عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديمقراطية، إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات انشقاقية، وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها، وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تاما لها[1].

ثانيا : تمويل تنظيمات المجتمع المدني:

تعد قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني من أهم القضايا ذات الصلة بأهداف هذه التنظيمات وأنشطتها ومستقبلها ، ولذلك فإنه في دول عربية عدة أثيرت قضية التمويل الأجنبي لبعض تنظيمات المجتمع المدني وخاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان والبحث العلمي ، وهذه قضية معقدة ومتعددة الأبعاد والأطراف بحكم طبيعة وواقع حقوق الإنسان في الوطن العربي وحساسية النظم الحاكمة تجاه هذا الملف، أما من حيث أطرافها فهناك القائمون على المنظمات المعنية وبعضهم اتخذ من العمل في هذا المجال مجالا للربح والكسب المادي، وهناك الحكومات التي تنظر بعين الشك والريبة الى هذه المنظمات ولذلك فهي تمنع تأسيسها من الأصل أو تحاصر أنشطتها في حالة السماح بقيامها، وهناك الدول الأجنبية والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تقدم التمويل لبعض تنظيمات المجتمع المدني وبعض هذه الدول له مصالحه وحساباته التي يجب أخذها بالاعتبار، ولكن في جميع الحالات تبقى قضية تمويل

---

[1]– منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، *دفاتر السياسة والقانون* ،(الجزائر: ب.د.ن،عدد خاص أفريل 2011)، ص 417.

تنظيمات المجتمع المدني إحدى ابرز الإشكالات والعقبات المرتبطة بنمو المجتمع المدني وتطوره في الوطن العربي وخاصة أن الدولة في العديد من الحالات تستخدم سلاح التمويل لفرض سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني التي تتلقى هذا التمويل ما يفقدها استقلاليتها ويجعلها في العديد من الحالات مجرد امتداد لأجهزة الدولة، والجدول رقم 1 يبين ذلك:

النسب المئوية لتوزيع مصادر تمويل قطاع المجتمع المدني

	الدعم الحكومي %	صدقات %	رسوم اشتراك%
على مستوى العالم	**5 و 26 %**	**1 و31 %**	**4 و 42 %**
الدول المتقدمة	**5 و 37 %**	**0 و 29 %**	**5 و 33 %**
الدول النامية والانتقالية	**7 و 16 %**	**0 و 33 %**	**3 و 50 %**

المصدر: Johns Hopkins Comparative Non profit Sector Project

كما يظهر في الجدول أعلاه بأن مساهمة رسوم الاشتراكات والصدقات من اجمالي تمويل هذا القطاع في الدول النامية والانتقالية تفوقها في الدول المتقدمة[1].

ثالثا :تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية في تنظيمات المجتمع المدني

إن استمرار التأثير المتزايد للتكوينات الاجتماعية التقليدية العشائرية والقبلية والطائفية في الحياة السياسية في العديد من دول الوطن العربي وشيوع ظاهرة تريف المدينة في الوطن العربي بصفة عامة ، قد دفع بعض الباحثين إلى استخدام مفهوم المجتمع الأهلي بدلا من المجتمع المدني باعتبار أن الأول لا يقيم تمييزا بين الريف والمدينة ولا بين التكوينات الاجتماعية التقليدية والتكوينات الاجتماعية الحديثة.

ونظرا إلى أن المجتمع المدني هو في جوهره مجتمع مدن فقد أكدت الدراسات أن بنية المدن العربية وهي بنية متريفة ومتصلة بالتكوينات الاجتماعية ذات الامتدادات المناطقية أو العائلية أو الطائفية أو خليط منها، غير قادرة على أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته المدن الأوروبية في نشأة مؤسسات المجتمع المدني وتكويناته وتطورها ، واحتضان حركته على نحو فعال باتجاه المسألة الديمقراطية ، ومن المفارقات أن بعض الأحزاب والتجمعات السياسية في العديد من دول الوطن العربي تتجه في لحظات معينة إلى إحياء الانتماءات الأولية خاصة خلال الانتخابات البرلمانية لدعم قاعدة التأييد السياسي لها كما وان

[1]- أحمد ابراهيم ملاوي، "دور المجتمع المدني في التنمية الشاملة"، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، (الأردن: جامعة مؤتة، 2008)، ص 19.

النظم الحاكمة في بعض الدول كالكويت والأردن تسلك أحيانا مسلك ذاته لإضعاف القوى والأحزاب المعارضة لها وخاصة القوى الإسلامية في حين نجد إن الدولة ذاتها دخلت في العديد من الحالات كطرف في النزاعات الأهلية الداخلية بسبب طبيعتها العصبية مما أدى إلى تأكلها وضعفها أو تفككها على نحو محادث في الصومال[1]

[1]- ابتسام حاتم علوان، **مرجع سابق**، ص ص 709، 710.

المبحث الثالث: متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني كآلية للتحول الديمقراطي

من جراء اختلاف الفريقين السابقين برز على السطح **فريق ثالث** يحاول تقديم نظرة تزاوج بين المعطيين السابقين وتجمعهما من دون تنافر، فأصحاب هذا الاتجاه حتى لو ساندوا أنصار الإتجاه الأول، والذين يقرون بقدرة المجتمع المدني على دعم الديمقراطية، إلا أنهم وضعوا أسسا يجب توفرها كي يتحقق هذا الدعم، لعل أهمها[1] :

أ –إستقلالية المجتمع المدني وهذا لضمان مراقبته للدولة.

ب –الشفافية والفعالية.

ج –السياق والبيئة التي ينشط فيها المجتمع المدني، والتي من شأنها أن تحدد طبيعة دوره ونطاق حريته.

مما سبق، يتضح بأن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورا كبيرا في دعم الديمقراطية، لكنه يبقى رهين تفاعل مجموعة من العوامل إيجابيا والتي أهمها (طبيعة الدولة ونظامها السياسي إذا كان منفتحا أم منغلقا على نفسه، البيئة التي ينشط فيها وظرفها الراهن، وأخيرا الإعتبار المتعلق بطبيعة المنظمات نفسها بمعنى هل تتوفر فيها شروط الشفافية والإستقلالية)، و عليه سنقوم بدراسة هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول :آليات تفعيل التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: أسس تفعيل المجتمع المدني

[1]– Nahla Mahmoud Ahmed, **Op.Cit**,pp 8–10

المطلب الأول :آليات تفعيل التحول الديمقراطي

إن عملية التحول الديمقراطي في الدولة تستند على أساس إبراز أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع، ومن هذا المنطلق فإن هناك دورًا هاماً لتلك المؤسسات يتمثل بإصلاح أوضاع مجتمعاتها وتخليصها من الحالة السيئة التي تعيشها، ومن أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي ، وخدمة مجتمعاتها بالتالي ، فإن هناك عدداً من الشروط أو الآليات التي لابد من توافرها وتحقيقها على أرض الواقع ، ومن أهم تلك الآليات:

1–نشر ثقافة الديمقراطية: إن عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد إصدار قوانين ، وإجراء انتخابات، ووضع ترتيبات وإجراءات سياسية ومؤسسية فحسب ، بل هي تتطلب إلى جانب كل ذلك اتخاذ خطوات جادّة على طريق محاصرة وتفكيك ثقافة التسلط والاستبداد ، ونشر وترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية لدى مختلف فئات المجتمع، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف من دون إحداث تغيير جوهري في سياسات التعليم والثقافة والإعلام من حيث : أهدافها وأولوياتها ووسائلها ومضامينها ، بحيث تستطيع أن تحدث التغيير السياسي المطلوب ، وهذا لن يتحقق إلا في ظل وجود التزام حقيقي من قبل النخبة الحاكمة بهدف التحول الديمقراطي، ومحاصرة تأثير القوى والتيارات التي تريد عرقلة الإصلاح السياسي الحقيقي ، باعتبارها مستفيدة من استمرار الأوضاع الراهنة[1].

2–إصلاح مؤسسات المجتمع المدني : وذلك من خلال قيام قوى ومؤسسات المجتمع المدني بإعادة بناء تنظيماتها ومؤسساتها على أسس جديدة ، بحيث تتم مواجهة بعض السلبيات مثل : الافتقار إلى الديمقراطية الداخلية ، والتقوقع في اطر نخبوية ضيقة ، وكثرة الصراعات الداخلية . وفي هذا السياق، فإن الأمر يتطلب وضع أسس جديدة للتعاون والتنسيق بين قوى ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك حتى تتمكن من ممارسة المزيد من الضغوط والتأثير على نظمها الحاكمة وهذا هو المدخل لتعميق هامش حرية حركتها واستقلالها في مواجهة تلك النظم .

3–استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة : يمكن تحديد درجة استقلال عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات، منها :

---

[1]– مرسي مشري،"**التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، المجتمع المدني في الجزائر:دراسة في آلية تفعيله**، *ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر–واقع وتحديات* ، (جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية، 2008)، ص ص 14، 15.

أ – نشأة مؤسسات المجتمع المدني، وحدود تدخل الدولة في هذه العملية فالأصل أن لا تتدخل الدولة في هذا المجال .

ب –الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني : يجب أن تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على التمويل الذاتي من خلال مساهمات أعضائها في شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو من خلال عوائد بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية[1].

ج –الاستقلال الإداري والتنظيمي : حيث يجب أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية طبقاً للوائحها وقوانينها الداخلية ، وبما يتلاءم مع قوانين الدولة الرسمية ، لا مع قوانين الحاكم أو السلطة الحاكمة.

وبالإضافة لما تقدم ، فانه لكي يكون هناك مجتمع مدني حقيقي فاعل ومؤثر ، فلا بد من تحقيق أو توفير عدد من الشروط أو الأمور المهمة ، من أبرزها:

1 –الإقرار الحقيقي بمبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات.

2–احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية والعمل بها.

3–دعم استقلالية المبادرة الشعبية، وإنهاء كافة القيود التي تحول دون قيام مجتمع مدني قوي يتكون من تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية تضم مختلف فئات المجتمع.

4 –احترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

5 –إشاعة ثقافة ديمقراطية تقوم على الحوار والتسامح، واحترام الرأي الآخر.

6 –إشاعة ثقافة المشاركة السياسية وتنمية الشعور بالمساهمة الايجابية النشطة لدى المواطنين في إدارة شؤون الحكم والسياسة بدلا من ثقافة الخضوع والتبعية المنتشرة داخل المجتمعات العربية.

7 –قيام إعلام ديمقراطي حر يكفل حرية تدفق المعلومات في المجتمع، وتداول الآراء من مصادر متعددة دون قيود.

8 –أن تكون العلاقة بين النظم السياسية الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني قائمة على أساس الاستقلال والتعاون والتكامل، وليس على أساس الخضوع والهيمنة والتناقض، فلكلٍ منها دوره الخاص به والمكمل للآخر، هذا ويتطلب التعاون بين الطرفين لتحقيق هذا التكامل تحديث الأطر والآليات القانونية والعملية التي تكفل صياغة العلاقة بينهما على أسس موضوعة ومؤسسية ، وهو ما ينعكس ايجابياً على المجتمع.

---

[1]– **مرجع سابق**، ص 16.

9–ضرورة إيجاد حل ومعالجة واعية لمشكلة تمويل مؤسسات المجتمع المدني داخلى ، وذلك حفاظاً على استقلاليتها ، وعدم انحرافها بنشاطها عن الدور الايجابي الذي يجب أن تلعبه في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع.

10 –صياغة موضوع المجتمع المدني وفق منظور يراعي خصوصية البيئة العربية من كافة نواحيها وتجاربها الخاصة، كمنحه متسع من النقاش العلمي المثمر والبنّاء، ليكون أداة فعالة في مواجهة استبداد وتسلط اغلب النظم العربية الحاكمة، إن لم نقل جميعها.

وبشكل عام ، فإنه يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني لن تكون قادرة على أن تلعب دوراً حقيقياً وفاعلاً داخل المجتمعات العربية ما لم تتوفر لها ثلاثة شروط أساسية :

أ – سماح النظم العربية الحاكمة لها بالعمل بحرية ودون عوائق من قبلها، ويكون ذلك ضمن ضوابط وقوانين حقيقية تخدم المجتمعات العربية، وليس ضمن قوانين شكلية تخدم مصالح تلك النظم.

ب –أن تقوم المجتمعات العربية بتقديم الدعم اللازم لهذه المؤسسات من أجل إنجاحها، حتى ولو كان هذا الدعم معنوياً أكثر من كونه مادياً.

ج –أن تكون مؤسسات المجتمع المدني قائمة أصلاً من أجل تقديم الخدمات والمنافع لمجتمعاتها وليس لأشخاصها المؤسسين لها والعاملين فيها، والذين غالباً ما يكون لبعضهم مصالح سياسية ترتبط بالسلطة وشؤونها، وتبتعد عن مصالح المجتمع وهمومه.[1]

المطلب الثاني: أسس تفعيل المجتمع المدني

هناك عدة أطر ومجموعة من الأسس التي تعتبر اللبنة الرئيسية في بناء وتطور المجتمع المدني وتتمثل فيما يلي:

1–الأسس القانونية : ومن هنا يمكن تقديم الإطار القانوني والذي يسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه[2].

---

[1]– زياد سمير زكي الدباغ، "العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (مصر أنموذج)"، *مجلة أبحاث*، (كلية التربية الأساسية، المجلد ٩ ، العدد ٢، 2009)، ص ص 464، 466

[2]– ليلى عمارة ، **مرجع سابق**، ص19

2- **الأساس السياسي:** إن الإطار السياسي الذي يسمح بتطور المجتمع المدني وتفعيله هو الإطار الذي يتوفر لهذه القوى الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وأرائها بطريقة سلمية منظمة ، وتعتبر الديمقراطية انسب صيغة سياسية لتنامي المجتمع المدني ، فعلى الرغم من تعدد آلياتها وأساليب تطبيقها ، إلا أنها تقوم في جوهرها على أساس التعدد السياسي والفكري ، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية ، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق وحريات المواطنين قويت وتداعمت قوى ومؤسسات المجتمع المدني ،فإنها تساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم ، فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي ترتكز وتعتمد عليها الصيغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها ويمكن تحقيق هذا من خلال آمرين اثنين هما : الأول:

هو حياد الدولة إزاء قوى المجتمع المختلفة، فيجب ألا تكون الدولة في يد فئة أو حزب أو مجموعة تحتكر السيطرة والهيمنة من اجل الاستمرار على قمة السلطة .الثاني: هو توفر القنوات الرسمية التي تمكن القوى الاجتماعية كلها من التعبير عن نفسها من مجالس نيابية ووسائل الإعلام ، وكذلك التنظيمات وجماعات الضغط وهذا الأمر يتوقف على طبيعة الدولة من ناحية ودرجة نضج المجتمع المدني من ناحية أخرى.

بمعنى آخر : أن الوظيفة الشائعة للمجتمع المدني هي الوظيفة السياسة ، ويذهب " غليون " إلى أن هشاشة الديمقراطية في الوطن العربي يعود إلى غياب المجتمع المدني، ويعلق بان هذا الأخير " إلى تترجمه التعددية الحزبية أي التعددية الكمية الشكلية البسيطة [1] "بل المجتمع المدني الفاعل هو التعددية التي تضمن " تحقيق المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين جميعا وليس النخب فقط ."

3-**الأساس الاقتصادي** :ويقصد بذلك تحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وبشرط أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون فرادى أو في ظل جمعيات تعاونية مستقلة عن الدولة ، أي يسمح للأفراد بإشباع جزء من احتياجاتهم الأساسية بعيدا عن تدخل الدولة ، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة ، والقيام ببعض المشروعات والصياغات وإدارة المرافق التي قد يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها ، وذلك لأن تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة وهكذا يتوجه اهتمام هذه

[1]- برهان غليون ، **المحنة العربية (الدولة ضد الأمة)** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1994) ، ص.268

المنظمات إلى تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي هيكليا ، وفي هذا الإطار ترتبط بنيويا بالتنمية أي التنمية بالمشاركة.

4-**الأساس الثقافي والإيديولوجي** : من أهم وأسس تطوير المجتمع المدني هو بعث النهضة والفعالية في نشاطاته لنشر قيم المشاركة والولاء والانتماء في المجتمع وفي هذا الإطار نبرز أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التربية والعلم وغيرها من المؤسسات الثقافية في المجتمع بما يسمى "بالتنشئة السياسية"، وهي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف، فالتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية يساهم في تقريب وجهات النظر ويعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع، وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير، وإهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع[1].

تعتبر التنشئة السياسية المرحلة التكوينية لبناء السلوك السياسي للمواطن، وهو ما يمكن التعبير عنه على النحو التالي: **الشكل رقم 02: التنشئة السياسية كأساس لبناء السلوك السياسي للمواطن**

كما يتضمن هذا الأساس مختلف القيم والأفكار والإيديولوجيات السائدة لدى القوى والفئات في المجتمع، والتي قد يتعارض بعضها مع الإيديولوجية الكلية التي تتبناها الدولة ، فالتباينات في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة ، ترتبط بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوى وعادت ما يلعب المثقفون العضويين دورا هاما في إنتاج الخطاب الإيديولوجي في المجتمع المدني وهي السياقات الهامة التي ركز عليها " برهان غليون " في فهمه للمجتمع المدني – الثقافة –التي تسمح بتكوين المجتمع المدني فهو " لا

1- ناجي الغزي، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية"، *آفاق سياسية*، (2009)، ص ص 8، 9

يتكون دون الفكرة والعقيدة والأخلاق " ، وهكذا إذا تكون في هذا الإطار فهو يعول عليه في أداء وظيفة ثقافية في المجتمع[1].

إذن أن وجود المجتمع المدني هو أول وقبل كل شيء ثقافة أي أبنية نفسية وردود فعل آلية نكاد لا نفكر فيها وقوالب فكرية

أما على المستوى الأكاديمي فذهب الباحث الميداني للأكاديمي الأمريكي " روبرت بوتنام" الذي ركز على ايطاليا وخلص إلى أن الحكومة الرشيدة تحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي التي بواسطتها يتم تكوين رأسمال اجتماعي صحي قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي ، وهذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة ، وتحسن أداء الأسواق الاقتصادية[2].

من خلال ما سبق، توصلنا إلى النتائج التالية:

– هناك علاقة ايجابية بين المجتمع المدني والديمقراطية ، بحيث أنه كلما كان هناك ميل ديمقراطي كلما زادت فاعلية المجتمع المدني، ومهد ذلك لبناء علاقة ديمقراطية بين النظام السياسي الحاكم وبين مختلف تنظيمات المجتمع المدني، فقد ت وصلت الدراسة إلى أن بعض الانفتاحات التي شهدتها بعض من دول شمال إفريقيا قد مهدت الطريق نحو فاعلية المجتمع المدني، وبروزه كفاعل أساسي في عمليات الإصلاح والتنمية في المنطقة، رغم أن ديمقراطية هذه الدول كانت مقيدة على نحو يخدم السلطة الحاكمة .كما يلعب المجتمع المدني دور كبير في المحافظة على المكتسبات الديمقراطية ويعمل على تعزيزها.

– إن التزام منظمات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية أولا داخل هياكلها وثانيا في علاقتها مع بعضها البعض كفيل لتفعيل دورها في عملية التحول الديمقراطي، كما أن إعادة صياغة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع على أسس جديدة قائمة على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات وكذا تحقيق العدالة الإجتماعية من شأنها الرفع من فعالية واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

– يمكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا في دعم الديمقراطية، لكنه يبقى رهين تفاعل مجموعة من العوامل إيجابيا والتي أهمها (طبيعة الدولة ونظامها السياسي إذا كان منفتحا أم منغلقا على

---

[1]– موسى بن إسماعين ، **مرجع سابق**، ص ،89.

[2]– بوحنية قوي، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، *ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر–واقع وتحديات–*، (**الجزائر**: جامعة حسين بن بوعلي – الشلف، 2008) ، ص 5.

نفسه، البيئة التي ينشط فيها وظرفها الراهن، وأخيرا الإعتبار المتعلق بطبيعة المنظمات نفسها بمعنى هل تتوفر فيها شروط الشفافية والإستقلالية).

– إن نفس العوامل التي تحد أو تعرقل نمو و نجاح المجتمع المدني في أية دولة، هي نفسها التي تعيق تطور و نجاح عملية التحول الديمقراطي .و يرجع السبب إلى الإرتباط الوثيق لكلا المفهومين، فلا وجود لمجتمع مدني فاعل من دون ديمقراطية قابلة للحياة والتطور و لا ديمقراطية من دون حضور قوي للمجتمع المدني.

الفصل الثاني:

تطور المجتمع المدني التونسي

المبحث الأول: المجتمع المدني التونسي –دراسة تاريخية–

تعتبر المرجعية التاريخية عاملا مهما في فهم مشاكل الحاضر وإدراك تحديات المستقبل لذا تناولت الدراسة في هذا المبحث ظاهرة المجتمع المدني التونسي في سياقه التاريخي، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني التونسي

المطلب الثاني: كرونولوجيا المجتمع المدني

المطلب الأول: نشأة المجتمع المدني التونسي

تعود الجذور التاريخية للمجتمع المدني في تونس إلى بروز جمعيات نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين شكلت ما اعتبر النواة الأولى لمنظمات المجتمع المدني أو الأهلي، فقد تكونت جمعيات ومؤسسات فكرية وتعليمية وثقافية كان لها دور هام في توعية المواطنين بضرورة النهوض بالمجتمع التونسي وتحديثه في ظل الأوضاع المتردية التي كان يعيشها وذلك بتأثير من نخبة من المفكرين الذين تفاعلوا مع الأفكار الإصلاحية والتحررية المنتشرة في العالم العربي والإسلامي في ذلك التاريخ، ومن الملاحظ وعلى غرار مجتمعات أخرى أن ظاهرة الجمعيات المدنية والأهلية سبقت الظاهرة الحزبية والسياسية في تونس وأن معظم الجمعيات التي تكونت في بداية القرن العشرين ساهمت فيما بعد في لجوء نفس النخب الفكرية إلى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة 1920 [1]بقيادة محمّد علي الحامّي *الذي أسّس « جامعة عموم العملة التونسيّين » في 19 جانفي 1925 وفي سنة 1937أسّس بلقاسم القناوي الجامعة النقابيّة الثانية، وفي يوم 20 جانفي 1946 تأسّس الاتحاد العامّ التونسي للشغل (UGTT) و عقد مؤتمره التّأسيسيّ بالعاصمة وانتُخِب فرحات حشّاد أمينا عامّا له وبما أنّ هذا الاتحاد قد لقي قبولا حسنا في الأوساط الوطنيّة والشعبيّة فقد اضطلع بدور حاسم في الصراعات الاجتماعيّة والوطنيّة.

المطلب الثاني: كرونولوجيا المجتمع المدني

انخرط الاتحاد العام للشغل في الكنفيديراليّة الدوليّة للنقابات الحرّة سنة 1951 ، وظهرت بعد 14 جانفي 2011 منظَّمتان نقابيّتان جديدتان هما :"الجامعة العامّة لعمّال تونس " التي أعلنتْ يوم غرّة فيفري انطلاق أنشطتها، و "اتحاد عمّال تونس " الذي تأسّس يوم غرّة ماي 2011

ومن أهم هذه المنظمات' الجمعية الخلدونية 'و'الجمعية الصادقية 'و'الجمعية الخيرية الإسلامية 'وهي جمعيات انتمى إليها أهم الزعماء السياسيين في بداية القرن العشرين قبل أن يتولوا فيما بعد الاضطلاع بمسؤوليات قيادية في الدولة[2].

---

[1]– منير السنوسي، **البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس الواقع والآفاق**،(تونس: 30 سبتمبر 2013)، ص 2

*- **محمد علي الحامي** ولد في 15أكتوبر 1890 بالحامة (تونس) وتوفي في 10مايو 1928 بالمملكة العربية السعودية، وهو مؤسس جامعة عموم العملة التونسية التي تعتبر أول منظمة نقابية بتونس.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 22.

ويتّسم المشهد الإعلاميّ التونسيّ بوجود عدد كبير من المنظَّمات المهنيّة النشيطة من أهمّها:النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين SNJT ، و« النقابة العامّة للثقافة والإعلام SGCI » التابعة للاتحاد العامّ التونسيّ للشّغل، و« نقابة المؤسسات الصحفية المستقلّة والحزبيّة « والنقابة الأكثر تمثيليّة للصّحفيّين هي النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وتضمّ 1200 منخرط.

وترغب المنظّماتُ المهنيّة في أن تكون قوى اقتراح حقيقيّة في المجال الاجتماعي وعناصر فاعلة مناضلة في جميع الميادين مع الاحتفاظ بتوجهها الأصليّ بصفتها نقابات تدافع عن مطالب المنخرطين فيها.

ولتحقيق هذه الغايات تعتمد هذه المنظّمات على عدّة شبكات من الكفاءات التونسيّة والدّوليّة وهي تريد أن تضطلع بدور نشيط في تسيير الانتقال الدّيمقراطيّ نحو جمهوريّة ديمقراطيّة جديدة.

ويتمثّل نشاط النقابات المهنيّة، حسب قانون الشّغل، في دراسة المصالح الاقتصاديّة والاجتماعيّة لمنخرطيها والدفاع عنها، غير انه منذ 14 جانفي 2011 ارتفع صوت النقابات وتعاظمت منزلتها بكيفيّة مزعجة– فيما يبدو –لعديد الأطراف وازدادت المطالب الاجتماعيّة يوما بعد يوم في جميع جهات البلاد وليس فقط في بؤر المعارضة.

والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عضو في المنظَّمات الدّوليّة التالية :" الفيديرالية الدوليّ للصحفيّين (FIJ) و الفيديرالية الإفريقيّة للصحفيّين FAJ واتحاد الصّحافيّين العرب".

ويحدّد القانون هدف النقابات المهنيّة خصوصا في الفصل 243 من قانون الشّغل ويقتصر نشاطها على دراسة المصالح الاقتصاديّة والاجتماعيّة لمنخرطيها والدفاع عنها، بغضّ النظر عن النوع الاجتماعيّ، ولكن مسألة التّمييز بين الرّجال والنّساء في القطاع السّمعيّ والبصريّ لم تقع معالجتُها.

استطاع المجتمع المدني التونسي أن ينفرد بخاصية النجاعة في الأداء التنظيمي رغم جميع المحاولات السلطوية لتدجينه أو الاستحواذ عليه عبر عشرات السنين، وفي اليوم الذي فر فيه بن علي من تونس تاركاً البلاد بعد حكم دام ربع قرن تقريباً كانت هناك أكثر من 9600 جمعية[1]، بما فيها المنظمات غير الربحية مثل الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية وغيرها تتوزع في مختلف المناطق التونسية، ومع أن المشهد كان يبدو براقاً من الخارج مع كل هذا الكم من الجمعيات والمنظمات الأهلية، بحيث بدا أن أصوات المجتمع التونسي ممثلة على اختلافها، إلا أنه في الحقيقة وعلى غرار باقي الحريات في عهد

[1]– بوحنية قوي، **تقارير الجمعيات في المغرب وتونس –قراءة في الواقع والتطلعات**،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ج2، 2014)، ص 6.

نظام بن علي لم تكن سوى واجهة للاستهلاك الخارجي، وهو الواقع الذي يؤكده" مالك بكلوتي"، المحامي الذي يعمل مع مركز النساء العربيات للتدريب والأبحاث الذي تموله الأمم المتحدة، قائلًا" :مع الأسف كانت أغلب تلك المنظمات خاضعة لرقابة النظام، ولا يمكننا الحديث عن ثقافة العمل الجماعي أو روح مدنية متطورة"، لكن اليوم وبعد عشرة أشهر فقط على فرار الرئيس السابق وانطلاق شرارة" الربيع العربي " لم تنفتح الحياة المدنية فقط في تونس، بل انفجرت مولدة المئات من الجمعيات، بحيث يمكن الإشارة إلى الجانب السياسي من هذا الانفجار في عدد الأحزاب التي سجلت نفسها في استحقاق انتخابات الجمعية التأسيسية التي ناهزت 110 أحزاب[1]، ليمتد هذا التوسع الكبير إلى العمل الأهلي الذي شهد هو الآخر ظهور العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني

من الملاحظات الجديرة بالتوقف تلك القوة التأطيرية للجمعيات وحركات المجتمع المدني بشكل ساهم بخلق وعي جماعي مدني لحماية الممتلكات العمومية والشخصية، ولعل هذه صفة تونسية تعود لقوة التأطير المجتمعي والتواجد التاريخي المتغلغل لهذه الجمعيات في الأوساط التونسية، ولعل ما يدعو للدهشة والانتباه هو تعاطي المجتمع التونسي مع الفضاء الجمعياتي منذ القديم، إذ ظهرت أولى الجمعيات الخيرية العصرية وأزدهرت في أواخر القرن ال 19 ما يفسر صدور أول أمر ينظم الجمعيات بالرائد التونسي في 15 سبتمبر 1988وقد تضمن هذا الأمر في المادة الثانية في المادة الثانية منه، موافقة الدولة على تأسيس الجمعية، إذ تأسست جمعية الخلدونية سنة 1896 وجمعية قدماء التلاميذ الصادقية سنة 1905 وجمعية التعاون الخيري بصفاقس سنة1913 ورغم تعاطي المشرع التونسي بنوع من الصرامة والرغبة في تدجين الجمعيات التونسية بدءا من القانون 7 نوفمبر1909 (نظام الترخيص المسبق)وصولا إلى قانون رقم 90 المؤرخ في 20 أغسطس 1988 إلا أن عدد الجمعيات التونسية تجاوز 5553 جمعية سنة1998 ليصل إلى 7529 جمعية سنة 2000 تنشط في مجالات عديدة وتختلف درجة فاعليتها وتأثيرها، بحسب مجال نشاطها وحسب طبيعة علاقتها والنظام السياسي السائد[2].

[1]- ليزابيت دينسون ،"تونس، ازدهار المجتمع المدني" ، في:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=105163&y=2011&article=full ،(2016/02/02).

[2]– بوحنية قوي، **مرجع سابق**،ص.7.

المبحث الثاني: تشكيلات المجتمع المدني التونسي

عندما تولى **زين العابدين** الحكم في تونس تعهد على تدعيم مؤسسات المجتمع المدني من خلال مجموعة من التعديلات التي تتم بإقامة تعدد الأحزاب والمنظمات المدنية، وضمان مساهمتها في إقامة الديمقراطي، وعليه سنقوم بدراسة هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الأحزاب السياسية التونسية

المطلب الثاني: المنظمات المدنية التونسية.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية التونسية

منح الرئيس **زين العابدين** في 7 نوفمبر 1988 مجموعة من الإصلاحات التي كرست التعددية الحزبية في تونس في إطار فصل الحزب الحاكم عن الدولة، حيث لم يسمح لمدير المكتب السياسي للحزب حضور اجتماعات مجلس الوزراء مثل ما كان معهودا، كما أنه منح عدد من الوزارات لعدد من الأحزاب المعارضة و حقق حالة من التوافق مع مختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني حول وثيقة الميثاق الوطني، التي أكدت على ضرورة ضمان حرية الانتخابات والفصل بين السلطات وحماية حقوق وحريات الإنسان، إلى جانب إقرار حكم القانون و العمل على إقرار الديمقراطية.

1-الإطار الدستوري والقانوني

اثر تولي **زين العابدين** للحكم قام بإصدار تشريع جديد للأحزاب السياسية في أفريل 1988 لتقنين الحياة الحزبية باعتبار أن الحزب تنظيم سياسي يسعى لتنظيم وتأطير المواطنين التونسيين للمشاركة في الحياة السياسية ويشترط في قيام الأحزاب السياسية حسب الفصل 8 من الدستور على "نبذ كل أشكال العنف والتطرف والعنصرية وكل أوجه التمييز ولا يجوز لأي حزب أن يستند أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة[1]"

تقدم الأحزاب الراغبة في الحصول على التأشيرة القانونية ملفاتها إلى وزارة الداخلية، في حالة قبول ملف الحزب يحصل على ترخيص صادر من وزير الداخلية ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وفي حالة سكوت الإدارة لمدة أربع أشهر من تاريخ إيداع الملف يعتبر ردا بالقبول لإنشاء الحزب، وفي حالة رفض الملف فلابد أن يكون الرفض معللا ويبلغ أصحاب مشروع تكوين الحزب في أجل أقصاه أربع أشهر من تاريخ وضع الملف، ويمكن للحزب الطعن لدى المحكمة الإدارية، وقد منح القانون للوزير حق إغلاق مقرات الأحزاب وتعليق نشاطها في حالة الضرورة وفي تقييم لهذا القانون رأى **محمد مزالي** أنه قد استفاض في ما يجب ألا تفعله الأحزاب مقارنة بما هو مسموح لها القيام به[2] .

---

[1]- شهرزاد صحراوي، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية -دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب** ، *رسالة ماجستير*، (جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012)، ص 44.

[2]- القانون الأساسي عدد 32 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية(01-09-2012) http://wrcati.cawtar.org/assets/documents/pdf/organisationpartiepoli1988.pdf

2- تصنيف الأحزاب السياسية التونسية:

منح نظام **زين العابدين** الاعتراف القانوني لثمانية أحزاب سياسية، وهناك أحزاب أخرى فشلت في الحصول على الاعتراف القانوني، و سنتطرق لدراسة أهم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية التونسية وفق تقسيمها إلى أحزاب غير معتمدة وأحزاب معتمدة.

أ -الأحزاب السياسية غير المعتمدة قانونيا:

1- حزب العمال الشيوعي التونسي:

انشأ هذا الحزب في 1958 وهو امتداد لمنظمة **العمل التونسي** ويتبني الإيديولوجية الماركسية اللينينية وأمينه العام" **حمة الهمامي**"، أسهم الحزب خلال فترة **بورقيبة** إسهاما كبيرا في تجديد النضال النقابي والسياسي الديمقراطي مما عرضه للقمع في أواخر عام1986

قدم الحزب طلبه للحصول على الاعتراف القانوني عند تولى **بن علي** الحكم، لكنه قوبل بالرفض لذلك استمر في العمل سرا دون أن يحضر نشاطه، وقد تحالف هذا الحزب مع النظام عندما اشتد الصراع بينه وبين حركة النهضة[1].

مما ساهم في ضعف شرعيته، غير أن هذا التحالف لم يدم طويلا فاثر مساندة الحزب للعراق في حرب الخليج تعرض قادته إلى الاعتقال والمحاكمة ولم يفرج عليهم إلى غاية 1996 ، واستمرت السلطة في ملاحقة عناصره وأنصاره.

2- الحركة الإسلامية (حركة النهضة):

تشكلت هذه الحركة رسميا في 1970 ، وبدأت نشاطها في الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد، وكذلك من خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم[2].

اثر إعلان الحزب الدستوري الحاكم في تونس عن مشروع التعددية السياسية في سنة 1981 بادر أعضاء الجماعة الإسلامية إلى عقد مؤتمر [3]أعلنوا في ختامه عن حل الجماعة الإسلامية كتأسيس حركة جديدة باسم**" حركة الاتجاه الإسلامي**, "أنتخب **" راشد الغنوشي"** رئيسا للحركة والشيخ**" عبد الفتّاح**

---

[1]- عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير، (:جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007) ، ص 47.

[2]- راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إل ثورة 2011** ،(القاهرة :دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة،،ط1، 2011)، ص 56.

[3]- أسماء قطاف تمام، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية - حركة النهضة التونسية نموذجا**-، *رسالة ماجستير*، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص 143.

مورو "أمينا عاما لها، قامت قوات الأمن باعتقالات واسعة لأعضائها وكوادرها بما فيهم زعيمها، رغم ذلك استمرت الحركة في نشاطها سرا.

عند تولي **بن علي** الرئاسة رحبت الحركة بهذا الانقلاب باعتباره خطوة لتدعيم الديمقراطية، وفي المقابل رفضت السلطة منحها الاعتماد القانوني، وبعد حرب الخليج الثانية قامت السلطة بتغيير منهج عملها مع النهضة حيث اعتقلت الكثير من ناشطي حركة النهضة، وحوكموا محاكمة عسكرية ونفي العديد منهم.

3-حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:

تأسس سنة 2001 تحت رئاسة **منصف المرزوقي**، وضم في عضويته عناصر مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية و منها الإسلامية، و من أهم مطالبه تعديل الدستور والفصل بين رئاسة الدولة وبين رئاسة أي حزب سياسي في ظل مبدأ التداول على السلطة وتدعيم حق الإسلاميين في تكوين حزب سياسي، ويقوم هذا الحزب على مبدأ الشعب مصدر السلطة والشرعية، وينادي بالعدالة السياسية التي لا تقل عن العدالة الاجتماعية، ومبدأ المساواة بين جميع المواطنين خاصة بين الرجل والمرأة[1].

ب – الأحزاب السياسية المعتمدة قانونيا:

عرفت الساحة السياسية الحزبية في تونس في عهد **بورقيبة** الاعتراف بثلاث أحزاب سياسية إلى جانب الحزب الحاكم، ثم تزايد عددها في عهد **زين العابدين** ليصل إلى ثمانية أحزاب، وأهمها ما يلي:

1- حزب التجمع الدستوري الديمقراطي:

انشأ هذا الحزب في 1920 علي يد" **عبد العزيز الثعالبي** "تحت اسم **الحزب الحر الدستوري**، وهدف إلى تحقيق استقلال البلاد من الاستعمار الفرنسي، عرف انشقاقات جوهرية داخله قادها **بورقيبة** ورفقائه وكونوا الحزب الحر الدستوري الجديد اثر مؤتمر هلال في 1934/03/02.

تمكن الحزب الدستوري الحر من منافسة الحزب القديم والتغلب عليه، وبعد توقيع برتوكول استقلال تونس انتقلت السلطة إلى **بورقيبة** والحزب الحر الدستوري الجديد، وفي عام 1974 عقد الحزب الاشتراكي الدستوري مؤتمرا تحت شعار" الوضوح"، وأهم ما خرج به هو مبايعة **بورقيبة** رئيسا مدى الحياة، وبمرور الوقت تحول الحزب الاشتراكي الدستوري إلى حزب واحد، وانتشرت عقلية الحزب الواحد والسلطة الواحدة والرئيس الزعيم صاحب السلطة الكيليانية والمتمتع بالشرعية الكاريزماتية[2].

---

[1]- شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص 45.

[2]- نفين مسعد (محرر)، **الأداء البرلماني للمرأة العربية دراسة حالات مصر وسوريا وتونس**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005) ،ص12 .

بعد تولي **زين العابدين** الحكم حرص على إعادة هيكلة الحزب الاشتراكي الدستوري وإصلاحه باعتباره المقوي لسياسة الرئيس الجديد في مواجهة القوى السياسة المعارضة، فقد قام **بن علي** بتقليص عدد أعضائه و غير تسمية الحزب إلى" **حزب التجمع الدستوري الديمقراطي**"، وفي منتصف 1988 تعرض الحزب لعملية إصلاحات جديدة حيث قرر **زين العابدين** تخفيض عدد أعضاء المكتب لثاني مرة من 12 الى 6 أعضاء،كما عين الرئيس المكتب السياسي وفصل أجهزة الدولة عن أجهزة الحزب وألغى حضور مدير الحزب لاجتماعات مجلس الوزراء كما عمد إلى الانفتاح على الكفاءات ومختلف الشرائح الاجتماعية خاصة الشباب.

هدف **زين العابدين** من هذه التغيرات إحكام سيطرته على النظام من خلال تقوية حزب التجمع الدستور الديمقراطي الذي أصبح مجرد آلة في يده، ومن أهم مبادئ هذا الحزب الحفاظ على طابعه الوطني والشعبي والإسلامي و التمسك بتحقيق الديمقراطية والتعددية الحزبية في البلاد والنهوض بالإنسان باعتباره أهم مقومات التنمية.

2- حركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي سابقا)

عقد هذا الحزب أول مؤتمر تأسيسي له في 1921/12 في تونس، ومثل نشاطه امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي وكان يتكون من الأقليات الإيطالية والفرنسية واليهودية المقيمة في تونس، واتخذ الشيوعيون التوانسة قرار بجعل الحزب وطني في مؤتمر ماي 1939 ، والذي خرج بتغيير تسمية الحزب إلى الحزب الشيوعي التونسي وانتخاب "**علي جراد** "أمينا عاما له.

بعد الاستقلال أيد هذا الحزب سياسة نظام **بورقيبة**، وشارك في انتخابات المجلس التأسيسي في عام 1956 اثر محاولة انقلابية قام بها بعض الضباط اليوسفيين في عام 1962 ، تعرض نشاط الحزب للحظر في يناير1963 غير انه استمر في العمل في فترة الحظر إلى غاية إعلان الرئيس **بورقيبة**[1] عدم معارضته لبروز التعددية الحزبية عام 1981، غير الحزب تسميته إلى حركة التجديد سنة 1994 ، يرتكز هذا الحزب على الطبقة العاملة ويتبني مبادئ المركزية الديمقراطية و النظرية الماركسية اللينينية.

3- حزب حركة الوحدة الشعبية:

تأسس هذا الحزب في 1973 من قبل **بن صالح** الوزير الأول **لبورقيبة** سابقا، وضم مجموعة من العناصر ذات التوجهات المختلفة، وفي عام 1975 أعلنت الحركة عن برنامجها الحزبي وتوجهها الإيديولوجي الاشتراكي.

[1]- شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص 46.

منحت السلطة له الاعتماد القانوني كحزب سياسي في عام 1983 و أمينه العام **محمد بلحاج عمر**، و من بين أهدافه في 1992 العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعوبنا والتقليص شيئا فشيئا من التبعية الاقتصادية التي لا مبرر لها، رغم أن السلطة منحت له الاعتماد القانوني الا أنها استمرت في ملاحقته تارة، والضغط عليه تارة أخرى ليصبح تابعا لها

4- حزب التجمع الديمقراطي التقدمي (الاشتراكي التقدمي سابقا)

انشأ هذا الحزب في عام 1978 إثر الانتفاضة العمالية والشعبية هدهشتيلتا تونس، حيث كون مجموعة من الكوادر تنظيم تحت اسم"الماركسيون المستقلون" و مثل نواة حزب"التجمع الاشتراكي التقدمي"الذي برز عام 1983 وأمينه العام"أحمد نجيب الشابي"، ويعتبر حزب يساري من أهدافه القضاء على الطبقية ومختلف أشكال الاضطهاد و يعتبر هذا الحزب الإسلام والعروبة مرجعية تاريخية وثقافية للمجتمع التونسي تم اعتماده بصفة رسمية عام 1988 ، وفي مؤتمر 2001 قام الحزب بتجديد هيكله وأفكاره تزامنا للظروف الداخلية التونسية والخارجية العالمية و غير إسمه إلى" الحزب الديمقراطي التقدمي[1]."

5- حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي:

أنشاء هذا الحزب إثر تكليف زين العبدين لعبد الرحمن التليلي عام 1988 إنشاء حزب قومي جديد يظم الناصريين والبعثيين والقوميين، والممثلة في"حركة البعث"و"التجمع القومي العربي"و"تنظيم طلائع الوحدة العربية "وبعد عقد العديد من المناقشات بينها تم الاتفاق على مجموعة من التعديلات القانونية والسياسية أهمها التمسك بالخيار الديمقراطي وحقوق الإنسان و الدفاع عن الوحدة العربية ومساندة ودعم المجتمع المدني، وتم تسميته" الاتحاد الديمقراطي الوحدوي "ورئيسه عبد الرحمن التليلي.

مما سبق لقد انتقلت تونس من نمط سلطوي مغلق ساد فيه نظام الحزب الواحد والحكم الفردي إلى نمط سلطوي مفتوح جزئيا عبر السماح بقدر من التعددية السياسية المقيدة، وقد ضاقت التعددية السياسية حتى صارت مجرد تعددية أحزاب وضاقت التعددية الحزبية وأصبحت مجرد وجود الأحزاب دون أن تتمتع بحقوقها في ممارسة نشاط سياسي حقيقي يمكنها من تداول السلطة.

المطلب الثاني: المنظمات المدنية التونسية.

منذ تولي **زين العابدين** الحكم وهو يؤكد في خطبه على ضرورة تنمية دور المنظمات المدنية للمجتمع المدني لتكريس الديمقراطية في تونس، ولتحقيق ذلك اتخذ مجموعة من التعديلات الدستورية والقانونية.

[1]- **المرجع نفسه**، ص 46.

1-الإطار الدستوري والقانوني:

أصدر **زين العابدين** العديد من التعديلات التي تتعلق بالمنظمات المدنية التونسية منها ما نص عليه الدستور في الفصل 8 من الاعتراف بحرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات، ومنها ما تضمنه تعديل قانون الجمعيات رقم 154 لسنة 1959 في عام 1988 أهمها تخفيف القيود المفروضة على تأسيس و عمل الجمعيات الأهلية، وفي عام 1992 تم تعديل جديد لهذا القانون حيث تضمن خضوع الجمعيات لإشراف الحكومة وفق ضوابط تحدد حركتها وعملها وشروط تشكيلها وتمويلها، وقد نظم هذا القانون علاقة الدولة بالجمعيات حيث منحت السلطة التنفيذية ممارسة العمل الرقابي وتسيير عمل الجمعيات[1]، كما منحت الحكومة سلطة الفصل في إشهار الجمعية هل يهدد النظام أم لا، ووفق هذا التعديل لا يمكن حل أي جمعية إلا بقرار من المحكمة كما جاء في هذا التعديل تصنيف جديد للجمعيات إلى ثمانية أصناف نسائية، اجتماعية، ثقافية وفنية، خيرية و إسعافية، علمية، مهنية، رياضية، جمعيات ذات صبغة عامة، هذا التعديل هدفت منه السلطة احتواء المنظمات الغير الحكومية والسيطرة عليها حتى تفقد استقلاليتها وصبغتها الحقوقية والنضالية.

2- أهم المنظمات المدنية التونسية:

أولا- الجمعيات النسوية:

ارتبط عمل الجمعيات النسائية في تونس في البداية بالتركيز على العمل الخيري التطوعي اتجاه المحتاجين والمشاركة في عمل الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال، بهذا تجاوزت المرأة التونسية المطالب الضيقة، وإثر الاستقلال تم وضع ترسانة من القوانين وإنشاء بعض المؤسسات الحكومية والغير حكومية وفرتها إدارة سياسية لطالما أمنت بأن المرأة هي نصف الثروة البشرية للبلاد، تتمتع المرأة التونسية بحقوق لم تصل إليها أي إمرأة عربية أخرى وتشير الإحصائيات لعام 2004 أنه بلغ عدد الجمعيات النسائية 25 جمعية من إجمالي 8444 جمعية يعمل 500 منها خارج تونس[2].

ومن أهم الجمعيات النسائية التونسية ما يلي:

1-الإتحاد القومي للمرأة التونسية :أنشاءه **الحبيب بورقيبة** في جانفي 1956 من خلال توحيد لجنة المرأة في الحزب الاشتراكي الدستوري واتحاد حركات المرأة التونسية، وقد لعبت السلطة السياسية دورا

[1]- **المرجع نفسه**، ص 48.

[2]- نيفين مسعد ، **المشاركة السياسية للمرأة العربية** (مصر: د.د.ن،2008) ، ص46 .

كبيرا لدفع ودعم النواة الأساسية لهذه المنظمة، وعمل الاتحاد على تقديم المساعدة للمرأة التونسية بمختلف أشكالها اجتماعية اقتصادية وتحقيق العدالة بين المرأة والرجل.

لما تولى الرئيس **زين العابدين** الحكم تحول الاتحاد القومي للمرأة التونسية إلى منظمة غير حكومية، وأنشأ عام1990هيئة للدفاع عن حقوق المرأة، ونظرا لأهمية د ور الاتحاد في المجتمع فرض الحزب الحاكم سيطرته عليه وجعله وسيلة لتحقيق أهدافه.

2-الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات: تكونت هذه الجمعية بصفة قانونية في06/ 08/ 1989 ، ونادت بفصل الدين عن الدولة، وحصول النساء التونسيات على جميع حقوقهن السياسية والمدنية والاجتماعية مثل الرجل وتعمل عل تغيير المنطق الأبوي السائد ثقافيا وإلغاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة، وتمكينها من المواطنة الكاملة بوسائل منها توعيتها بحقوقها القانونية.

ثانيا: جمعيات حقوق الإنسان

تتسم علاقة جمعيات حقوق الإنسان التونسية والسلطة بالصراع الدائم، حيث يتعرض نشطاء هذه الجمعيات إلى الاعتقال والملاحقات الأمنية، مما جعلها ضعيفة البنية والتأثير في المجتمع، وقد بدأت هذه الجمعيات بالظهور في بداية حكم الرئيس **زين العابدين** إثر تعديل قانون الجمعيات بهدف تحسين شروط حماية الحقوق والحريات المكفولة بوثيقة الدستور وضمان ظروف ملائمة لممارستها، وأهمها ما يلي:

1-**الرابطة التونسية لحقوق الإنسان:** أنشأت عام 1977 تعمل على نشر تقارير وبيانات خاصة بوضعية حقوق الإنسان في تونس، وفي 1991 أدانت اضطهاد السلطة للتيار الإسلامي مما عرضها لضغوط كبيرة من السلطة، كما رفضت التعديلات التي اقرها قانون الجمعيات الجديد والمتمثلة في عدم الجمع بين مسؤوليات قيادية في الأحزاب السياسية وشغل مناصب في قيادة الجمعيات أو فروعها،كما أن هناك نصا بفتح باب الانتساب إليها أمام جميع المواطنين ، و في 1992 قامت بحل نفسها نتيجة الضغوط الأمنية التي تعرضت لها قيادتها وأعضائها، ثم عاودت الرجوع إلى نشاطها اثر قرار المحكمة الإدارية في 26 مارس 1993 القاضي بوقف تنفيذ قرار تصنيف الرابطة ضمن الجمعيات ذات الصبغة العامة[1].

[1]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي 1994** ،(القاهرة :المنظمة العربية لحقوق الإنسان ،التقرير الثامن ، 1994)، ص80 .

2- **المجلس الوطني للحريات في تونس:**

تأسس في 10 أكتوبر 1999 من قبل أربعين شخصية، له مواقف قوية في الدفاع عن حقوق الإنسان، ويمكن أن نرجع قوة مواقفه إلى قيمة الشخصيات التي تكونها والتي تمثل تيارات سياسية مختلفة

ثالثا -النقابات:

عمل **زين العابدين** منذ توليه الحكم في 7 نوفمبر 1987 على فرض سيطرة نظامه على النقابات الموجودة على الساحة التونسية، و جعلها وسيلة لتحقيق أهداف نظامه، وأهم النقابات التونسية ما يلي:

1-الاتحاد العام لطلبة تونس يعتبر إتحاد الطلبة التونسيين من أقوى المنظمات غير الحكومية بعد الإتحاد العام للشغل، وذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبه قبل الاستقلال وزيادة نسبة المتعلمين إضافة لارتفاع نسبة الشباب[1]، أنشأ الاتحاد العام لطلبة تونس في 1952 ، وبسط الرئيس **بورقيبة** سيطرته عليه حيث أصبح من أدوات تحقيق النظام لسياسته، وفي 1971 عقد الإتحاد المؤتمر 18 ، وكون القوميين واليساريين و دستوريين أغلبية بقيادة **أحمد المستيري** دعت إلى استقلال الاتحاد عن السلطة الحاكمة، ولمواجهة ذلك استخدمت السلطة العنف والقمع، واستمر هذا الوضع إلى غاية تولي **زين العابدين** الحكم حيث اعترف بالاتحاد وبنشاطه واعترف به ممثلا للطلبة التونسيين ومفاوضا باسمهم مع وزارة التعليم العالي.

قامت السلطة التونسية آنذاك بالاعتراف بمنظمة طلابية جديدة " الاتحاد العام التونسي للطلبة " أنشأها الإسلاميون، وفي ظرف ثلاث سنوات تمكن من فرض هيمنته على طلبة الجامعات، ودخل الاتحاد العام التونسي للطلبة في مواجهات عنيفة مع النظام الذي غير من سياسته اتجاه التيار الإسلامي وسعى إلى عزله واعتقال نشطائه وأعضائه.

2-الإتحاد العام التونسي للشغل:

وهو إتحاد نقابات عمال تأسست في 20 كانون الثاني[2]1946، قام الاتحاد العام التونسي للشغل خلال الحقبة الاستعمارية ليساهم بالنضال الوطني ضد المستعمر إضافة الى دوره الاجتماعي من خلال الاضطرابات والمصادمات الدامية مع سلطات الاحتلال الفرنسي ،وموقف قادته من مختلف القضايا المطروحة على الساحة التونسية.

[1]- عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص 127.

[2]- سعد توفيق عزيز البزاز، "الاتحاد العام التونسي للشغل ما بين العامين 1979-1987"، *مجلة التربية والعلم*، (تونس: ب.د.ن، المجلد19 ،العدد4 ،2012)، ص 83.

وقد تمتع الإتحاد منذ الاستقلال بدرجة عالية من حرية الحركة والنفوذ اللذان أتاحا له نوعا من القدرة على التعبير عن مصالح العمال،بلغ عدد المنخرطين 600 ألف منخرط منهم 35 بالمئة نساء و37 بالمئة في الجملة هم أقل من 35 سنة ، كما ساهم في تنشئة وتجنيد عدد من الكوادر السياسية وشكل قناة مزدوجة للاتصال بين العمال من جانب، والنخبة السياسية من جانب آخر، إلا أن بورقيبة عمل على استقطاب قادة الإتحاد شيئا فشيئا، واتبع في ذلك أسلوب إزاحة أي زعيم عمالي يحاول الحفاظ على استقلال الإتحاد وإحلال أحد الموالين له حتى إذا ما تنامت قوته قام بإبعاده وإحلال آخر محله وهكذا، وفي الفترة من 1965-1975 كان أسلوب الإتحاد هو الخضوع للحزب وللرئيس بصفة خاصة، مع إيجاد" ممثل " للإتحاد داخل الحكومة يعمل على ضمان تمثيل مصالح الإتحاد في المسائل المهنية[1]، سعى الرئيس **بورقيبة** منذ الاستقلال إلى السيطرة على اتحاد الشغل التونسي باعتبار قوة في المجتمع التونسي، فأصبح مدرسة لتنشئة الكوادر السياسية للحزب الحاكم، غير أن علاقة الحزب الحاكم واتحاد الشغل عرفت تدهورا كبيرا في منتصف السبعينيات نتيجة وصول جيل جديد لا علاقة له بالحزب الدستوري وبالتالي زادت رغبته في الاستقلال والتحرر من قيود السلطة، وفي ظل اتهام قيادة الاتحاد بالإعداد لمؤامرة للانقضاض على الحكم لصالح دولة أجنبية (ليبيا)، أعلن الاتحاد إضرابا عاما في 1978 نتجت عنه مواجهات دامية بين المحتجين وقوات الأمن، وهذا لرفض السلطة حصول الاتحاد على استقلاله، واستمرت السلطة في الضغط على الاتحاد للعودة إلى بيت الطاعة بوسائل مختلفة مثل الاعتقال، الاضطهاد، العنف، القوة إلا أنها لم تنجح، فقامت عام 1984 ببعث الاتحاد الوطني التونسي للشغل لإضعاف الحركة النقابية، بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من القرارات لتقيد حرية التجمع والإضراب والحقوق النقابية وغيرها.

أما **زين العابدين** فعمل على السيطرة على الإتحاد العام للشغل بوسائل مختلفة قانونية وإدارية وتنظيمية وضمان ولاء قادة الإتحاد للحزب الحاكم، بالإضافة إلى استخدام القوة في التعامل مع المظاهرات والإعتصامات واعتقال عدد من أعضائه والمتظاهرين وبث الانشقاق داخل الاتحاد، كان أسلوب الإتحاد هو الخضوع للحزب وللرئيس بصفة خاصة[2].

---

[1]- عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص126.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص ص 49، 50.

المبحث الثالث: المجتمع المدني والدولة مابين بورقيبة وبن علي

ان المرحلة الأولى من البناء الوطني تأسست أولاً على توجه يقوم على المزج والانسجام بين الحزب والدولة بمختلف هياكلها ومؤسساتها، أي أنه قام أساساً على هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، والمسوغ في ذلك أن مقاومة التخلف والتخلّص من مخلفات الاستعمار وبناء أمة جديدة، يقتضي أولاً رص الصفوف ولم الشمل وتجاوز الاختلافات، وهذا ما سنلمسه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المجتمع المدني بين الرقابة والاحتواء

المطلب الثاني: الانفتاح على المجتمع المدني بين بورقيبة وبن علي

المطلب الأول: المجتمع المدني بين الرقابة والاحتواء

كانت الحياة السياسية في تونس بعد الاعتراف بالاستقلال تحت السيطرة الكاملة للتحالف الدستوري النقابي[1]، تحالفاً دعمته شبكة الحركة الجمعوية التي كانت تساند بورقيبة باستثناء قطاع واسع من طلبة جامع الزيتونة الذين كانوا أقرب إلى بن يوسف نظراً لعلاقته المتميزة مع جمال عبد الناصر، منهم إلى بورقيبة صديق الغرب، لكن الحزب الدستوري كان مسيطراً على الاتحاد العام للطلبة التونسيين، وهو تنظيم طلابي يحظى بتأثير كبير و واسع في صلب الحركة الطلابية .فقد اعتبر الاتحاد العام لطلبة تونس هيكلاً دستورياً لا بد أن يسخر لمهمة التعبئة، فلقد كان مطروحاً عليه في إطار هذا المسار التعبوي الشامل أن يتحول إلى هيكل تأطيري يتلقى أعضاؤه تكوينا خاصاً يسمح لهم بتمثيل برامج الحكومة وتوجهاتها من خلال تنظيم الملتقيات و الندوات، من أجل أن يضمن تواصل اهتمام هذه الفئة و دعمها لبرامج الحكومة والحزب بغاية تنمية تونس، و لقد عد هذا الاتحاد القناة الرسمية أو الطريق الوطنية للتعبير عن الآراء المخالفة و الانتقادات، و هو مراقب مباشرة من قبل الحزب و يمثل المحضنة التي ستنتج كوادر الحزب ويعيد إنتاجها من بين مناضليه، حتى إن اثنين من أمناءه العامين الأوائل قد تحولا إلى عضوين بالمكتب السياسي للحزب الدستوري و هما محمد الصياح و عبد المجيد شاكر.

ومن هنا يمكن القول إن الحزب الاشتراكي الدستوري سعى خلال هذه المرحلة إلى احتواء كل الفئات السوسيومهنية، و هو احتواء يرمي إلى توسيع مجال هيمنة الحزب على كل المنظمات خدمة البرامج الحكومة التي هي في البداية وفي النهاية برامج الحزب، ويعمل على ضمان النجاح لها عبر احتواء كل الفئات من الأطفال و الشباب بمختلف فئاته، و العمال و الموظفين و الإطارات على الهيئة التي أعطت هذه المنظمات بعداً عملياً براغماتياً، إذ ارتبطت أنشطتها بأهداف عملية تتمثل في تحقيق المساهمة الفعلية في دفع المسار التنموي للبلاد مباشرة عبر التعاطي مع المسائل المطروحة بعيدا عن السجالات المذهبية والغير مجدية[2].

فالحزب الدستوري(الحزب الدستوري الاشتراكي)، هو الحزب الوحيد المسموح له بالعمل سياسياً، و هو لم يكن أداة للتعبير الشعبي بمقدار ما كان أداة يستعملها الرئيس، الذي يرأس الدولة و الحزب، حيث يشاء، و المعارضة ممنوعة، إلا بمقدار ما يرضى به الرئيس، و في هذا المناخ كان بورقيبة يسيطر على

---

[1]- حمدي عبد الرحيم و عزة خليل، **المجتمع المدني في إفريقيا**،(القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004)، ص 32.

[2]– أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس(1987–2010)**، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر 03:كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010)، ص 182.

اتحاد نقابات العمال التونسي من خلال الشخص الذي يعينه رئيساً للإتحاد، كالحبيب عاشور الذي رأس الاتحاد لفترة طويلة انتهت بعزله بعد أن أصبحت السيطرة عليه صعبة، و كان عاشور يتحكم في الاتحاد كما يتحكم بورقيبة في الحزب و الدولة.

وبذلك يمكن القول إن بورقيبة، بفضل زعامته الشخصية، استطاع أن يكرس نظام الحزب الواحد على أرض الواقع، رغم أن دستور 1959 لم يشر إلى مسألة الأحادية الحزبية، و رغم أنه نص على ضمان حريات الرأي و التعبير و الصحافة و النشر، و لكن مع ذلك تم تكريس هيمنة الحزب الواحد على أرض الواقع، و مما زاد من هذه الهيمنة قانون نوفمبر 1969 ، الخاص بالجمعيات الذي ينص في الفصل الرابع منه على أنه لا يمكن إنشاء أية جمعية إلاّ بموافقة وزير الداخلية، و فعلاً كان الحزب الشيوعي الذي تم تأسيسه عام 1963 ، و الذي ظهر بعد الاستقلال كأول حزب معارض رسمي وقانوني، قد منع عام 1970 ، بعد محاولة اغتيال بورقيبة في ديسمبر 1969 كما تظهر يشكل جلي هيمنة الحزب الدستوري الجديد من خلال قراءة في النظام السياسي التونسي، فجميع رجال الدولة هم أعضاء في الحزب، فالدولة هي الحزب و الحزب هو الدولة، فرئيس الدولة هو الأمين العام للحزب، والوزراء و أعضاء السلطة التنفيذية هم أعضاء في الحزب الاشتراكي التونسي، و حتى أعضاء الجمعية الوطنية هم أعضاء في الحزب.

وعلى مستوى التنظيم السياسي للدولة و المجتمع في تونس، فتتمثل البورقيبية في مجموعة الأفكار التالية : الاشتراكية الدستورية، و الحزب الواحد، و البرلمان، و النظام الرئاسي، و المكتب السياسي، والسيطرة على اتحاد العمال، و الميثاق الاجتماعي، ضمن وحدانية المحور الذي يقرر أي تعديل أو تغيير في مفردات التنظيم السياسي، أو أفراده و العلاقات القائمة بين الجميع، و هو بورقيبة نفسه .[1]

وعليه يمكن القول بأن المرحلة الأولى من البناء الوطني تأسست أولاً على توجه يقوم على المزج والانسجام و التداخل بين الحزب و الدولة بمختلف هياكلها و مؤسساتها، أي أنه قام أساساً على هيمنة السياسي على المجتمع المدني، و المسوغ في ذلك أن مقاومة التخلف و التخلص من مخلفات الاستعمار وبناء أمة جديدة، يقتضي أولاً رص الصفوف ولّم الشمل و تجاوز الاختلافات، فلا بد من التعبئة الشاملة، لأن بورقيبة برر وجود الحزب الواحد بأن الدولة النامية تسبق الشعب إلى رسم الخطط الإصلاحية، لكن حسب رأيه، من الأفضل تكليف الحزب بعملية التوعية السياسية، لأن هذه المهمة تتعذّر على رجال الإدارة، كما أنه ليس المطلوب من الجماهير المفاضلة بين مرشحي حزبين، بل يجب توعيتها بالشؤون

[1]- **المرجع نفسه** ، ص 175.

العامة، لذلك، فإن الحاجة إلى الحزب تبدو قوية، لأنه قادر على التغلغل داخل الشعب و توعية سكانه، ومن خلال هذه الأفكار استطاع أن يكرس بورقيبة نظام الحزب الواحد.

أما في عهد زين العابدين حقق المجتمع المدني التونسي تطورا ملحوظا، غير أن هذا التطور واجهته مجموعة من العوامل التي حالت دون تحقيق استقلاليته التامة عن الدولة وقيامه بدوره المنوط به للمساهمة في تحقيق ديمقراطية حقيقية.

فتحت القيادة التونسية الباب أمام التعددية الحزبية بقرار فوقي من الرئيس بورقيبة في 1981 وعند تولى زين العابدين الحكم كرس التعددية الحزبية من خلال مجموعة من الإجراءات والإصلاحات في إطار سياسة خطوة خطوة التي اتبعها لتحقيق التحول الديمقراطي، غير أن خطابات زين العابدين الداعية لتبني وتكريس التعددية الحزبية تناهض أفعال نظامه السياسي على أرض الواقع وتحول دون ممارسة الأحزاب السياسية التونسية للمهام المنوطة بها في إطار التحول الديمقراطي وتحقيق أسمى أهدافها و المتمثلة في التداول على السلطة،حيث عاشت مكونات المجتمع المدني ضغطا كبيرا وكذلك من خلال الاعتداء على جمعية القضاة التونسيين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان ونقابة الصحفيين والمحاميين والأساتذة الجامعيين[1]، ضف إلى وجود مجموعة من العوامل المتعلقة بالأحزاب السياسية التونسية نفسها والتي تساهم في إضعافها، ومن أهم عوامل ضعف الأحزاب السياسية التونسية ما يلي:

1- إن أول عائق في إضعاف الأحزاب التونسية يتمثل في جمع الرئيس زين العابدين بين رئاسة الدولة ورئاسة مؤسسات الحزب الحاكم حيث أصبحت قواعد الحزب وحتى إطاراته تنظر إلى مؤسسات الدولة على أنها مؤسسات الحزب.

هذا الأخير كان يقوم باستغلال وسائل الإعلام التابعة للدولة في حملاته الانتخابية الرئاسية والتشريعية، مقابل حضور قليل لأحزاب المعارضة في وسائل الإعلام مما يؤدي إلى فقدان الأمل لديها في تحصيل نتائج معتبرة في الانتخابات فالحزب الحاكم في تونس لا يحكم بسبب حصوله على الأغلبية ولكنه يحصل على الأغلبية لأنه في الحكم، وهوما يجعل انية تداول الأغلبية مسألة في غاية الصعوبة

2- استخدام سياسة الملاحقات والاعتقالات لأعضاء الأحزاب السياسية المعارضة، وقد قدر عدد المعتقلين مابين1500-2000 سجين سياسي معظمهم من أعضاء - السياسيين وفق تقرير حقوق الإنسان لعام 1997 معظمهم من حزب النهضة المحضور أو المتعاطفين معه،، و مثل ما حدث **لمحمد**

[1]- عبد الوهاب بن خليف، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس"، *المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية*، (جامعة الجزائر 03: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012) ، ص 133.

مواعدة زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين في عام 1995 والذي تعرض للاعتقال بتهمة تلقى أموال من دولة أجنبية لرفضه دعوى رئيس الوزراء آنذاك للمشاركة في حوار وطني لصياغة إستراتيجية الدولة للقرن الحادي والعشرين، بعد أن أرسل خطابا لرئيس **زين العابدين** تضمن انتقادات للنظام و اتهامات بالفساد المنتشر بالدولة ومؤسساتها، وندد فيه أيضا بالاستبداد السياسي ونقص الحريات السياسية، وانتهى الأمر بالقبض عليه ووضعه تحت الإقامة الجبرية ومثل ما حدث مع النهضة حيث استخدم النظام السياسي سياسة ثقافية لمواجهتها وعرفت بسياسية" تجفيف المنابع"، و هي خطة تبنتها وزارة التعليم لضرب المصادر الدينية والهيكلية التي تتغذى منها الحركة الإسلامية، و إحلال" ثقافة جديدة "تقطع مع كل القيم والتصورات الدينية باعتبارها رديفا للتخلف والجمود والتعصب

3- تعاني الأحزاب التونسية من ضعف الموارد المالية، التي استخدامها النظام السياسي كوسيلة لاستيعاب الأحزاب السياسية من خلال إصدار القانون 21 جويلية 1997 والقانون 48 المؤرخ في 28 جويلية 1997 والمتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية في إطار تطبيق سياسية العصا والجزرة منعا لاستقلالية الأحزاب السياسية عن السلطة.

4- المعاناة من أزمات هيكلية وبنائية و ضعف التنظيم الحزبي وضعف قنوات الاتصال الجماهيري

5- انتشار الانشقاقات فيما بين الأحزاب التونسية يحول دون اتفاقها في مواجهة السلطة، مما يضعف مصداقيتها وفعاليتها وتنسيقها فيما بينها، وبالتالي يحول دون تكوين جبهة واحدة تواجه سياسة السلطة والحزب الحاكم[1].

6- سيطرة الطابع النخبوي والصراعات الداخلية داخل الأحزاب نتيجة احتكار القيادات الحزبية للسلطة فهي لا تتركها حتى ترم أو تمرض أو تموت، وبتالي الحيلولة دون تداول المناصب مع الكوادر الجديدة ذات الكفاءات مما يجعل بعض هؤلاء يعمل على الانقسام وتكوين أحزاب جديدة، ومن أمثلة ذلك ترأس **محمد حرمل** حركة التجديد حاليا الحزب الشيوعي سابقا أكثر من عشرين سنة، هذه المعضلة يعاني منها أيضا كل من حزب الوحدة الديمقراطية UDU التي يتزعمها على التوالي PSL و الحزب الاجتماعي الليبرالي RSP والتجمع الاشتراكي التقدمي الوحدوية.

لا يخفى أن التغيير الفوقي الذي حدث في صورة الدولة التونسية قد دفع بحركية جديدة استفاد منها بلا شك المجتمع المدني، فقد تم اقرار مبدأ التعددية الحزبية، وشجع قانون الأحزاب الجديد على قيام أحزاب معارضة طالما أنها لا تقوم على أساس ديني أو طائفي أو لغوي.

[1] - **المرجع نفسه**، ص 116.

وفي هذا السياق غير الحزب الدستوري الحاكم اسمه ليصبح التجمع الدستوري الديمقراطي، ولم يستطع الحزب الحاكم أن يتخلص من ارتباطه بأجهزة الدولة، في وضع يمثل الحالة المصرية تماما من حيث كونه حزبا خانقا للمجتمع المدني، وعلى صعيد العمل النقابي والمؤسسي اتخذ النظام خطوات مهمة للتخفيف من غلواء القيود التي كانت مفروضة على مؤسسات المجتمع المدني، وطالب الرئيس بن علي أجهزة الدولة بتسهيل إصدار التصاريح لهذه المؤسسات، وعليه فقد شهد المجتمع المدني التونسي توسعا كبيرا منذ أواخر الثمانينات، وتغطي مؤسسات هذا المجتمع أنشطة كثيرة ومتنوعة تتراوح ما بين جمعيات المحافظة على البيئة والجمعيات النسوية وجمعيات الدفاع عن المستهلك[1].

ومع ذلك فان الدولة التونسية اصطدمت بالمجتمع المدني وظهر جليا في أكثر من مناسبة، ولعل من أبرزها حالة الجمعية التونسية لحقوق الإنسان منذ أواخر التسعينات، حيث وجهت الجمعية انتقادات لاذعة للنظام بشأن معاملة سجناء الرأي ولاسيما من الإسلاميين، وقد دفع هذا الاصطدام بالحكومة إلى تعديل قانون الجمعيات، وهو ما أفضى في النهاية إلى حل الجمعية التونسية لحقوق الإنسان، غير أن الضغوط الدولية والداخلية هي التي دفعت بالنظام إلى غض الطرف عن عمل المنظمة ولكن في ظل تضييق الخناق عليها[2].

وتعكس الحالة التونسية صورة واضحة لواقع المجتمع المدني المتأزم في الشمال الإفريقي، حيث أن الدولة لا تزال غامضة في موقفها إزاء مؤسسات هذا المجتمع، لقد تبنت القيادة التونسية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني لعل من أبرزها:

أ- إستراتيجية الاختراق حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل، يعني ذلك أن تدفق الموالين للحزب الحاكم في المؤسسات والمنظمات المدنية القائمة، بل وإنشاء مؤسسات جديدة يضمن للنظام السيطرة وعدم تحديه من قبل المجتمع المدني.

ب- إستراتيجية التنظيمات المماثلة، لقد دأب النظام التونسي على الحد من فعالية التنظيمات المدنية ولاسيما الحقوقية والدفاعية منها (مثل جمعية حقوق الإنسان)، من خلال إنشاء منظمات مقابلة لها في كنف الدولة ويسيطر عليها النظام ومؤيدوه ويكون الهدف الأساسي احتواء التنظيمات التي تمثل تحديا للدولة.

---

[1]- حمدي عبد الرحيم و عزة خليل، **مرجع سابق**، ص 33.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص. 34.

ت- إستراتيجية الإكراه والقمع، وهي تمثل الملاذ الأخير للنظام، حيث يعتمد على القدرات الأمنية والاستخراجية المملوكة لديه من أجل احتواء أي تهديد له من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات المستقلة، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تعامل النظام منذ عام 1989 مع التهديدات التي تطرحها قوى الإسلام في تونس[1].

المطلب الثاني: الانفتاح على المجتمع المدني بين بورقيبة وبن علي

و لقد أدى انفجار التجربة التعاضدية إلى إعلان الانتقال إلى تجربة جديدة تقوم على الانفتاح على أنقاض تجربة الاقتصاد الموجه، وأصدر المعرضون و خاصة منهم اللبراليون المنشقون عن الحزب الدستوري سنة 1976 بياناً بمناسبة مضي عشرين سنة على الاستقلال، انتقدوا فيه الحزب الحاكم على خلفية أنه حزب عاجز عن تغيير نفسه، و طالبوا بتمكين المعارضة السياسية من حقها في التنظيم والتعبير، بما سيكون منطلقا جديداً لطرح مسألة الدستورية و بالتالي مدى توافق تطور المؤسسات مع نمو المجتمع المدني أي تخلص المجتمع المدني من هيمنة المجتمع السياسي تدريجياً.

و كان من نتائج الانفتاح الاقتصادي، ازدياد الطبقة العاملة والنقابات الأساسية التي تجذرت في قطاعات كبرى و خاصة النقل و البريد و التعليم و البنوك، من قبل مثقفين التجئوا إلى هذه الهياكل خاصة الاتحاد العام التونسي للشغل، و اتخاذها قناة للتعبير عن رغبة في مشاركة مخالفة، حتى غدا الاتحاد فعلاً معقلاً للرافضين و ناطقاً باسم الغاضبين، و بالتالي فإنه أضحى مجالاً للوعي النقدي و قطباً مهماً للمجتمع المدني الناشئ، و في هذا السياق لعبت جريدة الشعب لسان حاله دوراً أساسياً، إذ فتحت صفحاتها للمثقفين المستقلين و المعارضين .

بالإضافة إلى ذلك، عمقت الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تونس على غرار بلدان المغرب العربي بداية الثمانينات، الهوة بين الاتحاد العام التونسي للشغل من جهة و الحزب الدستوري و الدولة من جهة أخرى، فتقلص موارد الدولة التونسية، أدى إلى عدم القدرة على المحافظة على القدرة الشرائية للعمال، مما سينتج من هذه الأزمة المالية للدولة فك التحالف التقليدي بين حزب الدستور و المنظمة النقابية، ولقد سعى بورقيبة منذ الاستقلال إلى أن يفرض سلطته على القيادة النقابية حسب إستراتيجية ترتكز على مبدأين : التدخل المباشر في الصراع بين النقابيين للحصول على الأغلبية في الانتخابات التي يقع فيها تجديد

[1]- خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول المغرب العربي**، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011) ،ص 71.

القيادة النقابية، إدماج القيادات النقابية في أجهزت الدولة و خلق جو تنافسي بين الإطارات النقابية لكسب المناصب العليا في المؤسسات الحكومية[1].

و عليه يمكن التسليم أن بداية صعود مجتمع مدني ناشئ خلال السبعينات، و يبدو أن النظام ذاته شعر بهذه الحقيقة لذا سيختار أيسر السبل متمثلاً في العنف اللفظي ثم المادي في مواجهة الجمعيات والصحف ثم الاتحاد، و لم تكن أحداث الخميس الأسود في/ 26 يناير 1976 /، إلا إفرازاً لهذا المسار، لأن لغة الحوار وصلت إلى الردب فكان الشارع أفضل وسيلة للتعبير ليفصح المقصيين أساساً عن هامشية مواقعهم، زادتها أحداث قفصة عمقاً لتكشف عن أزمة ما عاد بالإمكان الإخفاء، و نتيجة لذلك علا صوت الانفتاح السياسي الذي سيلعب دور الشعار التعبوي للحكومة الموالية بعد تنحية نويرة، نظراً إلى عجزه الذي يبدو في الظاهر صحياً لكنه في عمقه يمثل عجز منظومة سياسية، أرادت أن تسير على ساق واحدة فسقطت، من زاوية أنها فهمت الانفتاح في بعده الاقتصادي فقط، فعجزت بذلك عن أن تساير تحولات الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي المتسارعة، فاختار أو اضطر إلى أن يختار التوجه نحو الممارسة التعددية و حق المشاركة و كل ما يقترن بها، و بالتالي إحداث تغيرات على النظام السياسي و أساليب عمله تبعاً لموازين القوى داخل الحزب أو من خارجه، و بناءً عليه سوف تدفع الحكومة الجديدة نحو البحث عن نفس جديدة[2].

وفي خطوة أكثر تقدماً نحو تكريس عملية الانفتاح أعلن الرئيس بورقيبة في أبريل 1981 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الأيديولوجي أو المادي، وبالإضافة إلى هذين الشرطين ، فقد أضاف بورقيبة شرطاً آخر وهو ضرورة حصول الحزب على 5% على الأقل من إجمالي الأصوات الانتخابية في الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في نوفمبر 1981 وكان من شأن تلك الشروط ، خاصة الشرط الأخير ، تفريغ تلك الخطوة الهامة من مضمونها ، فعلى الرغم من مشاركة ثلاثة أحزاب سياسية في تلك الانتخابات (حركة الاشتراكيين الديمقراطيين ، حركة الوحدة الشعبية ، والحزب الشيوعي التونسي) إلا أن أيا منها لم تحصل على النسبة المطلوبة، وفي المقابل حصل الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم على % 94,6 من إجمالي الأصوات الانتخابية حصل بواسطتها على

---

[1]– عبد القادر الزغل، المجتمع المدني و الصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي، في **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية.**(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص461.

[2]–حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،2006) ، ص 262.

إجمالي مقاعد البرلمان بالائتلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل ، وفشل أي من أحزاب المعارضة في الحصول على الاعتراف الحكومي[1].

أدى ارتفاع في أسعار الخبز والسلع الأساسية نتيجة إلغاء الحكومة الدعم على تلك السلع ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب إلى وقوع الاضطرابات والإضرابات التي امتدت إلى عمال القطاع العام ، إلا أن تلك الأحداث لم تدفع بالنظام الحاكم إلى اتخاذ خطوات إضافية جديدة على صعيد عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي، تلك الاضطرابات قد أدت إلى توتر شديد في العلاقة بين النظام الحاكم وحليفه الرئيسي – الاتحاد العام التونسي للشغل– بسبب دعم الاتحاد للإضرابات داخل القطاع العام ومطالب العمال الخاصة بتحسين الأجور – وقامت الحكومة على إثر فشل المفاوضات مع الاتحاد بتعليق إصدار مجلة" الشعب " التي يصدرها الاتحاد لمدة ستة شهور ، ثم اقتحام قوات الشرطة لمقر الاتحاد وحل اللجان الداخلية للاتحاد وتشكيل لجان جديدة موالية للحكومة،بالإضافة إلى القبض على عدد كبير من قيادات الاتحاد بما في ذلك سكرتير عام الاتحاد الحبيب عاشور، ورغم إطلاق سراح معظم تلك القيادات خلال نفس الشهر، إلا أن العلاقة بين الدولة والاتحاد قد ازدادت توتراً بسبب رفض الحكومة إطلاق سراح باقي القيادات المعتقلة وإعادة العمال الذين تم فصلهم إلى وظائفهم مقابل موافقة الاتحاد على انتخاب سكرتير أكثر اعتدالاً.

[1]–أحمد منيسي،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية للأهرام ، 2004)، ص 175.

المبحث الرابع: دور التعليم في بلورة المجتمع المدني في تونس

إن مستوى التحديث التربوي هو المستوى الذي يمثل بؤرة مشروع الحداثة التونسي، ولعل تركيز بناة الدولة في تونس على التربية والمؤسسة التعليمية يأتي في إطار إنتاج الشخصية القابلة للتحديث وهو شرط التحديث نفسه كما أعلنه نور الدين العرباوي[1] ، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعليم في تونس في فترة الاستعمار

المطلب الثاني: التعليم في تونس في فترة بورقيبة

[1]– طارق بن الحاج محمد، **جدلية التعليم و التحديث في تونس غداة الاستقلال، مقال منشور على الموقع الإلكتروني " أدينات " edunet.tn ، 13-06-2013**، ص22.

المطلب الأول: التعليم في تونس في فترة الاستعمار

لم يكن التدخل العسكري الفرنسي في تونس إلاّ ليولد مجتمع جديد نتيجة للاحتكاك الحضاري، والذي أفرز هذا السياق نموذجين نخبويين لكل نموذج مشروعه الثقافي الحامل لمواقف من ثنائية / معاصرة تبعاً للمرجعية الفكرية التي تحكم كل طرف من حيث هي مرجعية تنحت معالمها و تتولى ترسيخها المؤسسة التعليمية المواتية، فالمؤسسة الزيتونية بما هي مؤسسة كلاسيكية تنتج نموذج المثقف العالم و تعد نفسها حامية العروبة و الإسلام و قيم المجتمع العربي الإسلامي في مواجهة الغزو الثقافي الوافد، أما المؤسسة التعليمية الحربية ثم الصادقية و ما تفرع عنها، فإنهما تعدان مؤسستين تعليميتين مستحدثتين ترميان إلى إرساء نمط جديد في التعليم أكثر استجابة لمقتضيات الحياة الإدارية في مختلف الحالات و ما عرفته من تحولات جوهرية بفعل الحدث الاستعماري[1].

تعود تركيبة التعليم الى أصلين مختلفين وهما التعليم التقليدي الزيتوني ونظام التعليم الأوروبي وخاصة منه الفرنسي، وقد مثلت المدرسة الصادقية التي أنشئت سنتين بعد تولي خير الدين باشا الوزارة الكبرى أنموذجا للتعليم العصري، اذ كانت الغاية الأساسية من احداثها تعليم العلوم الرياضية والطبيعية واللغات الأجنبية الى جانب العربية والفقه والعلوم الدينية، وتفرعت عن هذين الأصلين قبل الاحتلال وأثناءه أصناف تعليمية جديدة، ولعل أقدمها التعليم العربي التقليدي وفيه درجات تبدأ من الكتاب وتنتهي بالجامع الأعظم مرورا بالمساجد والزوايا، وكان جامع الزيتونة يمثل قمة هذا التعليم فسمي كله زيتونيا و قد تمحور التعليم الزيتوني على القران و السنة و ما اتصل به من امور فقهية و كلامية و نحوية وبلاغية[2]، فمن خلال وقوفنا على المرحلة الاستعمارية تبين لنا أن التعليم كان متنوعا قائما على تعدد الأنماط التعليمية ولكل مدرسة برامجها.

1- المدارس الفرنسية: لم تختلف في برامجها عن فرنسا هي عامة تكون مخصصة للاوروبين من الجاليات الأجنبية.

2- المدارس الفرنكو عربية: برامجها مزدوجة عربية وفرنسية، و يدخلها عامة ابناء الفئات المتميزة من سكان المراكز الحضرية الكبرى.

---

[1]- أسامة ميعافي، **مرجع سابق**، ص 159.

[2]- مصطفى بن تمسك، التعليم في تونس من العقد الى التوحيد، في http://ar.leaders.com.tn/article/0034، (21-04-2016).

3- المدرسة الزيتونية: وقد باشرت المؤسسة التقليدية الزيتونية عديد من الإصلاحات للاستجابة مع تطورات العصر وايضا لتساوي خرجيها مع خريجي الصادقية الذين يتمتعون بامتيازات في الوظائف العمومية.[1]

وقد باشرت المؤسسة التقليدية الزيتونية العديد من الاصلاحات تماشيا مع تطورات العصر، وأيضا لتساوي خريجيها مع خريجي الصادقية الذين يتمتعون بامتيازات في الوظائف العمومية بحكم تكوينهم المزدوج.

هذا التوجه الاصلاحي ساهم بشكل واضح في تقريب الفجوة بين النمطين ، وعليه برزت عدة ضغوطات ومطالبات وطنية عنيفة من أجل اصلاح التعليم وانشاء مؤسسة جامعية وطنية لا تكون مجرد أداة في خدمة الأغراض الاستعمارية، وهي ضغوطات وطالب قادها الشباب التونسي من خريجي الزيتونة والمعهد الصادقي وكذلك الحركة النقابية في ان واحد.

فتزايد عدد التلاميذ خلال الخمسينات تزايدا كميا هائلا فبلغ العدد سنة 1955 الى 213364، بعدما كان سنة 1950 يقدر بـ 11330، اضافة الى ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات.[2]

غداة الاستقلال انكبت السلطة للانكباب الى ايجاد صيغة للخروج من هذه الوضعية، وتلخص برنامج الاصلاح التربوي في أربعة محاور وهي توحيد التعليم، اكساب التعليم صيغة قومية لجعله ملائما مع الواقع والاحتياجات مسايرا لتطور العالم الحديث ونشره أفقيا وعموديا[3].

المطلب الثاني: التعليم في تونس في فترة بورقيبة

منذ عام 1958 أصبح التعليم مجانيا والحق فيه مضمونا لكل طفل بلغ سن الالتحاق بالمدرسة، سواء كان ذكرا أو أنثى وتم حث الأولياء على تسجيل بناتهم في المدارس وبنيت المدارس في التجمعات السكانية وتم تسخير الوسائل الضرورية لتدريس وتدريب الاطارات التعليمية والتربوية، وفي اطار السعي

[1]- أسامة ميعافي، **مرجع سابق**، ص 160.

[2]- حافظ عبد الرحيم ، **مرجع سابق**، ص 300.

[3]- طارق بن حجاج محمد، **مرجع سابق**، ص ص 23، 24.

الى تطوير عدد المسجلين بالمدارس تم اقرار خطة خصصت لقطاع التعليم أكثر من خمس ميزانية الدولة[1].

وبفضل قانون عام 1991 المتعلق بالنظام التربوي تم تعزيز الطابع الاجباري باحداث عقوبة ضد الأولياء الذين لا يسجلون أولادهم بالمدرسة أو يخرجوهم منها دون سبب، كما تم اقرار التعليم الاجباري من 6 الى16 سنة وهي خطوة عززت مسيرة التعليم وذلك بالاسهام في الحد من عدد الفتيات المنقطعات عن التعليم في الوسط الريفي من خلال اقرار توقيت أكثر ملائمة، ومن ناحية أخرى قد أكد القانون التوجيهي بوصفه أولوية مطلقة وحقا أساسيا مضمونا لكل التونسيين لا تمييز فيه على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي أو القوة والدين.

وكان من بين أهم أهداف إرساء التعليم ونشره أفقيا وعموديا في تونس:

- تحديث الهياكل والأنماط الاقتصادية والاجتماعية لتعويض الهياكل القديمة التي أفرغها الاستعمار من محتواها والتي لم تعد تستجيب الى التطلعات التنموية المنشودة انذاك
- تغطية حاجيات الدولة من الاطارات في جميع الميادين والمجالات العملية والتقنية

فالتعليم في تونس جزء من إستراتيجية رسمتها نخبة التحديث لتركيز مشروعها وتوجهاتها وأفكارها، هذه الأفكار التي قامت على ثلاث مرتكزات أساسية وهي: التربية، الادارة والحزب التي تم تقسيم الأدوار بينهما لايجاد القاعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية المتماشية مع مشروع التحديث التونسي[2].

ونتيجة لهذه السياسة تراجعت نسبة الأمية بوتيرة سريعة، فمنذ سنة 1984 انتقلت هذه النسبة من 58.1% الى 27.9% سنة 2008 لتصل سنة 2010 الى 26.4%، فلقد أعطى التعليم دفعا قويا للعجلة الاقتصادية والسياسية[3].

وتتميز البنية المجتمعية في تونس بظاهرتين متلازمتين وهما أهمية ما يعرف بالطبقة الوسطى التي راهنت عليها السلطات العمومية منذ الاستقلال سنة 1920 وهي طبقة متوسطة الدخل ولكنها انتفعت بمجانية وانتشار التعليم والمرافق العمومية الصحية والثقافية مما جعلها تتطور تدريجيا على المستوى الاقتصادي

[1]- هيفاء أبو غزلة،**المرأة العربية والديمقراطية**، (مصر: منظمة المرأة العربية، 2014)، ص 133.

[2]- طارق بن حاج محمد، **مرجع سابق**، ص 25.

[3]- هيفاء أبو غزالة، **مرجع سابق**، ص 135، 136.

والثقافي والتعليمي لتصبح بمثابة العمود الفقري للمجتمع التونسي رغم الأزمات التي مرت بها، أدى هذا العامل إلى تكون تدريجي لمجتمع مدني مهيكل في تونس ينشط بالتوازي مع المجتمع السياسي ويعمل بنوع من الاستقلالية عن الأحزاب السياسية.

يعّد تعميم التعليم من أبرز الإنجازات التي تحققت في تونس في العقود الخمسة الماضية على المستوى الكميّ، فقد تضاعف عدد التلاميذ (تعليم أساسي وثانوي) والطلبة (تعليم جامعي) 4. 9 مرات في غضون نصف قرن (بلغ العدد سنة 2008 مليونين و 440 ألف تلميذ وطالب من عدد السكان البالغ عشرة ملايين) فقد وصل عدد التلاميذ من الفئة العمرية 12- 18 سنة في العام الدراسي2007 - 2008 إلى 069.600. 1وبذلك يكون عددهم قد تضاعف 34.5 مرة بالمقارنة بعددهم عند استقلال البلاد سنة 1956أما عدد الطلبة الجامعيين فقد تضاعف في نصف قرن 160 مرة بحيث بلغت نسبة الانتظام الجامعي في الفئة العمرية (20- 24) 37.7%[1]

أما عن توزيع التلاميذ والطلبة حسب الجنس فيلاحظ تفوّق الإناث على الذكور، فنسبة الإناث بين تلاميذ التعليم الثانوي تصل 53.2 ٪ وتصل نسبتهن بين طلبة التعليم الجامعي 59.1% إن هذه الأرقام الدالة على نجاح السياسة التعليمية من الناحية الكمية[2]

كانت تحظى المنظومة التعليمية بميزانية تفوق ميزانية الدفاع، وعندما اندلعت الثورة كان النظام التعليمي التونسي في مصاف الأنظمة التعليمية العالمية محتلًا المرتبة السابعة عشرة دوليًا من حيث الجودة بوجه عام، والمرتبة السابعة في الرياضيات والعلوم.

وشمل التعليم البنات بصورة أفضل حيث بلغت نسبة تمدرسهن في الثانوي 11.1% وفي الابتدائي 59.9% .كما أن 11% من خريجي التعليم العالي من الإناث[3]

لابد من التذكير أن الحبيب بورقيبة زعيم" نيو دستور "أول رئيس لتونس كان في بداية نضاله (1934)من بين المتحمسين والمدافعين عن مقومات الشعب التونسي (ظاهريا فقط) ، فالمحافظة على الهوية الوطنية في نظر بورقيبة جزء من الكفاح ضد الاستعمار، وبذلك فقد دافع على مقومات الشعب التونسي وأجل الإفصاح عن قناعاته الثقافية وتطبيقها ميدانيا وهذا تفاديا لأي خلاف من شأنه عرقلة مشروعه السياسي في توحيد الشعب التونسي وقيادته، بالرغم من أن بوادر تطبيق هذا المشروع كانت قد

[1]- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**،(بيروت:شرق الكتاب، ط1، 2013)، ص 40.

[2]- **المرجع نفسه**، ص41.

[3]- بثينة قريبع وجورجيا ديباولي، **واقع النوع الاجتماعي في تونس**، (تونس:2014)، ص 1.

بدأت أثناء الفترة الاستعمارية واستمرت، في ظل توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي عام[1] 1955 ،حيث نصت المعاهدة على أن الثقافة الفرنسية ليست لغة أجنبية على التونسيين وأوصت بضرورة تدريسها في مختلف مراحل التعليم، وحتى بعد رحيل فرنسا ومنح الاستقلال التام لتونس فإن فرنسا أبقت على عدة مدارس تابعة لها كمعهد" كارنو "و"كايو "وعدة مؤسسات ثقافية يشرف عليها رجال دين مسيحيين من جماعة التبشير ،كما ظلت المدرسة التونسية خاضعة للهيمنة الإمبريالية الفرنسية سواء من حيث نظام التعليم أو من حيث محتوى برامج التدريس.كان بورقيبة متأثرا في نظرته إلى التعليم إلى حد كبير بإيديولوجية الجمهورية الثالثة الفرنسية والتي كانت تعتبر التعليم أداة نهوض المجتمع الأولى.

ولقد كان من نتائج المشروع الثقافي:

– تطوّر نسبة التمدرس لأطفال ال 6 سنوات من % 90 سنة 1981 إلى أكثر من99 سنة2008

– تحسن جودة التعليم بفضل ارتفاع نسبة التأطير التي بلغت حوالي 17,1 تلميذ لكل معلم، سنة2008 ، مقابل 50 تلميذ لكل معلم سنة1970 .

–تطور هام لعدد الطلبة حيث بلغ أكثر من 360 ألف طالب خلال السنة الدراسية2008/2007، مقابل 11ألف سنة 1970 و قد ترتب عن هذا التطور تحسناً ملحوظاً لنسبة التمدرس بالتعليم العالي التي تبلغ حالياً % 37,3 مقابل % 2,1 سنة1966 .

–تطور نسبة الفتيات في مختلف مراحل التعليم حيث ارتفعت هذه النسبة من % 27,6 سنة1966، إلى % 53,2سنة 2008 ، فيما يتعلق بمرحلتي الإعدادي و الثانوي و من % 19 إلى59,5% بالنسبة للتعليم العالي خلال نفس المرحلة.

– و قد مكن نشر التعليم في كل المدن و الأرياف و مجانيته المتواصلة في الرقي الاجتماعي لفئات عديدة كانت تحرم من التعليم كونه كان منحصراً في المناطق الساحلية و التجمعات الحضرية الكبرى، هذا ما ساعد في انتشار و خلق طبقة وسطى التي تقدر بحوالي قرابة % 80 من تعداد السكان، حيث تكمن وظيفة الطبقة الوسطى في خدمة الديمقراطية من خلال إحداث التوازن بين الطبقات لمنع الصراع[2].

[1]– عائشة عباش،**مرجع سابق**، ص 113.

[2]– أسامة ميعافي، **مرجع سابق** ، ص 212.

وعلى هذا الأساس مثل التعليم في تونس المستقلة (إلى حدود نهاية القرن العشرين) وسيلة هامة من وسائل الرقي الاجتماعي، والخزان الذي ظل يمد البلاد بكل ما تحتاجه من إطارات وكوادر، وقد رصدت الدولة إمكانيات مالية ضخمة نسبيا لفائدة التعليم (ما بين ربع الميزانية العامة للدولة وخمسها)[1].

ومن المهم التأكيد بأن برنامج التحديث والصالح الذي قدمه أول رئيس لتونس بعد الاستقلال، وهو الرئيس الحبيب بورقيبة، قد حقق تقدما سريعا في مجال الحقوق التشريعية وتعليم المرأة لا مثيل لها في البلدان العربية الأخرى[2]، وخلاصة القول أن الرئيس بورقيبة اعتبر مشروعه الثقافي هذا" جهاد أكبر نحو التخلف[3]".

انطلاقا مما سبق، نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- تميز المجتمع المدني في تونس منذ بداية القرن العشرين بوعي سياسي وحركية اجتماعية، شكلت مع مرور الوقت تراكما معرفيا ونضاليا جعلته يصمد أمام سياسات القمع والتسلط التي مارستها السلطة القائمة منذ عام 1956 الى غاية عام 2011.
- يعّد تعميم التعليم من أبرز الإنجازات التي تحققت في تونس، وكان للرئيس بورقيبة الفضل الكبير في الاستثمار في القطاع التعليمي.
- تعكس الحالة التونسية صورة واضحة لواقع المجتمع المدني المتأزم في الشمال الإفريقي، حيث أن الدولة لا تزال غامضة في موقفها إزاء مؤسسات هذا المجتمع، حيث تبنت القيادة التونسية عددا من الاستراتيجيات للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني.

[1]- محمد الرحموني، **العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة**، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات2012)، ص 32.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 6.

[3]- عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص 114.

الفصل الثالث:

مسار التحول الديمقراطي في تونس وإسهامات المجتمع المدني فيه

المبحث الأول: أسباب التحول الديمقراطي في تونس

اندلع الحراك الشعبي في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م أي قبل 38 يوما على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، واستطاعت هذه الأحداث في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلد لمدة 23سنة بقبضة حديدية ، ينطبق على ما حدث في تونس ماراه غوستاف لوبون في كتابه " روح الثورات والثورة التونسية" عندما قال": أن الثورة تنتج عن عوامل عقلية كالقضاء على ظلم فادح أو إستبداد ممقوت أو ملك يبغضه الشعب "[1]، هذا النجاح الذي حققه الحراك الشعبي التونسي أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع , وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب كما أضاءت تلك الأحداث الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

إن الشعب التونسي وجد نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروما من أبسط حقوقه السياسية، مستثنى من المشاركة في الحياة السياسية، يعيش أفراده في وضع الرعية لا في وضع المواطنة يلزمهم الخوف على حريتهم وعلى حرمة أجسادهم وموارد رزقهم وخفايا حياتهم الخاصة فضل على حرمة عائلتهم ومصير بناتهم وأبنائهم، إن الحرية والديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات التي وعد بها نظام بن علي لم تكن سوى وهم إذ أن الواقع عسف وتسلط وغطرسة[2].

وهناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة الخامس والعشرون من يناير في مصر , فقد مثلت سياسات نظام بن علي على مر سنوات حكمه للبلد أسبابا غير مباشرة أدت الى قيام هذه الأحداث بالإضافة إلى أن بعض الأحداث التي مثلت أسبابا مباشرة أو كانت بمثابة شرارة إشعال للأحداث التونسية، و عليه لدراسة هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية غير المباشرة التي أدت إلى قيام الحراك الاجتماعي

المطلب الثاني:الأسباب الاقتصادية المباشرة التي أدت إلى قيام الحراك الاجتماعي.

1- غوستاف، لوبون، **روح الثورات والثورة الفرنسية**، (مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص .26.

2- آية يوسف عبد السلام ،**أسباب قيام ثورات الربيع العربي**، (مصر: المركز العربي الديمقراطي، 2011، ص 27.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية غير المباشرة التي أدت إلى الحراك الاجتماعي

أولا: الأسباب السياسية غير المباشرة

تتمثل هذه الأسباب في سياسة النظام الحاكم السابق في تونس على مر السنوات التي حكم فيها وهي كالتالي:

1- تدعيم الحكم الفردي

في ظل حكم بن علي غابت الحرية و الديمقراطية، بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخابراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطنا لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة التي لا تزال قائمة إلى اليوم .

لقد عزز بن علي الحكم الفردي المطلق ، فجمع بين يديه على غرار سلفه بل أكثر منه كافة السلطات مما جعله يتصرف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد بهم وقمع كل خروج على الصف، حيث عرفت فترته اقتران الاستبداد السياسي بالفساد المالي[1].

1- تفاقم القمع

استغل نظام بن على الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الأمريكية بعنوان" مكافحة الإرهاب" للغل في تجريم كل معارضة للنظام واعتبارها" عمل إرهابيا"، كما أنه لم يتورع " عن إصدار قانون باسم" حماية المعطيات الشخصية "يسمح للإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن ولكنه يجرم كل من يفضح أعمال الفساد والنهب والثراء غير المشروع ل"العائلة الحاكمة "والمقربين منها.

وقد تم احتكار وسائل العلم ووصل القمع لحرية التعبير والصحافة إلى درجة أنه ما انفك منذ عام 1998يرتب الرئيس السابق بن على ضمن العشرة رؤساء دول وحكومات الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة، وتونس ضمن المجموعة الخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد أطردت جمعية مديري الصحف التونسية من" الجمعية العالمية لمديري الصحف (1997) "وجمدت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين

[1]- اية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 29.

في الفدرالية الدولية للصحفيين (مارس2004) لنفس السبب وهو الخلل بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس والتواطؤ مع الدكتاتورية في انتهاكهما .

وقد ملأ هذا النظام السجون بالمعارضين ناهيك أن ما بين 35 ألف و 40 ألف مواطن اعتقلوا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لأسباب سياسية، وقد تسبب هذا النظام في هجرة الآلاف من المعارضين للعيش في المنفى، وجعل من ممارسة التعذيب أسلوب حكم أودى بحياة العشرات من المعارضين وخلف عاهات جسدية ومعنوية للآلاف منهم مما جعل الحديث عن تونس في تقارير المنظمات والهيئات النسائية مقرونا بشكل دائم بالحديث عن التعذيب فيها الذي كان سببا في حصول بن علي على إدانة في مناسبتين(1999- 1998) من لجنة المم المتحدة لمناهضة التعذيب[1] .

وإلى ذلك أصبح الاعتداء على النشطاء من النساء والرجال في كافة المجالات السياسية والحقوقية والنقابية والثقافية وتشويههم عبر حملت صحفية ممولة من وزارة الداخلية ظاهرة بارزة في عهد بن علي.

وأخيرا وليس آخرا أخضع هذا الخير كافة المواطنين للمراقبة البوليسية في مختلف مجالات حياتهم الخاصة والعامة .فالتنصت على المكالمات الهاتفية ومراقبة المراسلات وشبكة الأنترنت وجهاز الفاكس أصبح أمرا يندرج ضمن الحياة العادية للتونسي.

2- قمع المعارضة:

استخدمت الحكومة التونسية اسلوب القمع للتحكم في مواقف المعارضة والرعب الصادر عن هذه الأخيرة كان لهما التاثير الكبير في التحكم في مواقف عامة الناس وأفكارهم،و اعتقال الاف المشبوهين وموت العشرت تحت التعذيب.

ونجحت الحكومة التونسية الى تجاوز دائرة قمع الاسلاميين الى اليساريين الخارجين عن الأطر، وانتهت بها الى التهام أبناءها بالاضافة الى عدم تمثيل منتخبي الشعب لهذا الشعب، وازدراء الحكومة للبرلمان، واختيار الرئيس بن علي الاعلام كوسيلة لمخاطبة الناس، والوزن الكبير لعائلات المافيا المقربة منه والتي تشكل جماعة ضغط وعجز السلطة القضائية وتفشي الفساد في أوساط الطبقة السياسية الحاكمة في تونس[2].

[1]- **المرجع نفسه**، ص 30.

[2]- كفاح عباس الحمداني، **حركة التغيير في تونس –الأسباب والتحديات-**، (جامعة الموصل:مركز الدراسات الاقليمية)، ص 31.

4-إنتهاكات الحقوق:

تتفق الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في الوطن العربي، وان إختلفت من حيث الدرجة، بانها لا تطيق المعارضة ايا كان نوعها، ولا التعبير السلمي عن الرأي مهما كان مهذبا، ولا منظمات المجتمع المدني وتلجأ السلطات الى قمع النشطاء والكتاب والصحف والأحزاب والمنظمات المدنية، وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق ذلك .ويمتاز النظامان البائدان في تونس ومصر، والأول ربما بدرجة أكبر، بانهما اتبعا درجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي جعل الحراك بما يمتاز به من مفاجأة هي الأسلوب الوحيد للتغيير[1].

1- غياب المشاركة الفاعلة .

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للمنظمة السياسية .والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم اشخاصا ومؤسسات، وبالتالي عدم الثورة عليه .والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادرا على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعليا ,وتولي المواقع العامة ,والتأثير في صنع السياسات العامة ,ومساءلة الحكام.

ولعل ما يتفق فيه النظامان المنقرضان في تونس ومصر هو انهما عانيا من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في السلطة بين قوى المجتمع من جهة؛ وبين الاستبعاد السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى .وهذا التناقض الفاضح تعاني منه مع اختلف في الدرجة معظم ان لم يكن كل الأنظمة العربية الجمهورية.

وربما ان ما يميز تونس ومصر من بين كل الأنظمة الجمهورية القائمة في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم وتفريغ الالية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي الى مجرد مسامير في عربة الحاكم الفرد .وقد أدت عملية اغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة في وجه الطلب المتزايد الى الدفع بالناس الى الشوارع التي تثبت الأنظمة الاستبدادية دائما عجزها عن السيطرة عليها .كما ادت الى سد قنوات الاتصال بين النظام ومواطنيه وافقدته القدرة على الاستجابة لي أي مطالب[2].

---

[1]- عبد الله الفقيه، "أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها الى اليمن"، في:
http://dralfaqih.blogspot.com/2011/02/blog-post_1680.html، (2016/02/13).

[2]- آية يوسف عبد السلام ، **مرجع سابق**، ص 31.

6-الاصلاحات الديمقراطية:

إن الإصلاحات الديمقراطية التي نفذت في تونس عبر مؤتمرات وطنية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن الماضي كان تأثيرها شكليا، ذلك أن نظام الغالبية يمنح السلطة الى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يتمتع بأغلبية المقاعد في البرلمان مفضيا الى حرمان الاخرين.

والحق أن الديمقراطية في تونس لم تكن راسخة، فالمحافظة على التعددية كانت شكلية وفرضت الرقابة على أنشطة أحزاب المعارضة ووسائل الاعلام والقضاء لم يكن مستقلا واحكام المحاكمات خصوصا السياسية منها، وتذرع الرئيس بن علي بمخاطر الأصولية وتهديداتها لبعث مبدأ(الإبقاء على الرئيس).[1]

[1]- كفاح عباس الحمداني، **مرجع سابق**، ص 31.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية غير المباشرة التى أدت إلى قيام الحراك الاجتماعي

لقد مثّل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، إلى برامج تثبيت الاقتصاد و التكيف الهيكلي التي تبنتها تونس،بضغط من صندوق النقد و البنك الدوليين،و ما تبعها من اجراءات مرتبطة بهذه السياسات،و بخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب و تقليص الإنفاق العام وتخلّي الدولة عن سياسة التوظيف، الأمر الذي ألحق أضرارا بالفقراء و المهمشين، وتوسعت الهوّة بين الطبقات، و ازدادت حدّة التناقضات و الاختلالات داخل المجتمع التونسي.

فبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس ،الذي دفع إلى الانفجار، يُعتبر الأفضل،مقارنة بسائر البلدان العربية،من حيث نسبة البطالة و القوة الشرائية و نسبة النمو الاقتصادي، و إدارة الأعمال وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال،في ظل شح الموارد في هذا البلد،الذي يعتمد على الزراعة و السياحة، فإن المشكل يكمن في انعدام التوازن في النمو الاقتصادي،فالمحافظات الجنوبية التونسية،التي شهدت الاضطرابات الأخيرة،تشتكي قلة الأموال المرصودة لمشروعات التنمية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاطلين.كما يشتكي أبناؤها التمييز في الوظائف العليا،و غيابا جزئيا أو كليا للعدالة الاجتماعية،و سوء توزيع الثروة، و احتكار الاستثمار من قبل فئة مقرّبة من السلطة الحاكمة،و تفشيا للفساد،حيث يدل مؤشر منظمة الشفافية لعام 2007 على توقعات تنذر بما هو أسوأ،إذ تراجع ترتيب تونس .من المرتبة 43 في عام 2005 إلى 61 عام 2007[1] .

وهناك أسباب ظرفية زادت الوضع احتقانا و الشبان ضيقا بحياتهم،في مقدمتها تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوربية في2009،ما أثّر تأثيرا مباشرا في الاقتصاد التونسي وتجلى ذلك من خلال انكماش الاستثمار، و تراجع الإقبال السياحي و انخفاض استهلاك الملبوسات والسيارات ، مما فاقم من المصاعب التي واجهها الاقتصاد التونسي في 2009 و 2010 م. و أفادت إحصائيات رسمية أن الاستثمارات المحلية المستحدثة في القطاع الصناعي تراجعت بـ % 20خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2010 مقارنة بالفترة نفسها من 2009 ،لكن من المهم أن نعرف أن الاستثمارات الأجنبية في تونس تراجعت بين الفترتين بأكثر من % 61 بحسب الإحصاءات نفسها .و قد ترافقت تلك الاختلالات الهيكلية مع اختلال هام أخر يتعلق بعدم التوازن التنموي بين المناطق الشرقية

[1]– ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي،*المستقبل العربي*، 2011، ص 143.

الواقعة على الشريط الساحلي،و المناطق الداخلية،و ظل هذا التفاوت الموروث من فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة يتعمق طيلة العقدين الماضيين ، فبلغ حجم الاستثمار في قطاع الصناعة في المناطق الشرقية 689مليون دينار(472مليون دولار) في الأشهر الثلاثة الأولى من 2009 و 587 مليون دينار (402مليون دولار خلال الفترة نفسها من 2010 ،فيما لم يتجاوز الحجم في المناطق الغربية التي تعتبر مناطق ظل 258 مليون دينار (177 مليون دولار)في 2009 و172 مليون دينار تونسي (118 مليون دولار في 2010) ، بل إن التفاوت ظهر جليا حتى في نسبة التراجع بين مناطق و أخرى،إذ لم يتجاوز % 15 في المحافظات الساحلية،فيما وصل إلى أكثر من الضعف % 33 في المحافظات الداخلية.

أما في **المجال الاجتماعي** الذي لا يمكن فصله عن الأوضاع الاقتصادية لأنه غالبا ما يكون سببا لها . فقد أدى النهج الاقتصادي الذي اختاره بن علي إلى نتائج خطيرة، ذلك أنه إن كان هذا النهج قد عاد بالنفع على أثرياء تونس وخاصة المقربين منهم من القصر وعلى أصحاب رؤوس الموال الجانب فإنه ألحق أضرارا فادحة بالشعب التونسي بكامل طبقاته وفئاته الكادحة ومنها:

1- **فجوات هيكلية في المجتمع:** يجمع الباحثون على استفحال أزمات هيكلية في المجتمع التونسي خلال الأعوام الماضية، بعضها ورثه بن علي منذ الاستعمار وما قبله، لكنه عمقها بسياساته، اذ أن المدن والقرى الساحلية التونسية وما يحف بها من مناطق زراعية غنية وموانئ كانت موطن الأغنياء والطبقة الوسطى في عهد الدولة الحسينية، في المقابل كانت نسب التهميش والبطالة والفقر والبؤس أكبر من الجهات الداخلية البعيدة.

وقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين-الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية- أواسط عام 2010 عن أكثر من 52% من الشركات في تونس توجد في 7 محافظات ساحلية، كما كشفت الدراسة نفسها أن 32% من المؤسسات الاقتصادية التونسية توجد في العاصمة[1].

[1]- كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، *مجلة السياسة الدولية*، (مصر، العدد 184، مجلد 46، 2011)، ص 59.

2- التجارة في الأعمار:

كان صيف 2010 استثنائيا في حياة هذا النظام، حيث اقترح الرئيس تمديد فترة التقاعد الى 65 سنة وتخفيض جراية التقاعد وزيادة نسبة الشغيلة، وانتبه الجميع الى خطورة هذا المشروع، الذي عكس عمق الأزمة التي يعاني منها النظام وعمق الفساد الذي مارسه طيلة الفترات السابقة، ما دفع الى افلاس الصناديق الاجتماعية التي يمكنها أن تهدد كل مكاسب العمال التي حققها طيلة نصف قرن، هذا المشروع ألحق أضرارا مباشرة بآلاف العاطلين عن العمل.

ان نظام بن علي مارس العبث الدائم بالدولة، لأنه تصورها ملكه الخاص، وتصور التونسيين عبيدا له، لذلك لم ينتظر منهم أي رد قوي ضد جرائمه خاصة سرقة لأعمارهم بالزيادة في سن التقاعد.[1]

3- تدهور الخدمات الاجتماعية .

إن تدمير الخدمات الاجتماعية هو إحدى النتائج الأساسية لسياسة بن علي الاقتصادية، فهو ما انفك، تطبيقا لتوصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يقلص من حجم التمويل العمومي لقطاعات الصحة والتعليم والنقل والسكن، فقد طبق بن علي سياسة "التجارة بالأعمار" حيث اقترح تمديد سن التقاعد الى 65 سنة ما أدى إلى إفلاس الصناديق الاجتماعية ، وهذا المشروع ألحق الضرر بآلاف العاطلين عن العمل[2]، إن المنطق الرأسمالي الوحشي يعتبر النفقات المخصصة لهذه الخدمات أموال" ضائعة "لأنها لا تذهب إلى جيوب أصحاب رأس المال.

وبعبارة أخرى فهذه الخدمات لا ينظر إليها كحق أساسي من واجب المجتمع وبالتالي على الدولة السهر على توفيرها لكل فرد تكريسا للمساواة وضمانا للمقومات الدنيا للعيش الكريم بل ينظر إليها ك"عبء "على الدولة أن تتخلص منه لتلقي به على كاهل الفرد ولتوفر الفرصة لأصحاب رأس المال المحليين والأجانب كي يحولوا تلك الخدمات إلى مجال للاستثمار يعود عليهم بالربح الوفير .وهو ما أدى إلى تفاقم شتى أشكال الحيف والتمييز علاوة على ما في الأمر من مخاطر على مستقبل المجتمع بأسره.

---

[1]- صلاح الدين المصري و آخرون، **ثورات قلقة –مقاربة سوسيو –إستراتيجية للحراك العربي،اختبارات ثورة 17 ديسمبر في تونس السياق التاريخي والمآلات**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)،ص 340

[2]- اية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 38.

المطلب الثاني:الأسباب الاقتصادية المباشرة التى أدت إلى قيام الحراك الاجتماعي

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب الموجودة في الكيانات العربية الإفريقية القائمة, وتتركز أهم الأسباب في الفساد الذي أخذ أشكالاً متعددةً ومتنوعة(منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلك (صخر الماطري) زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن على لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال العمال في تونس وهو ما زال في أوائل الثلاثينيات من عمره، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وامتلكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة السلمية[1].

2-إنتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أدى ذلك إلى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين في المجتمع لوجود الثروات في أيدي القلائل في وقت بلغت فيه معدلات البطالة 30%،ومثلت 13.6%من إجمالي العاطلين من خريجي الجامعات،وسجلت نسبة البطالة من الفئة العمرية مابين 15و 19 سنة 2007 نحو 34.1%[2] ، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 02: تطور حجم البطالة بين صفوف خريجي التعليم العالي

	حجم البطالة (بالآلاف)	نسبة البطالة (في المئة)
1984	1.6	
1998	4.8	
1994	6.3	3.7%
1999	21.1	7.8%
2005	72.3	14.0
2010	185.3	22.9%

المصدر: المسوح والتعدادات حول السكان والتشغيل (المعهد الوطني للإحصاء-تونس-) 2011

[1]- على عبده محمود ، **مرجع سابق**.

[2]- المعهد الوطني للإحصاء، **المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2007**، (تونس، 2010)، ص 26.

4- ارتفاع نسبة الفقر وانتشار الطبقية، لم تتوقف معاناة الشعب التونسي في الجوانب السابقة فقط بل تعدت إلى الجانب الثقافي، حيث سار الرئيس **زين العابدين** على نفس خطى سياسة **بورقيبة** السابقة، كما عمل على حجب الفضائيات والمواقع الالكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء، وفي مقابل ذلك عمل على نشر الفساد والانحلال الخلقي في المجتمع.[1]

5- الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.

6- المحسوبية والرشوة :أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه .كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصا القضاء والادارة .

7- الانقسام الاجتماعي الحاد الى أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة وأغلبية فقيرة مستلبة الحقوق وتتعرض للقمع والاضطهاد من قبل الأقلية المسيطرة

8- غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وأعباء الاصلاحات الاقتصادية[2]، ومن المهم القول بأن تلك المشاعر الجماعية بالحرمان والحيف الاجتماعيين جعلت من مناطق الوسط الغربي الى جانب بعض المناطق الأخرى تهيؤ للهزات الاجتماعية سواء في أحداث الخبز من كانون الثاني(يناير 2011)[3]

إذن العوامل الاقتصادية وان اختلفت طبيعتها من حالة الى أخرى تعتبر محركات هامة لقيام اي ثورة، فان الأوضاع المعيشية الصعبة وتنامي أسعار الغذاء على نحو خاص تمثل بالتأكيد جزءا من القوى المحركة للحراك وان كان من الخطأ، كما يذهب الكثير من المفكرين، اختزال عوامل قيام الحراك في الجانب الاقتصادي أو اختزال الجانب الاقتصادي في التضخم في اسعار السلع السياسية .وفي حين

[1]- شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص 36.

[2]- اية يوسف عبد السلام، مرجع سابق، ص 40.

[3]- أمحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص76.

يعتبر نجاح الحكومات في اشباع الحاجات الأساسية مصدرا ثانيا من مصادر الشرعية للأنظمة، فإن الفشل في اشباع تلك الحاجات يساهم في تآكل شرعية تلك الأنظمة[1].

لقد تظافرت جميع العوامل السابقة وأثارت غضب الشعب التونسي، الذي خرج لتظاهر في 2008 بقفصه وقد استطاع النظام التونسي السيطرة على الوضع، و هدأت الأوضاع في تونس إلى غاية حادثة **البوعزيزي** في سيدي بوزيد في يوم12/17/ 2010 ، التي مثلت شرارة لبداية الأحداث .

إثر حادثة **البوعزيزي** عمت المظاهرات بلدية سيدي بوزيد ثم اتسعت لتشمل جميع أنحاء تونس، وقابلتها الشرطة باستخدام العنف لتفريق المحتجين لكنهم استمروا في التظاهر، ولمواجهة الأحداث أقر **زين العابدين** مجموعة من الإصلاحات أهمها عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية لعام 2014 وإنشاء لجنة لتحقيق في الفساد، لكن المظاهرات استمرت وفي يوم الجمعة 2011/01/14خرج **بن علي** إلى السعودية مخلفا ورائه سقوط 50 قتيلا برصاص الشرطة[2].

[1]- اية يوسف عبد السلام، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

[2]– شهرزاد صحراوي ، **مرجع سابق**، ص 37.

المبحث الثاني: خصوصية الحركات الاحتجاجية في تونس

في البداية لابد من الاعتراف بأن ما حدث ليس بجديد على الشعب التونسي، خاصة أن التاريخ التونسي حافل بالثورات المشابهة الأمر الذي ينفي المقولات الغربية عن الثورات العربية النادرة والشعوب المستكينة ,فالشعب التونسي لا يستكين للظلم ويثور عليه ويرفضه.

وها هي أحداث تونس لعام 2011 والتي بدأت بانتفاضة خبز محلية تكررت عدة مرات في وسط وجنوب البلد في العامين الأخيرين، لكن الانتفاضة الأخيرة دامت زمنا يكفي كي تنضم إليها المدن والنواحي التونسية الأخرى، ويعود الفضل في استمرارها إلى عناد وبسالة أهالي ناحية سيدي بوزيد إضافة إلى مساهمة تنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بشكل فعال في احتواء الثورة، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول. : بداية الاحتجاجات في تونس

المطلب الثاني: خصائص الحركات الاحتجاجية التونسية

المطلب الأول. : بداية الاحتجاجات في تونس

الربيع العربي هو حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، وبدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة، وتميزت بظهور هتاف عربي أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو {الشعب يريد إسقاط النظام}.[1]واستطاعت هذه الحركة الإطاحة بحكم "زين العابدين بن علي " في تونس و " حسني مبارك " في مصر، والعقيد «معمر القذافي " في ليبيا، وكذلك تنازل الرئيس اليمني "علي عبد الله صالح " عن صلاحياته لنائبه، وكان من اسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية إضافة الى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.[2]

ففي تونس شكلت الانتفاضة التي اندلعت شرارتها من مدينة {سيدي بوزيد} التي تقع في 270 كم جنوب غرب العاصمة تونس وتعتبر هذه المحافظة من أقل مناطق البلاد تحضرا، وتعتبر هذه الانتفاضة نهاية لدورة تاريخية وبداية لمسار جديد.

الحراك الشعبي التونسي اندلعت أحداثه في 17ديسمبر 2010 تضامنا مع البائع المتجول الجامعي الشاب[3] "محمد البوعزيزي "* الذي فجّر الأحداث بإضرام النار في نفسه امام مقر ولايته سيدي بوزيد احتجاجا على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد لعربة كان يبيع عليها الخضر و الفواكه لكسب رزقه، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطية "فادية حمدي " التي صفعته أمام الملأ ، أدى حادث محمد البوعزيزي الى احتجاجات من قبل أهالي سيدس بوزيد في اليوم التالي، يوم السبت الموافق 18 ديسمبر 2010 و سرعان ما تحولت الأحداث إلى اشتباكات عنيفة وانتفاضة شعبية شملت معظم مناطق تونس فهي حراك شعبي و ليست ثورة فرز طائفي معين أو لنخبة معينة فهي حركة استمدت من الشارع وتبناها وأشعل نارها الشارع و يقع سر قوتها في أنها ليست قضية

***طارق الطيب محمد البوعزيزي** (29 مارس 1984 – 4 يناير 2014) شاب تونسي قام بإضرام النار في نفسه احتجاجا على مصادرة السلطات لعربته وبسببه حدثت انتفاضة شعبية وثورة أطاحت بالرئيس "زين العابدين بن علي "

[1]–ايمان بن قدور، ***الوجه الآخر للعولمة "الربيع العربي نموذجا"***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الأدب واللغات ،2014/2013)، ص14.

[2]–ماجد أحمد الزاملي، ثورات الربيع العربي "الأسباب والنتائج" ،الحوار المتمدن،العدد 4105، 27 ماي 2013).

[3]– يوسف لعياضي، **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على ارساء مبدأ الديمقراطية –تونس–**، مذكرة ماستر،(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 47

{خبز و ماء } ولكنها مسألة ذهن وفكر و حرية وتحولت الظاهرة من التنديد بحادث بوعزيزي الى مطالبة الرئيس التونسي الأسبق "بن علي " بالرحيل .[1]

ان حادثة تضحية البوعزيزي بنفسه حرقا ليست الحادثة الأولى التي شهدتها تونس فقد سبقتها قبل أشهر حادثة احراق الشاب" تريميش " نفسه أمام مقر ولايته {المنستير} الواقعة على البحر الأبيض المتوسط وذلك احتجاجا أيضا على مضايقات مهنية تلقاها من موظفين اداريين، لكن ما حدث في سيدي بوزيد كان مختلفا، حيث شكلت حادثة موت البوعزيزي حرقا (الشرارة التي أشعلت النار في الحقل كله).[2]

يعتبر 24 يناير يوم انتصار لإرادة الشعب ، تميز بوصول غضب المحتجين فقد عمت المصادمات مع الشرطة و أجهزة الأمن المختلفة في الاحياء الشعبية من العاصمة و ضواحيها ، حتى الأحياء القريبة من القصر الجمهوري بقرطاج ، وكان التجمع البارز قد جرى في اشهر شوارع تونس شارع {الحبيب بورقيبة} و تحديدا امام وزارة الداخلية التي كانت ترمز لدى الشعب التونسي للتعذيب و القمع و الاذلال الذي مارسه النظام طيلة عقود ، وقد عبر الشعار الذي رفعه المتظاهرون {وزارة الداخلية ، وزارة إرهابية } و في عشية اليوم ذاته غادر "بن علي " صحبة زوجته و قد فر بعض أصهاره فيما تم عشرات من أفراد عائلتي الرئيس وزوجته متجهين الى السعودية في 14 يناير 2011 ، وها هو الشعب التونسي يسجل نفسه في سجل الثورات الخالدة، وذلك بانتصاره على واحدة من أشرس الأنظمة الاستبدادية والقمعية في العالم الثالث وخاصة العالم العربي الاّ وهو نظام " زين العابدين بن علي " الذي حكم تونس بالقمع لأكثر من 23 عاما.

مجمل القول إن الانتفاضة التي اندلعت شرارتها من "سيدي بوزيد " كانت غير متوقعة من حيث التوقيت والمضمون والأشكال وكان الحكم يعتقد انه قد أفلح في استخدام الأساليب الوقائية التي فككت مصادر المعارضة السياسية والنقابية وشدت جميع منافذ التمرد وأقفلت المجال الإعلامي ومساحات الحركة التي كانت متاحة للمجتمع المدني غير أن تلك العسكرة زادة تعقيد القضية إذن فانتحار البوعزيزي كانت القطرة التي أفاضت الكأس.

1–علي محمودي ،"4سنوات على ثورة الياسمين: تونس من "بن علي " الى" السبسي" ، في:
http://elbadil.com/2015/01/15/4 ، (2016/02/03).

2–أحمد كرعود، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**،(دراسات حالات شرق الكتاب، ط1 ،2013)، ص.30.

المطلب الثاني: خصائص الحركات الاحتجاجية التونسية

لقد لخص ناجي عبد النور أهم مميزات الثورة التونسية فيما يلي:

1- قاد الحركات الإحتجاجية شباب خريجو الجامعات وحملة الشهادات العليا و المعطلون عن العمل، و قد ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها و توسعها حتى وصلت إلى المدن الساحلية وإلى العاصمة تونس.

2- امتازت الثورة التونسية بطابعها السلمي رغم محاولة نظام "بن علي " جرها للطابع العنفي محاولا ربح بعض الوقت لتكسير الثورة وقد تجلى هذا الطابع في الشعارات التي رفعها التونسيين {سلمية سلمية}.

3- فجر الحراك الاجتماعي الجيل الجديد ما بعد الحركات الإسلامية معتمدين على شعارات برغماتية ملموسة {ارحل ارحل} اذ تعتبر الحركة الشبابية المحرك الرئيسي للثورة الجيل الأكثر تعلما والمتكون من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين المعطلين.

4- اتخذت طابع جماهيري بسبب الاتساع الافقي والعمودي لحجم الاضرار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي خلفها النظام التسلطي السابق.

5- تميزت أيضا الثورة التونسية بالعفوية والتلقائية، وتركز مطالبها على أمور اجتماعية بعد ان تطورت وذهبت في اتجاه اسقاط النظام، فهذا الحراك كان جوهره بالأساس الغضب العفوي ضد الفجور الذي مارسه النظام التسلطي المنخرط في نظام العولمة النيوليبرالية.

6- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، فمن حيث المدة فقد استغرق إسقاط النظام حوالي 25 يوم في حين ان التوزيع الجغرافي كان انطلاقه من المحافظات المهمشة الواقعة جنوب ووسط البلاد.[1]

7- اعتمدت اعتمادا كبيرا على وسائل الإعلام والتكنولوجيا وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي في التواصل الجماهيري والتي تعتبر أبرز أدوات نجاح الثورة.

8- الحس الوطني، إنشاء اللجان الأمنية لحماية الاحياء والممتلكات.

9- الميزة الأساسية أن الثورة استطاعت تفنيد مقولة الاستثناء العربي فيما يخص التحول الديموقراطي للشعوب، بعد إطاحتها بالنظام البوليسي في تونس لتكسر حاجز الخوف الذي خيم لمدة طويلة على مخيلة الشعب التونسي والشعوب الغربية عامة. [1]

[1]–فضيل التهامي "الثورات الديموقراطية في العالم العربي تونس نموذجا" ، *الحوار المتمدن*، (ع.4161. 22جويلية 2013).

عموما ،فقد تميزت الحراك الاجتماعي التونسي بثلاث سمات مميزة وهى أنها لا إيديولوجية، وذات أهداف سياسية واضحة، وأنها ثورة من أدنى ليس لها قيادة نخبوية،لأن النخب قد خانت الثورة[2].

[1]–العربي صديقي، "تونس: ثورة المواطنة "ثورة بلا رأس " (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2011)، ص.30.

[2]– زينب فريح، **مرجع سابق**، ص 49.

المبحث الثاني: إسهامات تشكيلات المجتمع المدني في بناء عملية التحول الديمقراطي في تونس

من الحيف القول أن الأحزاب والتنظيمات السياسية في تونس لم تساهم في الحراك أو أنها لم تدفع باتجاه تجذير خطابها وتوسيع قاعدتها الاجتماعية وانتشارها الجغرافي، فرغم الرعب الذي كان سائدا في البلاد فان نشاط تلك الأطراف ظل حاضرا بل فاعلا بأشكال مختلفة، وكانت أنشطة الكوادر الوسطى للكثير من الأحزاب الماركسية والقومية في الاتحاد العام التونسي للشغل وبقية المنظمات، في مختلف المدن والقرى فاعلة في كل التحركات التي حدثت في جميع أنحاء البلادد، وهذا ما سنلمسه في هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: إسهامات المجتمع المدني قبل الحراك

المطلب الثاني: مساهمة تشكيلات المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية

المطلب الأول: إسهامات المجتمع المدني قبل الحراك

في السنوات الأخيرة، جدّد المجتمع المدني، المترسّخ بعمق في تونس، حيويّته في البداية من خلال مقاومة نظام بن علي، ثمّ بعد ثورة العام 2011 عبر مقاومة حكومة الترويكا الحاكمة التي اتجهت نحو استنساخ الجهاز الحكومي نفسه الذي كان في عهد بن علي، من دون إعادة إرساء سلطة أخلاقية وسياسية.

أولا: دور الأحزاب السياسية في بناء عملية التحول الديمقراطي

نميز بين اتجاهين رئيسيين داخل الأحزاب حول دورهم في الحراك، فالاتجاه الأول الذي يمكن أن نصفه بـ "الجذري أو الثوري" برغم أنه يضم أحد الأحزاب غير اليسارية، والاتجاه الثاني الذي تميز بخطاب يغلب عليه نفس "اصلاحي" بأفق محدودة رغم مشاركة قواعده وطره في فعل الحراك.

1- الاتجاه الجذري

ويمثله على مستوى الخطاب حزبان أساسيان هما حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" و "حزب العمال الشيوعي التونسي"

أ- **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية:** كانت قيادة هذا الحزب، منذ سنة 2005، تدعو الى القطع مع نظام بن علي وتنادي بالعصيان المدني، واعتبر الحزب أن "لا حل سوى الانتفاضة الشعبية للخلاص من نظام التزييف والفساد والقمع والخيانة"[1]، لذلك يمكن اعتبار هذا الحزب أول حزب تونسي رفع شعار "الحرية، والعدالة والكرامة"[2]، الذي رددته جماهير سيدي بوزيد وبقية مناطق البلاد في ما بعد، ودعا الحزب الى "مواصلة الطريق الصعب لتحقيق هذا الشعار" .

واعتبر الحزب أن " البلاد" وهما طالت الفترة الحالية ومهما كان الثمن الذي سندفعه فاننا (أي التونسيين) قد ولجنا مرحلة ما بعد بن علي حيث لم يعد هناك مجال للحديث عن تمديد وتوريث وانما عن بديل للرجل ولنظامه بعد تجاوزهما كل الخطوط الحمراء والدخول في مواجهة مفتوحة بالرصاص الحي مع شعبنا الأعزل المسالم"، وهو كذلك أول حزب نادى بالنضال بهدف رحيل" بن علي" ودعا "الشباب وكل

[1]- بيان مؤرخ في 02 مارس 2005، أنظر: موقع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: http://cprtunisie.net

[2]- **المرجع نفسه.**

القوى الحية لتكثيف الاحتجاجات السلمية بهدف واحد هو رحيل الدكتاتور حيث لا أفق لعودة السلم لتونس غير هذا"[1].

كما توجه الحزب بنداء عاجل الى كل "الوطنيين داخل أجهزة الدولة ليساهموا في رحيل الدكتاتور " ولكل "قوى المجتمع المدني وخاصة القيادات الشابة على الأرض وفي المهجر الى عقد مؤتمر وطني ديمقراطي، لكي يصوغ الرؤيا الجماعية لتونس الغد ويكون حصنا منيعا أمام انطلاق دكتاتورية بوليسية جديدة تضحي ببن علي وعائلته للمحافظة على نفس النظام"[2]، واعتبر السيد المرزوقي أن "الواجب الوطني لكل تونسي هو إزاحة بن علي لأنه هو رأس البلاء ورأس الفساد"، وطرح هذا الحزب أفكارا سياسية جريئة ورؤية استشرافية دقيقة له نخبة قيادية متميزة بنشاطها وتضحياتها.

ب-حزب العمال الشيوعي التونسي:

واكب هذا الحزب تصاعد وتيرة الاحتقان الاجتماعي في البلاد منذ شهر نوفمبر 2010، ونبه إلى إمكانية تطور الأحداث وانفجارها في أي لحظة من اللحظات.

وكان يرى في الحراك الاجتماعي فرصة لتلك القوى للخروج من تقوقعها وتطوير قاعدتها الشعبية، غير أن ذلك لا يتم حسب رأيه " الا بتبني مطالب العمال والأجراء والعمال والطلاب والمعطلين من العمل وغيرهم من الفئات الشعبية.

كما اعتبر الحزب أن نظام الحكم "لم يعد له ما يقدم لغالبية الشعب سوى العصا ومزيد الاجراءات التي تعمق معاناته"، ثم أخذت مواقف الحزب ومطالبه تتجذر أكثر فأكثر بالتوازي مع تطور الأحداث الميدانية، وأكد في أحد بياناته أن الشعب التونسي بحاجة الى نظام جديد، ديمقراطي، وطني، شعبي، نابع من ارادته ويمثل مصالحه العميقة، وأن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينبع من النظام الحالي بل على أنقاضها عبر مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب في كنف الحرية والنزاهة والشفافية، وتكون مهمة هذا المجلس صياغة دستور جديد يحدد أسس الجمهورية الديمقراطية ومؤسساتها وقوانينها[3]، ان هذا التحول أو التغيير الذي احتمل الحزب حصوله سيكون مشروطا بـ "رحيل بن علي عن السلطة وحل مؤسسات الحكم الحالية الصورية وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة تنظم وتشرف على انتخابات حرة ونزيهة ينبع منها مجلس تأسيسي مهمته سن دستور جديد للبلاد يضع أسس الجمهورية الديمقراطية الجديدة والحقيقية التي تكرس

[1]- أمحمد مباركي، **مرجع سابق**، ص 220.

[2]- **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 223.

سيادة الشعب وتضمن فعليا الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنتهج سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة وطنية وشعبية توفر الشغل ومقومات العيش الكريم.[1]

كما أكد الحزب في بيان آخر أنه مع الشعب "بعماله وكادحيه وفلاحيه ونسائه وشبابه ومثقفين ومبدعيه، معهم جميعا في رغبتهم في التغيير، وفي يوم 14 يناير 2011، يوم الانتصار أوردت البديل حيث دعتها للمبادرة الى خلق وتكوين واستنباط سلطة جماهيرية موازية لسلطة الدكتاتورية .

أما على مستوى تحركات الحزب ميدانيا فقد تميز مناضلوه بنشاط ملحوظ في الجهات نظرا إلى تواجده خاصة في المناطق التي اندلعت فيها الاحتجاجات وفي جميع التحركات النقابية وفي الجامعات والكليات، بل إن الكثير من المحتجين والمتظاهرين قد تبنوا بعض شعارات هذا الحزب.

2- الاتجاه الإصلاحي

سنتناول حزبين أساسيين من هذا التيار، وهما الحزب "الديمقراطي التقدمي" و "حركة التجديد" الذين انخرطا في الحكومة المؤقتة بوزيرين اثنين بعد الثورة، بالاضافة الى "تحالف المواطنة والمساواة" الذي يضم مجموعة ممن الأحزاب وهي "حركة التجديد" و "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" و"حزب العمل الوطني الديمقراطي" و "تيار الاصلاح والتنمية".

أ- **الحزب الديمقراطي التقدمي:** طالب هذا الحزب الحكومة، بعد أربعة أيام من اندلاع الأحداث في مدينة سيدي بوزيد، بسحب قوات الأمن فو را من المدينة ومحيطها وباطلاق سبيل كل المعتقليين وايقاف كل التتبعات العدلية ضدهم وبفتح حوار مباشر مع ممثلي الشباب العاطل من العمل ومع الهيئات المدنية.

كما طالب الحكومة بإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وبإستراتيجية التنمية المتبعة وذلك عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المضروبة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية كما طالبها "بالدعوة إلى ندوة وطنية حول الإصلاح السياسي والاجتماعي تشارك فيها مختلف التنظيمات الحزبية وهيئات المجتمع المدني لتأمين طريق الانتقال الى الديمقراطية في أفق سنة 2014.

طالب الحزب الحكومة بضرورة "الوقف الفوري لاطلاق النار على المتظاهرين وسحب قوات الأمن من المدن واطلاق سراح جميع المعتقليين من دون استثناء وباصلاح شامل وتشكيل حكومة انقاذ وطني، ويرى الحزب أن الاسراع بانجاز هذه المهام العاجلة من شأنه اعادة الاستقرار وتأمين البلاد ضد مخاطر الهزات العنيفة.

[1]- **المرجع نفسه**، ص 224.

استقطب مشروع هذا الحزب نخبة شبابية هامة في العاصمة وفي دواخل البلاد، تميز الحزب بمواقفه الواضحة ضد نظام بن علي كما تميز مناضلوه بالنشاط والحركة ولقد ساهم هذا الأخير في تفعيل الاحتجاجات الشعبية .

ب- حركة التجديد: لم تختلف مواقف حركة التجديد من الأحداث التي جدت في سيدي بوزيد عن مواقف الحزب الديمقراطي التقدمي، اذ طالبت الحركة بدورها بفك الحصار الأمني على المدينة واطلاق صراح الموقوفين، وناشدت الحركة الحكومة لاستخلاص الدروس من مختلف الأحداث التي شهدتها عديد المناطق المحرومة، كما طالب الحزب بمراجعة الخيارات والسياسات في اتجاه حل قضايا التنمية والتشغيل حلا سلميا وعادلا في كامل أنحاء البلاد من دون استثناء أو تمييز.

وبعد التصعيد الخطير الذي شهدته منطقة سيدي بوزيد، استنكرت الحركة الممارسات العنيفة للسلطة وحذرت من عواقب التمادي في استسهال الركون إلى الحلول الأمنية، وطالبت الحركة بضرورة "إعادة النظر جذريا في السياسة المتبعة".

وبالتوازي مع ذلك طالبت الحركة، الحكومة "بمراجعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه التنمية الشاملة والعادلة التي تسمح بتجاوز اختلال التوازن بين الجهات وإخراج المناطق الداخلية من وضع التهميش وتوفير فرص الشغل والعيش الكريم لمختلف أبنائها[1].

وتوجهت الحركة الى رئيس الجمهورية، بنداء ملح لاتخاذ قرارات واجراءات فورية وملموسة كفيلة بوضع حد لهذا التصعيد، ومن بين أهم الاجراءات التي طالبت رئيس الدولة باتخاذها ارجاع الجيش الى ثكناته ورفع الحصار الأمني، وأمر قوات الأمن بالتزام ضبط النفس والحرص على ضمان سلامة المواطنين، كما دعت الرئيس الى "عقد اجتماع تشارك فيه على قدم المساواة جميع القوى الوطنية بالبلاد من نقابات ومكونات مستقلة للمجتمع المدني وأحزاب سياسية، من دون أي اقصاء أو استثناء، وشكل بيان الحركة المؤرخ في 11 كانون الثاني/يناير نقلة نوعية في خطاب الحركة ومواقفها اذ اتجهت لأول مرة منذ اندلاع الأحداث الى اتخاذ مواقف حاسمة ودعت الأحزاب السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل ومختلف الجمعيات والمنظمات المهنية المستقلة والقوى الحية في البلاد والشباب والمثقفين والفنانين والمبدعين، الى توحيد الصفوف لمواجهة سياسة القمع والانغلاق، والبحث عن الحلول الوطنية المناسبة والاليات الناجعة التي تسمح بالمساهمة الفعالة في ايقاف التدهور الخطير للأوضاع في البلاد، والاسراع

[1]- **المرجع نفسه**، ص 229.

بتنظيم "ندوة وطنية للتحول الديمقراطي " يكون موضوعها الأساسي البحث عن سبل الخروج من الأزمة الحالية وادخال البلاد في مرحلة الإصلاحات السياسية وبلورة بديل حقيقي لنمط الحكم القائم، كما دعت كل القوى الوطنية من أحزاب وجمعيات ونخب الى تنظيم مسيرة وطنية سلمية.

ثانيا: إسهامات المنظمات الوطنية في بناء عملية التحول الديمقراطي في تونس

1- المنظمات المهنية:

أ- الاتحاد العام التونسي للشغل:

يشكّل الاتحاد العام التونسي للشغل عموداً أساسيّاً من أعمدة المجتمع المدني التونسي، يعادل دوره دور الجيش في مصر، ويستمدّ قوّته من تاريخه وهيكله التنظيمي. بعد إنشائه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انضم الاتحاد العام التونسي للشغل إلى الحركة الوطنية وبرز بصفته لاعباً سياسيّاً.

وبصفته المنظمة الأقوى في تونس منذ قيام الحراك، عارض الاتحاد العام التونسي للشغل حكومة الترويكا من دون أن يسعى إلى تقديم نفسه بديلاً عنها أو إلى مصارعة السلطة الحاكمة. وتواصلت هذه المعارضة على الرغم من الهجمات على مقرّات الاتحاد العام التونسي للشغل وعلى مناصريه، التي نفّذتها رابطة حماية الثورة الموالية للنهضة، والمؤلّفة من مجموعات من السلفيين الذين شاركوا في أحداث عنف متنوعة في تونس منذ العام 2011.

رغم أن قيادة الاتحاد غير حزبية، إلّا أنّ قاعدته تجمع أشخاصاً من المشارب السياسية كافة، من ضمنهم الدستوريون والقوميون العرب واليساريون والإسلاميون حيث يشكّل الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة موحِّدة تتحدّث نيابةً عن العامّة، وتسعى إلى أن تبقى مستقلّة عن الأنظمة السياسية، وأن تناضل في سبيل العدالة الاجتماعية والحرية – وهذه مطالب الثورة أساسية التي قادها الاتحاد ضد الترويكا، على الرغم من الاصطفاف السياسي لقيادته الوطنية إلى جانب النظام القديم[1].

لم يكن التوافق في تونس ممكناً إلّا بفضل الحوار الوطني الشامل الذي انطلق بوساطة مبادرة "الرباعية"، وهو تحالف ضمّ الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد أرباب الأعمال، ونقابة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، اجتمعت عوامل كثيرة لإنجاح هذا الحوار، على الرغم من الانتقال الديمقراطي الغاص بالعقبات في تونس، والذي لا يزال بعيداً عن الاكتمال وينبغي توطيده بشكلٍ خاص، وتشرح عوامل أربعة أساسية التسوية التاريخية التي تمّ التوصل إليها في تونس: موقف الجيش المحترف

[1]- **المرجع نفسه**، ص 231.

وغير السياسي، والدروس المستفادة من عملية الانتقال في مصر، وتأييد المجتمع المدني لمبادرة الرباعية بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، والدور التصالحي والحاسم الذي أدّاه القادة السياسيون[1].

أكد المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل أن الشغل حق مشروع تضمنه كل التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدولية ويؤمنه دستور البلاد، وعلى ضرورة فتح حوار جدي وبناء من أجل تنمية مستدامة.

وبعد تطور الأحداث أوفد المكتب التنفيذي عضوين لمتابعة الوضع بهدف الاتصال بالسلطة الجهوية وبالنقابيين لتوجيههم تجنبا لمزيد التوتر ودرءا لما قد ينجر عن هذه الحركة العفوية من تداعيات، كما دعا السلطة لاتخاذ إجراءات آنية في اتجاه تفعيل القرارات الرئاسية المتعلقة بتشغيل شاب في كل أسرة يزيد عدد العاطلين فيها عن ثلاثة وضرورة تركيز استثمارات طويلة المدى، وطالب باعادة النظر في هيكلية الاقتصاد استجابة لما أصبحت تشهده البطالة من تغير في هيكلتها، كما دعا إلى إحداث صندوق للتأمين عن مواطن الشغل، والعمل على تفعيل الاليات المتعلقة باعادة ادماجهم في الدورة الاقتصادية، وطالب باعتماد إعلام مقنع، وفتح حوار عاجل حول القضايا العالقة[2].

ودعا سلطة الاشراف الى التفاوض الجاد والبناء مع النقابات وسائر القطاعات والمطالبة بارجاع المطرودين من مساجين الحوض المنجمي وطي صفحة الماضي لأول مرة، ولقد دعا المكتب التنفيذي للاتحاد إلى إصلاحات سياسية قوامها تعميق الديمقراطية ودعم الحريات"، والى تفعيل دور الرابطة التونسية لحقوق الانسان وضرورة تمكينها من عقد مؤتمرها في ظل احترام استقلالية قرارها"[3]

كان دور الكوادر الوسطى في "الاتحاد العام التونسي للشغل" محوريا في الثورة التي اندلعت منذ أواسط شهر ديسمبر، ودفعت بعض قيادات النقابات القطاعية والجهوية المركزية النقابية لاتخاذ مواقف مساندة لشباب الجهات المنتفضة، وتميزت تلك المواقف باستقلالية أكثر مما كان عليه الأمر قبل الأحداث، وتمكنت بعض النقابات القطاعية مثل نقابتي التعليم الأساسي والثانوي التي تعتبر من أكثر

---

[1]– محمد كرو، "خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أفريل 2014، في : http://ugtt.org.tn ، (12/ 04/2016)

[2]–الاتحاد العام التونسي للشغل، بيان صادر عن اجتماع المكتب التنفيذي المنعقد في 28 ديسمبر 2010، في: http://ugtt.org.tn ، (12/ 04/2016).

[3]– الاتحاد العام التونسي للشغل، بيان الهيئة الادارية الوطنية المجتمعة يوم الثلاثاء 04 يناير 2011، في: http://ugtt.org.tn ، (13/04/2016).

النقابات استقلالية وأكثرها جرأة داخل للاتحاد العام التونسي للشغل، من المساعدة على تنظيم العمال العاطلين عن العمل ومن بينهم الكثير من حاملي الشهادات العليا، وبعد اندلاع الانتفاضة بادرت نقابات التعليم للتجمع أمام المقر الرئيسي للاتحاد(ساحة محمد علي) صباح يوم السبت 25 ديسمبر، وفي يوم الأحد **26** ديسمبر نظم النقابيون أمام مقرات فروع الاتحاد في أهم المدن الداخلية تجمعات للتضامن مع سكان سيدي بوزيد.

أما النقابة العامة للتعليم الثانوي، فلم تنتظر موعد الإضراب الذي قرره القطاع ودعت في بيان أصدرته يوم **5** يناير كل الأساتذة في جميع معاهد البلاد الى تنظيم وقفة احتجاجية لمدة **20** دقيقة وذلك مساندة للاحتجاجات الشعبية التي عمت مختلف أنحاء البلاد. ومساء يوم **13** يناير أعلن بيان الاتحاد أن "ما يحدث في تونس هو ثورة شعبية وأن الرئيس زين العابدين بن علي هو الذي يتحمل المسؤولية" وأضاف أن "مبادرات السلطة جاءت متأخرة نافيا في الوقت ذاته أن يكون من ينفذ أعمال الحرق والنهب ينتمي للمحتجين" ، وكانت تلك كلمة السر للثورة، وتحدى النقابيون الحواجز التي وضعها رجال الأمن والتحم معهم آلاف من الناس من كل الأعمار والفئات وانتصبوا أمام وزارة الداخلية مرددين شعارا مركزيا "ارحل بن علي"، فكان ذلك اليوم الأخير للطاغية الذي ترك البلاد هاربا في مساء نفس اليوم.

ب-الهيئة الوطنية للمحاميين:

كان لهيئة المحاميين دورا متميزا في النضال الوطني والديمقراطي وكانت الهيئات منحازة دوما الى قضايا الشعب وقضايا الأمة (فلسطين والعراق)، ولم تتردد الهيئة في التنديد بالمحاكمات الجائرة ضد الناشطين السياسيين أو النقابيين والدفاع عن حقوقهم[1].

وكان للمحاميين دور متميز بل حاسم في الانتفاضة التي اندلعت في البلاد، ففي سيدي بوزيد والقصرين تضامن المحامون مع المحتجين وتظاهروا معهم في الشارع بزيهم المميز وحاولوا حماية المتظاهرين والمحتجين، وفي بعض الأحيان قادوا المظاهرات، كما نظموا يوم الجمعة **31** ديسمبر **2010** وقفات احتجاجية في كامل المحاكم التونسية رفعوا خلالها الشارة الحمراء استجابة للقرار الذي اتخذته هيئة المحامين في جلستها العامة التي انعقدت يوم الأربعاء **29** ديسمبر للتعبير عن تضامنهم مع مطالب الحركة الاحتجاجية في تونس، ولقد أصرت هيئة المحامين التونسيين على تنفيذ إضرابها المقرر يوم

[1]- أمحمد مالكي واخرون، **مرجع سابق**، ص 236.

الجمعة **14** يناير تضامنا مع أهالي الضحايا حيث التحق المحامون بدورهم بالشارع الرئيسي للعاصمة والتحموا مع الجماهير.

ج- الطلبة:

دخلت الحركة الطلابية في انقسامات تنظيمية منذ التسعينات ولم يتمكن الاتحاد العام لطلبة تونس من توحيد الاتجاهات الطلابية، فرغم ذلك ظلت أقلية طلابية فاعلة داخل الكليات الكبرى وبعض المعاهد الجامعية، ولقد عرفت مختلف الكليات بالبلاد حركات مساندة لأهالي سيدي بوزيد واحتجاجا على تواصل حصار أهالي المدينة، وتعرضت جميع المؤسسات الجامعية ومبيتات الطلبة والمعاهد الثانوية منذ يوم الاثنين **3** يناير **2011** الى مراقبة وحصار بوليسي مكثف، فكان الملجأ الأخير لهؤلاء الساحة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل[1].

المطلب الثاني: مساهمة تشكيلات المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية

في أوائل سنة 2013، اقترح الاتحاد العام التونسي للشغل الحوار الوطني على أنه وسيلة لحلّ أزمتَي تونس الاقتصادية والسياسية المحليّتين، فعلى الصعيد الاقتصادي، كانت البلاد تعاني من ارتفاع أسعار وتضخّم وعجز في الموازنة وتراجع في الاستثمارات، وكلّها مؤشّرات عن أزمة، وانعكست التحدّيات السياسية بتصاعد العنف وعدم الاستقرار، وفقدان ثقة الشعب بحكّامهم عديمي الخبرة، الذين قام العديد منهم بفرض تعيينات في الخدمة العامة على أساس حزبي.

قوّضت هذه التعيينات، التي أجريت بدافع المحسوبية السياسية والتضامن الاجتماعي، مصداقية هذه السلطات وأثقلت عاتق الميزانية العامة للدولة بمزيدٍ من المصاريف المرتبطة بالأجور. إضافةً إلى ذلك، استمرّ عدم الاستقرار بلا هوادة في ظل الترويكا، وتفاقم الإرهاب أكثر فأكثر في جبل الشعانبي وفي المناطق الحضرية الهامشية في أعقاب اغتيال ثلاثة من قادة المعارضة السياسية – هم محمد لطفي نقض في تشرين الأول/أكتوبر 2012، وشكري بلعيد في شباط/فبراير 2013، ومحمد ابراهيمي في تموز/يوليو 2013 – على أيدي سلفيين جهاديين كما يُزعم.

[1]- **المرجع نفسه**، ص 238.

1- دور المنظمات المهنية:

أ- التحالف الرباعي

على خلفية الأزمات والتوترات، أدّى الاتحاد العام التونسي للشغل دوراً حاسماً في التوسّط للتسوية التاريخية في تونس حيث أعاد إحياء الحوار وضمّ جهوده، ببراعة وللمرة الأولى في تاريخه، إلى جهود اتحاد أرباب الأعمال، فشكّلا قوة موازنة مؤثّرة بوجه محاولات "حكومة الترويكا" احتكار السلطة، وقد فرضت هذا التحالف الأزمة الاقتصادية التي أضرّت بالعمّال وبأرباب العمل على حدّ سواء، كما فرضته إرادة الاتحاد العام التونسي للشغل وذلك لإنقاذَ البلاد من كارثة مُحدقة[1].

ومن خلال تحالفهما مع جمعيّتين أُخريَتين معروفتين بإنجازاتهما ومكانتهما الرمزية، وهما نقابة المحاميين (التي أيّدت الانتفاضة علناً)، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان التي أصبحت الهيئة الأولى من نوعها في العالم العربي عند تأسيسها في العام 1977، تمكّن الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد أرباب الأعمال من إنشاء التوازن السياسي، ما أرغم حكومة الترويكا على التفاوض.

وتم تأسيس اللجنة الرباعية في صيف عام 2013 حين كانت العملية الديمقراطية على وشك الوقوع في الفشل بعد سلسلة من الاغتيالات السياسية وانتشار حالة من عدم الاستقرار.

مهدت اللجنة لعملية ديمقراطية سلمية ساهمت في تفادي الوقوع في حرب أهلية .. لذا كانت اللجنة مهمة جدا في دعم وضع دستور كامل وضمان الحقوق الأساسية للجميع من دون أي تمييز.

وتتألف اللجنة من أربع مؤسسات رئيسية النقابة العامة للعمال التونسيين، والتحالف التونسي للصناعة والأشغال اليدوية، والتجمع التونسي لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين التونسيين، تمثل هذه المؤسسات جماعات مختلفة في المجتمع التونسي .. وعلى هذا الأساس مارست اللجنة دورها كوسيط ومشغل للعملية الديمقراطية في تونس، لذا تم منح جائزة نوبل للسلام لعام 2015 لهذه اللجنة وليس للمؤسسات الأربع[2].

[1]- عنيفة المناعي، "الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي"، مبادرة الإصلاح العربي، جانفي 2016، ص 7.

[2]-زهير اسماعيل، "تونس بين واقع التسوية وأمل الحوار الوطني"، في:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/، (15 /2016/02)

تمكّن التحالف الرباعي من تضييق هوة الخلافات وإزالة الاستقطاب السياسي المحلّي بين الترويكا من جهة، وبين المعارضة العلمانية من جهة أخرى التي أيّدت حزب نداء تونس والجبهة الشعبية ومجموعات أخرى ضمن المعارضة العلمانية عُرفت بجبهة الإنقاذ الوطني.

2- الدور التصالحي لقادة الأحزاب السياسية

حقّقت جهود التحالف الرباعي النجاح إلى حدّ كبير، لأنّ الأشخاص الذين يتسلّمون زمام السلطة في تونس أبدوا استعدادهم للاستماع وانفتاحهم على التسوية، حيث نُظر إلى انتفاضة الشعب ضدّ نظام بن علي عن حق على أنها ثورة من دون قادة، وفي تونس، كما في مصر وسائر بلدان الربيع العربي، كانت الانتفاضات ضد الدكتاتوريات البوليسية عبارة عن تحرّكات عفويّة تفتقر إلى التوجّه السياسي، لكن بعد مرور فترة وجيزة – خلال مرحلة الانتقال، حين نتج عن التغيير وفقدان المرجعية السياسية شعورٌ بالقلق – برزت الحاجة إلى قائد سياسي يستطيع التونسيون أن يروا أنفسهم من خلاله وفرض الاستقطاب السياسي، الذي ازدادت حدّته عقب الانتخابات التشريعية في العام 2011، زعيمَين سياسيَّين أساسيَّين هما راشد الغنوشي، زعيم حزب النهضة الإسلامي الذي خرج منتصراً بعد أول انتخابات ديمقراطية، والباجي قائد السبسي، رئيس الوزراء السابق ومؤسِّس حزب نداء تونس الذي أصبح سريعاً أهمّ حزب علماني معارِض. وإضافةً إلى هذين الزعيمَين الجذّابَين، برز عدد من الزعماء النافذين الآخرين على الجانب الإسلامي والسلفي، والجانب العلماني للطيف السياسي[1].

يعود الفضل إلى الغنوشي والسبسي في أنهما استثمرا ثقلهما السياسي وسمعتهما الشخصية في خلال هذه المرحلة الانتقالية، لإقناع مؤيّديهما وأوساطهما الداخلية بقبول تسوية للأزمة يجري التفاوض والتوافق عليها، وبعد كثير من التسويف والمقاومة، بثّ هذان الزعيمان الشعبيان، اللذان يسعيان إلى استراتيجيات تحالف سياسي جديدة، حياةً جديدة في الحوار الوطني، وشكّلت اجتماعات القمّة التي عُقِدَت بين الغنوشي والسبسي في باريس والجزائر العاصمة، في أوج الأزمة السياسية، نقطة التحوّل الحقيقية، كذلك حدّدت الاجتماعات التي جمعتهما وجهاً لوجه شكل الأحداث التي سبقت التسوية الأخيرة.

فضلاً عن ذلك، اضطلّع هذان الزعيمان بدورٍ فعّالٍ في الدفع في اتجاه مزيدٍ من الليونة ضمن حزبيهما السياسيَّين، وساهما بالتالي في نشوء تقاربٍ بين مناصريهما. على سبيل المثال، تحدّى الغنوشي حزبه

[1] – **المرجع نفسه.**

بقبول حذف إشارة مثيرة للجدل إلى الشريعة، في الدستور الجديد، وبالتخلّي عن مادة كانت أشارت إلى وضع المرأة على أنها "مكمّلة للرجل". ومع أنه زعيم للنهضة، وقّع الغنوشي على خريطة الطريق من أجل حوار وطني، نصّت على استقالة حكومة رئيس الوزراء علي العريض بقيادة النهضة، باعتبارها مقدّمةً للتفاوض على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، وإنهاء صياغة الدستور، والاتفاق على الانتخابات العامة المقرّر إجراؤها بحلول نهاية العام 2014، وهكذا جرى التوصّل إلى تسوية تستند إلى إقامة رابط عضوي بين المسارات الحكومية والدستورية والانتخابية.

واستخدم السبسي بدوره ثقله وخبرته لإغراء حزبه، نداء تونس، من أجل الدخول في حوار مع الإسلاميين، متحدّياً بذلك اعتقاداً راسخاً لدى العلمانيين ربطَ الإسلاميين بالإرهاب منذ حقبة بن علي.

إضافةً إلى هذا التقارب بين الزعيمَين النافذَين، ساهم زعماء آخرون في نجاح الحوار الوطني، فالزعيمان النقابيان الرئيسان في مبادرة "الرباعية" – حسين العباسي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، ووداد بوشماوي، رئيسة منظمة أرباب العمل – اضطلّعا بدور حاسم في الترويج للحوار على أنه الحلّ الممكن الوحيد للأزمتين الاقتصادية والسياسية. وقد ساهم صبرهما وكفاءتهما في نجاح الحوار الماراثوني، وذلك على حساب تضحيات مؤلمة وتوافق غير تامّ ولكن مفيد[1].

تلك كانت الصيغة الرامية إلى تشكيل حكومةٍ جديدةٍ من شأنها أن تجدّ حلاً وسطاً بين متطلّبات المعارضة – التي طالبت بشخصيات جديدة ومستقلّة – وبين الترويكا الحاكمة التي سعت إلى إبقاء بعض وزرائها ومستشاريها في السلطة. واعتُبِر مهدي جمعة، وزير الصناعة السابق في حكومة العريض، المعروف بكفاءته واستقلاليته، شخصيةَ تسويةٍ، وسُمّي رئيساً للوزراء.

وفي سبيل منع الجمعية التأسيسية من أن تصبح عُصي في دولاب الحكومة الجديدة، أنشأ الحوار الوطني لجنة وساطة بين المؤسستَين. وأدّى رئيس الجمعية التأسيسية، مصطفى بن جعفر، بنجاح دوراً

[1]– نبيل الهواشي محمد الهادي الأخزوري، "دور النقابات في مرحلة التحوّل الديمقراطي والاجتماعي" ، ***جريدة الشعب***، 2011/10/08، في:
http://www.turess.com/echaab/15445?fb_comment_id=10150334926913063_27551734#f173c04b788d072 ، (29/ 2016/04).

حساساً وهو دور الوسيط الناشط. وتمكّن بن جعفر من القيام بذلك نظراً إلى أنه حليف سياسي علماني للنهضة يتسلّح بثقة كلٍّ من الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل، وهما أساس الحوار الوطني.

فضلاً عن ذلك، كان لمسؤولَين آخرَين، هما الرئيس التونسي منصف المرزوقي، ورئيس الوزراء السابق العريض، مساهمةٌ أيضاً في التسوية الأخيرة. وفي نهاية المطاف، نُظِر إلى الحوار على أنه تعبير عن إرادة الزعماء من مختلف جوانب الطيف السياسي في التوصّل إلى حلّ توافقي للأزمة التونسية، من شأنه مساعدة المواطنين على تفادي ما عاشه نظراؤهم المصريون من ريبة وهيمنة عسكرية وعنف حقيقي ومحتمل في المجال العام.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه عملية بناء التحول الديمقراطي في تونس

شكل الحراك الاجتماعي التونسي وإسقاط الدولة البوليسية قطيعة معرفية، ومنهجية، وفكرية وسياسية وأخلاقية مع عالم الاستبداد ومنطقه في المنطقة العربية، لكن ذلك وحده لا يكفي فأمام قوى العملية السياسية الجديدة تحديات كثيرة لمواجهة فلول النظام السابق والتأسيس لجمهورية جديدة، حيث تواجه تونس صعوبات وتحديات عديدة في مرحلة ما بعد الثورة ، وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ، نظرا لأنها تعيش مرحلة انتقالية سمتها الأساسية تتجسد في الانتقال من الثورة الى الدولة ، وتترسخ فيها القطيعة مع مرحلة النظام الاستبدادي السابق نحو بناء أسس ومرتكزات دولة مدنية وتعددية و ديموقراطية يتشارك فيها الجميع ، بما يحقق طموحات الشعب التونسي في الحرية و المساواة و العدالة الاجتماعية ، ولاشك ان تونس قطعت خطوات هامة بعد هروب بن علي وواجهت الواقع بمختلف صعوباته في المرحلة الانتقالية ، ومنه نذكر بعض تلك التحديات من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: التحديات السياسية

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: التحديات الأمنية.

المطلب الأول: التحديات السياسية

مع ان تونس تمكنت من استعادة قدر كبير من استقرارها السياسي الا انها تواجه تونس الجديدة في المرحلة القادمة تحديات عدة نابعة من طبيعة العلاقة بين القوى السياسية العاملة على الساحة خاصة تلك التي تقاسمت مقاعد المجلس التأسيسي على اثر نتيجة الانتخابات التي جرت في الفترة الأخيرة ، فلا تزال هناك تخوفات عديدة لدى الشارع و القوى السياسية من ازدواجية خطاب حزب النهضة (التي حصدت أكثر من 40 % من مجموع الأصوات خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة شهر نوفمبر 2011) بين خطاب سياسي وآخر ديني ، الأمر الذي قد يؤدي الى طرح برنامجين فكرتين متناقضتين ، تلك الوضعية قد تؤدي الى "أزمة فكرية "في عمل الحزب في الحياة السياسية و الاجتماعية و التي تترك آثارا سلبية على المواطنين من ناحية و على القوى السياسية من ناحية ثانية تكون منفذا لعودة النمط الديكتاتوري في معالجة الحريات و قضايا الفكر و التعبير.

حيث سيكون النوع الأول لهذا التحدي مرتبط بصيغة نظام الجانب الإسلامي وتأثيراته على الممارسة الديمقراطية، أما النوع الثاني لهذا التحدي فسيكون مرتبط بطبيعة الاقتصاد الإسلامي وتأثيراته على التنمية.

وعليه، هناك حقيقة مفادها أن الديمقراطية التوافقية التي يحتاجها المجتمع التونسي بتركيبته الاجتماعية والايديولوجية المعقدة والمتنوعة من تيارات يسارية وليبيرالية الى تيارات اسلامية...، تقتضي وجود اتفاق سياسي بين هذه المكونات حول شروط المواطنة والمشاركة السياسية واحترام الحقوق السياسية وجميع الحقوق الأخرى.

بالمقابل، اذا لم تتفق مكونات المجتمع التونسي بمختلف أطيافها حول الشروط المذكورة أنفا، فان ذلك يعني غياب التعددية، وعلى رأسها التعددية السياسية، وبالتالي انعدام الحريات والتي تشكل اللبنة الأساسية لبناء أنظمة سياسية تعددية[1].

[1]– شهرزاد صحراوي، **مرجع سابق**، ص 129.

ومن أبرز ملامح التحدي السياسي في تونس وما أفرزه الحراك من تدافع سياسي، احتماء جماعات اليسار الراديكالي الصغيرة بالاتحاد العام التونسي للشغل ومحاولة خشر الحكومة في الزاوية على الرغم من أن اتحاد الشغل في تونس مؤسسة عريقة بتقاليدها النضالية.

اضافة الى وجود تحدى سياسي اخر والمتمثل في طبيعة الأشخاص التي تترأس الأحزاب الجديدة، وهم يترأسون أحزاب متواضعة تم صنعها بمناسبة الحراك ويندر أن يتواجد من بينها من هم على فهم لتطورات العصرنة وإدراك لتبعات التطور الديمقراطي ، بالإضافة إلى معاناة النخب التونسية من تطبعهم بعقلية الحزب الواحد.

ويمكن القول أن الحراك الاجتماعي في تونس نجح الى حد ما في ترسيخ اقدامها خاصة على الصعيد السياسي وبناء المؤسسات الانتقالية ولكنها لا تزال تواجه صعوبات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[1].

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

يمكن اعتبار التحدي الاقتصادي اكبر عائق أمام القوى السياسية الجديدة التي تعتبر ذو أبعاد اجتماعية شديدة الوطأة، فان ارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة بعد مرور الحراك التونسي يعد من المعيقات التي يجب على الحكومة مواجهتها بفعالية ، وبعد مرور ثلاث سنوات عرف النمو الاقتصادي التونسي انكماشا في مقابل ارتفاع نفقات التصرف و الاستهلاك ، أدى بدوره إلى عجز الميزانية ليصل إلى 6 في المئة ، ومع تواصل العجز دفع الدولة إلى الاقتراض لتغطية الطفرة الاستهلاكية لتبلغ ديون تونس الخارجية في 2013 ما يناهز 25 مليار دينار ، مستنزفة 49.2 في المئة من الناتج الوطني الخام، هذه المؤشرات السلبية أدت إلى ارتفاع نسبة الفقر على الصعيد الوطني حوالي 15.2 في المئة وفي كل من "القصرين وسيدي بوزيد " وصلت حوالي 30 في المئة، وأدى أيضا إلى تفاقم معضلة البطالة التي تفاقمت بدورها وأهم هذه الإنعكاسات انتشار البطالة بصورة كبيرة في أوساط الشباب حيث وصل عدد العاطلين عن العمل في العام الأول ما بعد الحراك ما يقرب 800 ألف شخص بعد أن كانت حوالي 300ألف شخص، حيث أغلق ما يقرب عن 100 مصنع وعاد أكثر من600 ألف عامل[2] من العاملين

[1]–أنور الجمعاوي، **مرجع سابق**، ص.15.

[2]–أسماء قطاف تمام، **مرجع سابق**، ص 197.

فى ليبيا على إثر المواجهات التى شهدتها الثورة الليبية مع نظام القذافى البائد مما زاد من وطأة الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب انتشار ظاهرة التنمية المختلة بين المناطق التونسية و تردي قطاع السياحة الذي يمثل أهم مصادر الدخل القومي التونسي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر خاصة في المناطق الريفية، إذ ارتفعت معدلاتها من 8.5 في المئة سنة 2011 إلى 15 في المئة سنة 2014 على الصعيد الوطني[1].

وفي نفس السياق على الرغم من الانتعاش الذي شهدها قطاع السياحة في تونس إلى حدود نهاية 2013، الا ان مؤشراته سجلت ارتفاعا بنسبة 3.4 في المئة من مجمل الناتج الداخلي، وهذا التراجع يعود الى كل الحوادث التي عرفتها البلاد من عنف وعدم استقرار سياسي حيث ساهم في عدم اقبال السياح لتخوفهم.[2]

المطلب الثالث: التحديات الأمنية.

بعد مرور سنوات على الحراك الاجتماعي التونسي تبقى المسألة الأمنية من أهم القضايا العالقة في البلاد وأكثرها تعقيدا وخاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب و الجريمة المنظمة من جهة وتعطل المسار الانتقالي ومؤسسات الدولة وما أفرزه ذلك من أزمة سياسية حادة من جهة أخرى وفي ظل هشاشة المؤسسات و الوضع الأمني المتقلب[3]، خاصة مع تراكم الاضطرابات الأمنية في الداخل وفي البلدان المجاورة لها خاصة في ليبيا التي صدرت لها نحو ثلث سكانها منذ سقوط القذافي، وفي الوقت تزايدت فيه تخوفات ساسة تونس من رسميين ومعارضين خائفين من زيادة تدفق هؤلاء الفارين من الحرب الأهلية الليبية ومن جرائم الجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة التي انتعشت فيها بنسق سريع. [4]

إذن يمكن القول أن إصلاح المؤسسة الأمنية جزء من الإصلاح الدستوري والسياسي في البلاد، فرغم أن تونس نجحت بلا شك في عبور اختبار الديموقراطية الأول، لكن التحديات التي تعرضها

---

[1]–محمد سميح الباجي عكاز، "بعد سنة من الانتخابات. البرامج الاقتصادية وعود زائفة"، (5 نوفمبر 2015)، في: **https://nawaat.org/portail/2015/11/05/** ، (2016/04/20)

[2]–أنور الجمعاوي،"المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، دراسات سياسات عربية، (ع6، يناير 2013)، ص.14.

[3]–محفوظ بن هيكل،**تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة2013**، (بيروت: مبادرة الاصلاح العربي، 2014)، ص2.

[4]–كمال يونس، "تونس بعد 4 أعوام من اطاحة بن علي: استفحال الازمات رغم النجاح السياسي"، *اخبار العالم العربي*، (ع،15،13197 يناير 2015).

المرحلة الانتقالية الثانية تبدوا في مجملها وابعادها أكثر تأثيرا على مسار الانتقال الديموقراطي من المرحلة التي تلت انهيار النظام السابق، وهو ما يفرض على القوى السياسية الجديدة ضرورة الحفاظ على حالة التوافق التي بدت في طريقها إلى بناء الديموقراطية المنشودة.

من خلال ما تمت مناقشته في هذا الفصل، نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- أدى تردي الأوضاع السياسية و الاقتصادية، وأناخت الضغوطات الاقتصادية بثقلها على كاهل المواطن في تونس و بات يشعر بالتفاوت الطبقي الهائل ويلحظ الثروات الضخمة تؤول إلى خزائن نخب متخمة محدودة العدد، بينما الأغلبية الساحقة من المواطنين تئن تحت وطأة الفقر والبطالة، و هو ما أدى إلى انتفاضات و احتجاجات اجتماعية في تونس معبرة عن غضبها على النخب الحاكمة و مطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و انعكس ذلك سلبا على النخب الحاكمة و أدى إلى اهتزاز شرعيتها.
- تبلور نشاط المجتمع المدني في اطار الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الطلبة التونسيين.
- أصبحت منظمات حقوق الانسان خلال العقود الثلاثة الأخيرة قاطرة مؤسسات المجتمع المدني في تونس.
- ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في لعب دور الواسطة بين السلطة الحاكمة وعامة الشعب.
- تظل مؤسسات المجتمع المدني صمام أمان للمحافظة على مكتسبات الحداثة التي حققها المجتمع وتحقيق أهداف الحراك الاجتماعي التونسي، لا سيما البناء المؤسساتي الديمقراطي.

الـــخـــــاتـــــمـة

من خلال هذه الدراسة يمكن تأكيد الفرضية القائلة بأنه كلما زادت مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية كلما ساهم ذلك في نجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس حيث:

- أدّى الاتحاد العام التونسي للشغل دوراً حاسماً في التوسّط للتسوية التاريخية في تونس حيث أعاد إحياء الحوار وضمّ جهوده ببراعة.
- تمكّن التحالف الرباعي من تضييق هوة الخلافات وإزالة الاستقطاب السياسي المحلّي بين الترويكا من جهة، وبين المعارضة العلمانية من جهة أخرى.
- نجاح عملية الانتقال الديمقراطي من ممارسات النظام التسلطي إلى ممارسات النظام الديمقراطي مرهون بمدى استمرار استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن السلطة الحاكمة.
- إن استقرار مفاهيم كالتعددية والمواطنة وحقوق الإنسان والمساواة داخل القيم العميقة والمتأصلة للمجتمع التونسي يعد عاملا حاسما لصالح التحول الامن لهذا المجتمع نحو الديمقراطية، وبدون ذلك لن تستطيع الثورة التونسية مواجهة خصومها، ويستمر الشد والجذب بين مناصري الثورة وأعدائها بما يهدد استقرار المجتمع والدولة، تسعى مؤسسات المجتمع المدني الى القيام بهذا الدور، وتأصيل هذه المفاهيم في سلوكيات وممارسات الأفراد، وكذا مراقبة مدى التزام مؤسسات بها، فالمسؤولية الملقاة على عاتق المجتمع المدني التونسي جسيمة، اذ يتطلب الواقع الجديد منه اعادة ترتيب أوراقه وأولياته، للانتقال من دور "رجل المطافئ" في عهد النظام السابق، الى واجب "دمقرطة الدولة"، وتنمية المجتمع، ولدى المجتمع المدني التونسي الرصيد الطافي الذي يمكنه بالقيام بالمهمة، حتى يبقى النموذج "الثوري" التونسي، هو نموذج "ديمقراطي" في العالم العربي أيضا، لأن فشل التجربة التونسية سينسحب على جميع البلدان العربية لأن الوضع التونسي على

ما فيه من صعوبات وعراقيل قد يظل النموذج الأكثر تهيؤا للنجاح بالمقارنة بغيره، فهو وضع يتميز بسلمية الشعب الواعي، وحيوية المجتمع المدني وكثافته.

- تنمية المجتمع المدني وذلك من خلال قيام المنظمات الطوعية والجمعيات المدنية بمختلف أنواعها بدور فاعل ومؤثر في معالجة مشاكل المجتمع خاصة في مجالات البطالة، حقوق الانسان والتعليم...
- إعادة هيكلة النظام السياسي وإحداث القطيعة مع الممارسات السابقة.
- إعادة هيكلة الاقتصاد وتبني اتجاهات الطريق الثالث المتمثلة في قيام اقتصاد جديد يحقق التنمية الاقتصادية، يتميز هذا الاقتصاد بالتوازن بين التوجيهات الحكومية من جهة، وحرية السوق من جهة أخرى، أي تفادي السيطرة المركزية للدولة على النشاط الاقتصادي.
- تشير المؤشرات الأولية الصادرة عن القوى والأحزاب السياسية في تونس، بأن عملية إقامة نظام ديمقراطي مستقر تمثل أرضية لمزيد من الخطوات في هذا السبيل في المستقبل القريب
- إن حل المعضلة السياسية في تونس وتحقيق هذا الانفراج الكبير سيخفف بدرجة كبيرة من الاحتقان الذي كان سائدًا لكنه لا يكف لوحده إذا لم يتم التوجه لمعالجة الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي.

ويبقى الانتقال الديمقراطي في تونس حالة تغني التجارب الديمقراطية في العالم، وما يجعلها متميزة لأنها لم تقم على إرث سياسي ديمقراطي سابق، ولم تعش مناخا ديمقراطيا من قبل ونجحت التجربة التونسية في سياق معقد، فتونس لم تجد نموذجا في العالم العربي تحتذي به على غرار التجربة الاسبانية ،لكن تونس عانت من سياق متفجر ، وأخيرا، تأخذ تجربة تونس موقعا كنموذج رائدا ضمن أنجح عمليات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

قـــائمـــة المـــراجـــع

أولا:المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- أبا مولاي،حسنة، **قراءة في المفهوم الكلاسيكي للانتفاضة**، (نواقشط: اتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين،21 نوفمبر 2012، 12افريل 2016).

2- إبراهيم،حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية /الاتجاهات الحديثة في دراستها**،_(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

3- أبو غزلة،هيفاء،**المرأة العربية والديمقراطية**، (مصر: منظمة المرأة العربية، 2014).

4- أحمد برواري،محمد، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**، (دهوك : مطبعة زانا ، 2007)

5- بن هيكل، محفوظ ،**تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة2013**، (بيروت: مبادرة الاصلاح العربي،2014).

6- بوتنام،روبرت، **كيف تنجح الديمقراطية- تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة-**، تر ايناس عرفت،(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2006).

7- جيل، غرايم ، **ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني**، (دمشق:دار التكوين للترجمة والنشر ،2009)،

8- دال،روبرت، تر دكتور أحمد أمين الجمل، **عن الديمقراطية** ، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، 2000)،

9- الرحموني، محمد، **العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة**، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات2012)

10- الزغل، عبد القادر، المجتمع المدني و الصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي، في **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**.(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)

11- السرحاني،راغب، **قصة تونس من البداية إل ثورة 2011** ،(القاهرة :دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، 2011)

12- السنوسي،منير، **البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس الواقع والآفاق**،(تونس: 30 سبتمبر 2013)

13- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**،(بيروت:شرق الكتاب ، 2013).

14- شلبي، محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي**، (الجزائر ، دار هومة، ط5 ،2007).

15- عبد الحميد،حسين و رشوان،أحمد، **ثورات الربيع العربي مقارنة بالثورات العالمية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ؛2014)

16- عبد الرحيم، حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2006.)

17- عبد الرحيم،حمدي وخليل، عزة ، **المجتمع المدني في إفريقيا**،(القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2004)

18- عبد السلام، آيه يوسف ،**أسباب قيام ثورات الربيع العربي**، (مصر: المركز العربي الديمقراطي، 2011)،

19- عبد الصادق،علي، **مفهوم المجتمع المدني :قراءة أولية**، (القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2004)،

20- عبد المنعم مسعد ،نيفين و آخرون، **الأداء البرلماني للمرأة العربية دراسة حالات مصر وسوريا وتونس**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)

21- عبد المنعم مسعد ،نيفين، **المشاركة السياسية للمرأة العربية**، (مصر: د.د.ن،2008)

22- عبد لله،ثناء فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 ، 2004)

23- العربي، صديقي، **تونس: ثورة المواطنة "ثورة بلا رأس"** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2011).

24- قريبع،بثينة وديباولي،جوروجيا، **واقع النوع الاجتماعي في تونس**، (تونس:2014).

25- قوي،بوحنية، تقارير الجمعيات في المغرب وتونس –قراءة في الواقع والتطلعات،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ج2، 2014)،

26- كرعود، أحمد، ***الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد***،(دراسات حالات شرق الكتاب،2013)،

27- الكواري،علي خليفة(محرر)، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2003)،

28- الكيالي،عبد الوهاب، وزهيري، كامل، **الموسوعة السياسية**،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، 1974)

29- لوبون،غوستاف، **روح الثورات والثورة الفرنسية**، (مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013).

30- مالكي،أحمد واخرون، ، **ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات**، (قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012)،

31- المديني، توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (القاهرة :اتحاد الكتاب العرب،1997)، ص ص50-55.

32- المديني، توفيق، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011)

33- المصري،صلاح الدين و آخرون، **ثورات قلقة –مقاربة سوسيو –إستراتيجية للحراك العربي،اختبارات ثورة 17 ديسمبر في تونس السياق التاريخي والمآلات**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)

34- مصطفى،يسرى، "**المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي** "(القاهرة :مركز البحوث العربية ،2002).

35- مفتي، محمد أحمد علي ، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية-دراسة تحليلية-**، (الرياض: مكتب البحوث والدراسات، 2014).

36- المناعي،عفيفة، **الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي**، مبادرة الإصلاح العربي، جانفي 2016

37- منيسي،أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004).

38- ميتيكس،هدى، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث**، من كتاب :اتجاهات حديثة في علم السياسة(القاهرة،1999).

39- هنتنغتون،صامويل، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب(القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ودار سعاد الصباح،1993).

ب- المجلات والمقالات

40- البزاز،سعد توفيق عزيز ،" الاتحاد العام التونسي للشغل ما بين العامين 1979-1987"، *مجلة التربية والعلم*، (تونس: ب.د.ن، المجلد19 ،العدد4 ،2012).

41- بن خليف،عبد الوهاب، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس"، *المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية*، (جامعة الجزائر 03: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2012).

42- بن يونس، كمال ، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، *مجلة السياسة الدولية*، (مصر، العدد 184، مجلد 46، 2011).

43- التهامي،فضيل، "الثورات الديموقراطية في العالم العربي تونس نموذجا"، *الحوار المتمدن*، (ع.4161. 22جويلية 2013).

44- الجمعاوي،أنور،""المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، *دراسات سياسات عربية*، (ع6، يناير 2013).

45- الزاملي،ماجد أحمد، "ثورات الربيع العربي "الأسباب والنتائج "،*الحوار المتمدن*،العدد 4105، 27 ماي 2013).

46- زياني،صالح ،" تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، ديسمبر، 2007 .

47- شكر،عبد الغفار،" دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية"، *الحوار المتمدن*، (الجزء الثالث اليوم، 10- 11-2004).

48- صالح،نغم محمد،"مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية"، *مجلة العلوم السياسية*، (الجزائر: جامعة الجزائر 3،العددان 38-39).

49- عبد النور، ناجي ،الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي،*المستقبل العربي*، 2011.

50- علوان،ابتسام حاتم، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، *مجلة كلية الاداب*،(المستنصرية، العدد 98).

51- الغزي،ناجي، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية"، *آفاق سياسية*،(2009).

52- فاضل محمود،عباس، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق"، *الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان*، (بغداد: كلية التربية ابن رشد،العدد 203، 2012).

53- قبي ادم ، "رؤية نظرية حول العنف السياسي"، *مجلة الباحث*، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–،عدد 1، 2002).

54- مباركية،منير، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، *دفاتر السياسة والقانون* ،(الجزائر: ب.د.ن،عدد خاص أفريل 2011).

55- محسن،سميح ، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي: التجربة الفلسطينية من النجاح الى محاولة الافشال"، *مجلة أصوات*،(المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2007)،

56- المغيربي،محمد توفيق عزيز ، "الدولة والمجتمع المدني فى ليبيا"، *قضايا وآراء*،(طرابلس،2007).

57- مهدي،ماجد شاكر،الدولة والمجتمع المدني، *مجلة كلية الاداب*، (العدد 93).

58- ياسر،صالح، "المجتمع المدني والديمقراطية –بعض اشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية–"، *قضايا فكرية* ،(بغداد: منشورات طريق الشعب، 2005).

59- يونس،كمال، "*تونس بعد 4 أعوام من اطاحة بن علي: استفحال الازمات رغم النجاح السياسي*"، *اخبار العالم العربي*، (ع،15،13197 يناير 2015).

جـ- الملتقيات

60- البيج،حسين علوان، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، *ورقة مقدمة إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي*، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2002).

61- قوي،بوحنية، "دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد"، *ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات-*، (**الجزائر**: جامعة حسين بن بوعلي – الشلف، 2008).

62- كاس،عبد القادر، "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول :المجتمع، المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، (الجزائر: جامعة الجزائر، 7،8 ديسمبر 2011) .

63- لعجال،محمد أمين،"معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر(الجزائر:جامعة بسكرة، 10-11 ديسمبر2005).

64- مشري،مرسي، "التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، المجتمع المدني في الجزائر:دراسة في آلية تفعيله"، *ملتقى وطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات* ، (جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية، 2008).

65- مشري،مرسي،" المجتمع المدني في الجزائر :دراسة في آلية تفعيله"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول :التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات (الجزائر:جامعة الجزائر ، 20 أوت2008).

66- ملاوي،أحمد ابراهيم، "دور المجتمع المدني في التنمية الشاملة"، بحث مقدم إلى "مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، (الأردن: جامعة مؤتة، 2008).

67- نايت سعيدي،إلهام،" طبيعة التحول الديمقراطي" ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر(الجزائر:جامعة بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005).

د- التقارير

68- الأمم المتحدة، **دليل عملي للمجتمع المدني ، الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الانسان في الأمم المتحدة**، (سويسرا،2014).

69- المعهد الوطني للإحصاء، **المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2007**، (تونس ، 2010).

70- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي 1994**،(القاهرة :المنظمة العربية لحقوق الإنسان ،التقرير الثامن ، 1994).

ه-الأطروحات والرسائل

1-أطروحة الدكتوراه:

71- بركات ، كريم،**مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، *أطروحة دكتوراه*، (جامعة مولود معمري : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014).

72- بوصنوبرة، عبد الله ، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**،*أطروحة دكتوراه* ،(جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011).

2-رسائل ماجستير

73- بن عبد العزيز،خيرة، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية** ،*رسالة ماجستير*،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007)

74- جاسم ابراهيم حسن الحوسني، خالد، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة –جمعيات النفع العام-**، *رسالة ماجستير*،(جامعة الشرق الأوسط ،كلية الاداب والعلوم ، 2013).

75- حنيش،فيروز، **إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر(1989- 2005)** *رسالة ماجستير* ،(جامعة بن يوسف بن خدة-الحزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007-2008).

76- سيدهم، ليلى ، **اشكالية التحول الديمقراطي في تونس**، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام ،2008).

77- صحراوي، شهرزاد، **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية –دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب**، *رسالة ماجستير*، (جامعة محمد خيضر بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012).

78- عبادي، خير الدين، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا (1999-2010)** ، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011).

79- عباش، عاشة، **اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير، (:جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007).

80- العتيبي مناور عبد اللطيف ، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في الكويت**، *رسالة ماجستير*،(جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم السياسية، 2013).

81- فريح، زينب، **تأثير العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية** ، *مذكرة ماجستير*، (جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

82- قطاف تمام، أسماء ، **دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية – حركة النهضة التونسية نموذجا-**، *رسالة ماجستير*، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

83- كبير، سيد أحمد، **التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية(1989-2009)**، *رسالة ماجستير*،(جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010).

84- معقافي، أسامة، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس(-2010) 1987**، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر 03:كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010).

85- موزاي بلال، **دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب**، *رسالة ماجستير*، (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2014).

3-مذكرات ماستر:

86- بن قدور، إيمان، ***الوجه الآخر للعولمة "الربيع العربي نموذجا"***، *مذكرة ماستر* (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الأدب واللغات ،2014/2013).

87- بوطية، عبد الله و وفاء ،مباركي، **التحديات الأمنية في دول الحراك العربي بعد 2011- دراسة مقارنة بين تونس ومصر-**، *مذكرة ماستر* (جامعة قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

88- عمارة ،ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية"**، *مذكرة ماستر*، (جامعة محمد خيضر :كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013).

89- لعياضي، يوسف، **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على ارساء مبدأ الديمقراطية –تونس-**، *مذكرة ماستر*،(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014).

الانترنيت

90- الاتحاد العام التونسي للشغل، بيان صادر عن اجتماع المكتب التنفيذي المنعقد في 28 ديسمبر 2010، في: http://ugtt.org.tn

91- إسماعيل،زهير،"تونس بين واقع التسوية وأمل الحوار الوطني"، في:http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/1/1

92- القانون الأساسي عدد 32 لسنة 1988 المؤرخ في 3 ماي 1988 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية(2012-09-01) http://www.tunisi-cafe.com

93- المغيربي،محمد زاهي، "المجتمع المدني والدولة: دلالات المفهوم وإشكاليات العلاقة " ،في: http://www.mshwashi.20m.com/dirasat/dirasat04.html

94- الهواشي،نبيل و الأخزوري، محمد الهادي ، "دور النقابات في مرحلة التحوّل الديمقراطي والاجتماعي"، **جريدة الشعب**، في:
http://www.turess.com/echaab/15445?fb_comment_id=10150334926913063_27551734#f173c04b788d072.

95- بن تمسك،"مصطفى، "التعليم في تونس من العقد الى التوحيد"، في:
http://ar.leaders.com.tn/article/0034

96- بن يونس، كمال، "التهميش الشامل: عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، في:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166

97- حجي،لطفي،"تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تونس'، في:
http://www.aljazeera.net/humanrights/pages/1ebf5416-16bf-47f0-a3b5-95feaa0a3d25

98- حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، بيان مؤرخ في 02 مارس 2005، أنظر:: http://cprtunisie.net

99- دينسون،ليزابيت ،"تونس، ازدهار المجتمع المدني" ، في:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=105163&y=2011&article=full

100- زواوي،سالم "سبب احداث العنف في تونس,"، في :
http://www.shabwaonline.com/vb/showthread.php?t=72219

101- شتاوفر،بيات،" المجتمع المدني: محاولة سيطرة الدولة وخطوط حمراء " ، ترجمة عارف حجاج، في: http://ar.qantara.de/Webcom/show article.php/c-492/nr-300/i.html/

102- عبده محمود، علي، ",الثورة التونسية:الأسباب وعوامل النجاح والنتائج "، في: http ://www.sis.gov.eg/VR/34/8.htm,

103- عكاز،محمد سميح الباجي، "بعد سنة من الانتخابات. البرامج الاقتصادية وعود زائفة"، (5 نوفمبر 2015)، في:
/https ://nawaat.org/portail/2015/11/05

104- كرو،محمد، "خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أفريل 2014، في: **http://ugtt.org.tn**

105- محمد،بهاء الدين، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي"، *الحوار المتمدن*، (العدد 3425، 07/13/ 2011)، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267017

106- محمد،طارق بن الحاج، جدلية التعليم و التحديث في تونس غداة الاستقلال، **مقال منشور على الموقع الإلكترونيّ " أدينات " edunet.tn ، 13-06-2013**

107- محمودي،علي ، ""4سنوات على ثورة الياسمين: تونس من "بن علي " الى" السبسي"، في:**http://elbadil.com/2015/01/15/4**

باللغة الأجنبية:

Livres :

108- Nahla Mahmoud Ahmed, **the Civil Society and Democracy in Gulf and Maghreb Countries**, (A comparative Study), Public Administration Département, Faculty of Economics and Political sciences, Cairo university.

109- Robert,D,Putnam,**Making Democracy Work**: Civil Tradition in Modern Italy,(Princeton University , press, 1993).